

المملكة العربية السعودية



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

UNIVERSITY LIBRARIES

عمادة شؤون المكتبات

NO. : الرقم

مكتبة جامعة الملك سعود قسم الظروفات

الرقم: ٦٦٤٦ - ف ١٣٤٨ - ١١٤٢

التصنيف: - ص ١٣٤٨ - ١٣٤٨

التاريخ: - ١٣٤٨ - ١٣٤٨

اسم الناشر: - - - - -

عدد الأجزاء: - ٥ - ٦ - - - -

ملاحظات: - - - - -

Handwritten signature or initials.

٤١٥

ف.م

فتح الاسرار في كتاب الاظهار للبركلي، تأليف محمد

ابن محمد بن أحمد - كان حيا سنة ١١٤٣ هـ. كتب بخط

بكر بن أحمد المنتشوري المسولي في القرن الثاني عشر

الهجري تقديرا.

١٤٥٠ ر ١٤٥٠ س ١٤٥٠

١٧ س

١٥٦ ق

٦٦٤٤

نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد.

الازهرية ٤ : ٢٧٩

١- النحو، اللغة العربية أ- المؤلف ب- الناسخ

ج- تاريخ النسخ د- شرح اظهار الاسرار لبيركلي

هـ- شرح محمد بن محمد بن أحمد على اظهار الاسرار.

١٢٤٨ - ١٢٤٨

دفتر اولی که خوبانک حسن فواجده اولان کتابی

حمد لیک واجب
دلیل آیهی
کذا...
ذی بال...

هذا کتابنا اظهار هذا کتابنا اظهار

لا یوزن فی الفضل
الأزود

التقدم التقدیم علی آخره

علاجه

تقدم زمانی تقدم مکانی

تقدم بالعلیة

کنتم الامام علی الجاهل

کنتم الشمس

تقدم الاب علی الابن

دور البید علی حركه السماء

تقدم

تقدم

تقدم

تقدم

بیتون علی جبه
له عشر
بیتون
بیتون

بیتون

انعام علی الجاهل
التقدم

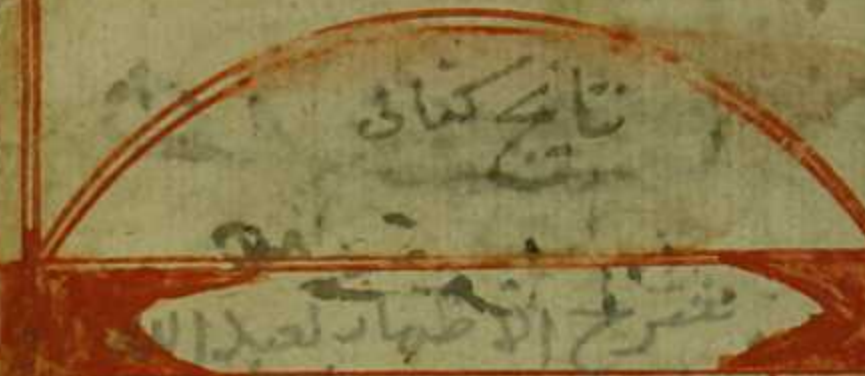
اف

تقدم

الله

انوالدینة اوة دلیل واردر
بسم ربک
تأخر کتابیله سلمان کتابک بینة

شرح الاظهار لعبد الله الايوبى



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمد الشاكرين والصلوة على سيد الاولين والآخرين محمد
النبي النبى والاولياء والصحابه
العبد المذنب الى لطف ربه المفضل شيخ محمد بن محمد بن احمد
حقوا بالظان ربه الصمد لما كان كتاب الاظهار والاسرار للفاضل
البركي فخر البراز رفيع الله تعالى قدره الى حظيرة قدسه وسفاه
من شرا بتره وانسبه مشتملا على عبارات مجبة فايقه والفاظ
موقفة رائقة ومتضمنة على فوائد لطيفة حقايقه وفرائد شريفة
دقايق حتى صار كمشكاة فيها المصباح بل كافي يطلع منه الصبح
طوبى لمن انشئ بهن فروع ثمان وازهاره وكنت في آوان طاب
ووقت حادثة شباني ابدل جهدي للاهتمام الى مراده وبراده وو

وجدان ايكار معانيه وفوائده ووفقت لاجتناء اثمان بر كرض
حتى في مضمون اشتياق قلبي ان اذلل عن وجوه الفاظه صعابه و
كشف عن وجوه معانيه نقابه على طر زيشتمل على فوائد نفهها العيون
منه الاسرار في كتاب الاظهار جعله الله تعالى وسيلة الى رضوانه
في دار القرار ونقع به الطالبيين من اصحاب التحصيل انه نعم
المولى ونعم الوكيل وماله قريب مجيب ومن يدعوه نعم المصيب
فتع بعد التيمن بالتسمية بحمد الله تعالى اقتداءه باسلوب الكتاب الجميد
واد الحق ما يجب عليه من شكر نعمة الله التي ناليفه اثر منها وصونا
كتابه عن الاقطعية على ما قاله عليه الصلوة والسلام كل امن
ذي بال لم يبدا فيه بلسان الرحمن الرحيم فهو اقطع وفي رواية
بحمد الله ثم بالصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بركا وعلا
يقوله عليه السلام كل كلام لا يذكر الله تعالى فيه فيبطل به والصلوة
على فهو اقطع محقق فقال بسم الله الرحمن الرحيم
والبناء فيه للملاسة والظرف مستقر حال من ضمير عامل المقدم
او الاتعانة والظرف لغو لاختار الاو صلح لكشاف لانه داخل
في التعظيم لانه فيه حياية اسم الله تعالى عن جعله كالالة والثاني البضاو

حمد لك واجب
دليل ان الله تعالى
دليل بنو
دليل عقلي

تفصيلتك واجب
دليل ان الله تعالى
دليل بنو
دليل عقلي

حمد لك واجب
دليل ان الله تعالى
دليل بنو
دليل عقلي

هذا الكتاب تأليفه من الجمله الا كسبت الى الجمله الفاعله انما تفيد الاكثوب وتبين صفا للفقير او تبيينها على صفة الكرم
من نفس المصنف اولها
تقدير المصنف اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها
الان في فائدة اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها
لم يشكر الله اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها
كحالة المشكر في آية اخرى في صفة النعمة فالآية اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها
يقضي في الكتاب اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها
وكيف المناجاة اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها
بحال الخادم ان يلاحظ الجمود اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها اولها
ثم يتوكل على الله المشدود نفسا اللهم فبهم اجتمع الخطايا فيكون احداهما مستحبا كما نلتك اللهم انتم اكرموا كيف ان
القام مقام الضرع والناز وكرار الحيا الخطايا سقبل في مقام التاثير بزر ورجاء وممكن ان يقال انما قال اللهم لتقديني
الى طلب الملك فان قلت انه ان كان اصحابا الله في الدنيا والبعيد والاد فخطاب الفقير بكونه من اوقات يسره ان قلت لا يتم كونه اية
بوضوحه للبعيد كيف انها مشتركة بين قريب والبعيد والحق يمكن كونها للبعيد ان القريب في ذلك

فان قيل ان الالهام
ان يستعمل على اتصال
فكيف يصح استعمال
هذا لفظ الالهام

بصرف الاستتباع وقيل اراد به الناس لانه كالتعال على العجايب يعلم الصانع كما
يعلم بخلق والاول هو الحق واختير لفظ الجمع لانه يشمل ربه وبعبارة تعاليج الالهام
وتعريفه كاستغراق افراد كل منهما ولو افردت لوقم ان المقصود بالتعريف هو الحقيقة
من حيث هي او استغراق افراد جنس واحد منها ثم جعله بالواو والتون شاذ
لاستحصاء هذا الجمع بالذكور العقلاء لكن هذا الشذوذ لا يقدح في فصاحة
لوروده من الواضع وقالوا على اعتبار دلالة العلم مع اعتبار تغليب العقلاء
على غيرهم فجمع جمعهم والصلوة على محمد الصلوة في اللغة الدعاء او التعظيم
ثم هو اذا صلوا من الاعلى يكون نوعا منه واذا صلوا من المساوي يكون نوعا
واذا صلوا من الادنى يكون نوعا مغايرا لهما فلذلك قيل تنوع بالاضافة الى
التي تليها انواع تنوع الاجناس بفصولها فن الدواعي الجملة ومن الملازمة
الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء وكل تعظيم من محله ثم نقلت في عرف الشريعة
الى العبادة المعروفة لوجود التعظيم والدعاء فيهما ثم اللام فيها للعهد الذي
اي بعض فرد من افراد الصلوة كائن على محمد ولا مساع في جعل للعهد الخارج
لعدم الفرد للعبود والالهام للجنس من حيث هو المستلزم لكون جميع الافراد
له عليه الصلوة والسلام ولا يجعله للاستغراق الذي معناه كل فرد من افراد
مفهومه لانه ليس كل فرد من افراد الصلوة على نبينا صلوات الله عليه ولم للحقيقة
ولا ادعاء اما حقيقة فظاهر واما ادعاء فلانه اما بتبريل غير كل الصلوة

الادعاء ان يكون من الاعلى الى الاعلى فيطلب وان كان
الادعاء في الاعلى وان كان من الاعلى الى الاعلى فيطلب وان كان
الادعاء في الاعلى وان كان من الاعلى الى الاعلى فيطلب وان كان
الادعاء في الاعلى وان كان من الاعلى الى الاعلى فيطلب وان كان

المطلب المسمى لمجموع
المقام الواسعة
لا يقال قد اعطى الله
محمد اعظم الواسعة
بعبارة ان الله لا يخلق
شيئا الا وله حكمة
العبادة لانها تنقل
بمعنى ان الله لا يخلق
شيئا الا وله حكمة
بالدعاء والادعاء
عليه السلام والادعاء
عليه السلام والادعاء
عليه السلام والادعاء

الادعاء لان يقال ان نبينا صلوات الله عليه والادعاء
واجب تعظيمه على كل واحد من خلقه قال والشفا
التي يكون كالعبادة وتكون بالادعاء بنبينا
عليه الصلوة والسلام ويكون تعظيمه
الادعاء من تعظيم غيره

من الصلوة على غيره صلوات الله تعالى عليه وسلم من الانبياء والملائكة وغيرهم منزلة
العدم وفساده ظاهر واما بان يراد بها افرادها المتبادرة بحسب التفاهم في العرف
وليس لها افراد متفاهمة حتى تكون مرادة بها ثم على في قوله على محمد في الاصل
لفظ الصلوة مستندية للنزول قال الله تعالى صلوا عليه فوصل عنه وجعل
خبر الافادة الدوام على ما عرفت وفصل الصلوة عن المصادر وقيل على ما افاده
الشيخ الرضوي نحو المروزي وبزيد والبعد عنه وغير ذلك في بقدر المتعلق من الافعال
العامة اي الصلوة كائنة على محمد والمروزيان يريدون للاسماحة الى تقديرها
نازلة فللملح للملهم الصواب والبد المرجع والمآب ومحمد اسم مفعول من
معنى كثر حله فمحمد من كثر الحلة وكثير الحلة لكثرته افعاله المجموع ثم جعل
علما لافضل الانبياء عليه الصلوة والسلام لكثرتها فيه قال عصام الدين
في شرح الشهابي ستمه به جده عبد المطلب لما خبرته لعمه ما شاهدت
مولده من الغرائب فعلم ان له شأنا فسماه بهذا الاسم العظيم انتهى
وقال ابن حجر ستمه به بالهام من الله تعالى بذلك انتهى ثم جعل علما لافراد امته
تفاءلا ولم يذكر السلام اما لان الصلوة متضمنة له واما لانه في الابتداء
والتبرك فيه والاحترام عن الاقطعية في الكلام وذا يذكر الصلوة على
من الحديث وفيه دلالة على عدم كراهة الاقتصار على الصلوة والله اعطى
واغا عطفه صيانة لصلوة عن التبرؤ به قال عليه السلام لا تصلوا على

ومعنى الالهام لغة اقسام الاول
ومعنى الالهام لغة اقسام الاول
ومعنى الالهام لغة اقسام الاول
ومعنى الالهام لغة اقسام الاول

وقال النووي في موضع من الاشارة
بوجه اقتضاه على كل من الصلوة والسلام
واشار الى عدم الكراهة في موضع منه

فان قلت كيف يصح العطف انما العطف
فيما العطف في انما العطف في انما العطف
فيما العطف في انما العطف في انما العطف
فيما العطف في انما العطف في انما العطف

قوله الضمير لثان اعلم انه يقع قبل الجملة ضمير غائب يفتر بها ويسمى ضمير اشارة اذا كان مذكرا والقصة
اذا كان مؤنثا ويعود الهاء في الذهن من شان وقصة واختار ثانياً نية اذا كان فيها مؤنث غير
فصل نحو هي هند مليحة وقاتها لا تعي الابصار لقصد المطابقة لا الرجوع اليه ولم يسمع نحو هي
الامير بنى عرفة وهي زيد عالم وان القياس يقتضي جواز قول صاحب الكتاب في ان الضمير
المقدر في قوله تعالى ان تكلم الجنة ضمير اشارة والقبر ان تترك الجنة وكذا قول صاحب التلخيص
وهي زيد عالم ليس كما ينبغي ولا خواصه وهي لا يكون الا غائبا ولا يفتر الا جملة ولا يكون جملة التي تقع
خبر عنه ضمير يعود اليه ولا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل منه ويقع مبتدأ او ما اصل المبتدأ
ولا يحذف الا قليلا ولا يجوز حذف خبره ولا يتقدم خبره عليه ولا يخبر عنه بالذم ويستمر
حذف مع ان الفتوحة ولا يجوز تشبيهه وجمعه ويكون مفسر من الاعراب بخلاف سائر
المفترقات ولا يستعمل الا في امره يراد منه التعظيم والتفخيم ولا يجوز اظهار اشارة
والقصة بلا النافية رده جوتكى

قوله دونه ضعف اعلم ان معنى دونه في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك اذا كان احظ منه قليلا
ومنه قد روي في الكتب لانه ادناؤه البعض من البعض ودونك هذا الذي خذته من ادنى مكان منك
كل استعاره للتفاوت في الاحوال والرتب فقل زيد دون عمير في الشرف ثم اشبع فيه فاستعمل في
الاجزاء وتعد وتخطى حكم الحكم والاختلاف في آية نقطه بالاشباع المذكور في التفاوت
والاخطاط على ما صرح به الشريف وقيل بمعنى القدام في الاصل وقول الشريف في تفسير قوله تعالى
وادعوا شهداءكم من دون الله ان دون الله ان دونه يستعمل بمعنى قدام الشيء وبين يديه مستعار من
معناه الحقيقة الذي بينا سبه اعني ادنى مكان من الشيء ناباه كلام صاخر الكشاف في الاساس
حيث ذكره في معنى دون بمعنى قدام ولم يعده من الجان لانه دونه في الكتاب المذكور تفصيلا المعاني
المجازية عن المعاني الحقيقية بتصديرها بقوله ومن الجاز ويجي بمعنى بعد وبمعنى عند والقاموس
هو فوق ونقيضه وبمعنى الشريف والخسيس وبمعنى الامر والوعيد وبمعنى القرب وبمعنى
امام وورا وبمعنى غير

وذا كان دونه بمعنى مجاوزا
يحوالا

الطبع كالمحرف وبقي الحرف لان احتياجه الى معقله في الدلالة وفيه معناه لاني العيين
 والمجهر المذكورين فيحتاج اليه المستعمل لا الواضع واما اللفظ المجاز فقد قال السيد
 الشريف في حاشية المطول انه لا وضع فيه بكلامه نعم يقال ان المجاز موضوع
 عن ان كل لفظ موضوع لمعنى يجوز استعماله في متعلقه لكن هذا الاستعمال لا وضع
 ولو قيل نسبية وضعها هو اصطلاح لا مشاحة فيه فظهر ان اللفظ يخص
 الحقيقة والاستعمال بعينها والمجاز والكناية لمعنى هو في الاصل مصدر سمي به
 القصد نقل ابتداء او بعد جعله بمعنى المفعول الى ما يقصد بشئ او زمان
 او مكان ثم نقل اليه او اسم مفعول مخفف معنى قال عصام الدين هذا أقرب الوجوه
 مع ذلك لا نظير لتخفيفه لما كان اللفظ والمعنى مأخوذ في اللفظ فذكرها
 معهما مبنية على تحريك عنهما كما رأى الجاسي قال المحشي الفاضل عبد الغفور
 وامر التجريد شائع في مثاله او نصح جاعلم التزاما على ما قاله الفاضل العصام
 وقائدة نصح اللفظ صحة انناد اللفظ الى ضميره وكونه كالجنس للكلمة وقائدة
 نصح المعنى كونه قبل المجاز اذ به خرج حروف المجاز لانها موضوعه وان ركب
 منها كلمت والفاظ لا لا فائدة معنى والتوسل الى التوضيف بالافراد مفرد
 مجرور وصفه معنى ويجوز ان يكون مرفوعا حال من ضمير الموضوع الراجع
 الى اللفظ بتقدمه او منصوبا بالاعراض عن الخط فيكون وصفه
 باللفظ في المعنى ويمكن ان يكون حالا من المعنى وهو وان كان نكرة محضة

ط
 ويكون النقل المتعلق العام الى المتعلق الخاص
 ويكون النقل من متبني النقل الى معنى المفعول
 ينقل المتعلق الى المتعلق فخر الى معنى ما يقصد
 ينقل اللفظ الى الخاص من مثله

الاتيان

محضة الابد تجرور وذا يجوز وعدم تقديم الحلال عليها والمعنى المفرد لا الابد
 جز لفظ على جزئه واللفظ المفرد لا الابد لجزئه على جزئه معناه وما كان للوضع
 تقدم ذاتي على معنوية المعنى وافراجه كقدم العلة على معلولها الزم ان يكون
 وافراجه بهذا اللفظ فكان تحصيل الحاصل بهذا التحصيل وذا جائز والمحال تحصل
 الحاصل بغير هذا التحصيل فالاحتياج الى ارتحاب المجاز بما يتول اليد لان زمان اللفظ
 ومعنوية المعنى وافراجه ولو كان حصول المعنوية والافراجه بعد اللفظ
 لا يحتج اليه وليس فليس كما ان زمان النقل والمفتولية واحد في من قبل قتيلا
 فله ليله لان النقل يقع على القليل بذلك النقل لا على الحى وهو حى وهذا الخارج
 مركبات كلامية او غيرها فخرج مثل الرجل وقاعه وبصرى مما يبدل جز فوه على
 جز معناه ويعرب باعراب واحد لسنة امتزاجه ولا يخرج مثل عبد الله علما
 مركبا من المضاف والمضاف اليه ورجل عالم علما مركبا من الموصوف والصفة
 وكذا كل تابع مع متبوعه علما نحو زيد وعمر وكل اسم عامل مع معموله علما نحو
 صارب زيدا وحسن وجهه لكن في التابع مع المتبوع يجري اعراب واحد على
 الجزئين مع الرفع المحكم وفي التناثر على الاول فقط والثاني مشغول بالحكاية
 اقسام ثلثة مخرصة فيها حصر استقرانيا وهو الذي لم يوجد مع
 قسم اخر وهو ناكذك لاعقليا وهو الذي يمكن له قسم اخر في العقل على ما اختلف
 التوضيح واحتمال قسم اخر وهو ما دل على معنى سبب غير لا يكون لفظا استقرانيا

وهو اختيار الفاضل العصام
 وهو اختيار الفاضل العصام
 وهو اختيار الفاضل العصام

من الكثرة الحسبية او غيرهما يمكن عقلا بدفعه استقرا كما ذكر الفاضل العصام
 ولا جعلتها وهو الذي يجعل الجاعل منحصرا مع احتمال الخصر المقتل لجزء
 الرسالة في الابواب الثلاثة وبينها من الاخصار بدليل اذ بين النفى والاثبات ليس
 لانه عقلي بل للتقريب الى الفهم ويكون ثلثة مذكرا ثبت تاؤه ويجوز حذفه اذا
 المعدود للتخفيف لا كماله كما ذكر في حديث الناس شركاء في ثلث الماء والكلاب
 والنار فعل قال في الامتحان سمي باسمه لولاه التضمني فله على الكرم على عكس ما في
 الكافية لانه كلامه في العامل وهو اصل في العمل وكله عام بخلاف الاسم فانه تبع
 والعامل بعينه وما كان المقصود تمييز كل قسم عن الآخر يبراد جنس مشترك
 بينه وبينه وفصول تمييز كلا وذا يسمى حلا عند الادباء لان الحد عندهم ليس
 الجامع المانع وكما تميز الفعل بالثلاثة على احد الازمنة الثلاثة وكان عبارة القوم
 غير ظاهرة فيه محتاجة الى تأويل ذكره الشرح عدل عنها فقال وهو اي الفعل
 ما اي الكلمة دل وتذكير الضمير باعتبار لفظ ما لان الشئ اذا كان ذا اعتبار
 يجوز اعتبار كل منهما او ههنا كذلك اذ لفظه مذكر ومعناه وهي الكلمة مؤنث
 لفظي يعتبر تأنيثه في امر الضمير وان كان معناها مذكرا وهو اللفظ الموضوع للمع
 مفرد كلفظ العين يعتبر تأنيث لفظه وتذكير معناه فلا يرد ذكر الفاضل العصام
 على الفاضل الجاحي وان كان ما قاله ممكنا في ذاته قال الفاضل العصام جعل ما في
 التعاريف عبارة عن المقسم كالسنة المتوكة وجعلها موصوفة اولى لسهولة

على
 لان غير معدون مذكر

كما يجوز اعتبار افعال لفظية تشبهه معناه
 وجعلها مؤنث

الفصل الحسبي في بيان
 الاول تعليل هو ان
 من حيث انما هاهنا
 في الاشارة الى
 ما جازم والثالث
 الاشارة الى
 حيدان الى

سهلة امتزاج الشرح بالمان وقال الفاضل الهندي لئلا يلزم الاقتصار على
 الفصل يريد ان الموصولة تمامها بالصلة فلو جعلت موصولة صارت مع
 كشيء واحد في المعنى فاذا وقع الفصل بالصلة صار كانه وقع بالموصول مع الصلة
 ويجوز ان تكون موصولة اي الكلمة التي دلت ودل فعل ماض اريد بها التتمير
 لان الافعال الواقعة في التعاريف بها التتمير والدلالة كون الشئ بحيث
 شئ اخر بعد العلم بالعلاقة العقلية او الوضعية او الطبيعية فالاولى هي الرلالة
 العقلية والثانية هي الوضعية والثالثة هي الطبيعية ويسمى الشئ الاول حالا
 والثاني مدلولاً بهيته الهيئة والبناء والصبغة بمعنى وهو الحرف المرتبة مع
 حركاتها كونهما فرب هيته فعل وهيته يضرب يفعل وضعا اي دلالة وضع
 اوزمان وضع او دلالة وضعية او حال كونه موضوعا او ضيقا على الحد لازمة
 لماض والحال والاعتقال بان دل هيته الافرانية عليه بوضع نوعي كما دل بما دته
 وهي الحروف على الحد بوضع شخصي ولم يذكر هذه الدلالة كما ذكرها القوم
 لانه لا حاجة اليه في التمييز المذكور فالفعل موضوع لحدت مقيد بالزمان ولما
 النسبة فعناه ايضا عند الجمهور فعناه المطابق لمجموع هذه الثلاثة والتصحیح
 كل واحد منها وقال الفاضل العصام ان النسبة انما جاءت من الهيئة التركيبية
 مثل ضرب زيد كما في الجملة الاسمية اذ لا يخفى على المنصف انه لا يناسب جعل هيته
 زيد قائم للنسبة وجعل هيته ضرب زيد لغوا والفعل يدل على الحد الزماني

يريد ان الموصولة تارة
 في ما عداها والموصولة
 في ما عداها والموصولة
 في ما عداها والموصولة
 في ما عداها والموصولة

اللام الحارة اثنان وعشرون معنى اصدھا الاستحقاق وهي الواقعة بي معنى وذات نحو الحمد
والقوة لله المدة لله والامر لله ويل اللطيفي والثاني الاقتصاص الجنة للمؤمنين والناار
الكافرين والثالثة لام الملك نحو له ما في السموات وما في الارض الرابع التملك نحو هبت لزيد
دينار او الى من شبه التملك نحو جعل لكم من انفسكم ازاوا والسادس التقليل كقول لا يلدف
قربيش وتلقها بغليبعدا وقيل بما قبله جعلها كعصفت ما كوله السابع توكيد النفي وهي الداخلة
في اللفظ على الفعل نحو وما كان الله ليطلعكم على الغيب لكي الله ليعقر لهم ويسمي اكثرهم الامم الجود والثاني
موافقة الى نحو لا يجر ولا يجر مسمى ولورد الما اذ هو او التاسع موافقة على الاستعلاء الحقيقي نحو جزون
للادقان والجنية وتلك للجيبى والعاشر موافقة في نحو وضع الموازين القطط ليوم القيمة والحادي
عشر ان يكون بمعنى عند كيتبت على خلون والثاني عشر موافقة بعد نحو الصلوة لادبوا الشر
والثالث عشر موافقة مع ما قاله بعضهم وانشد عليه هذا البيت والرابع عشر موافقة
من نحو سمعت له صرافا والى من عشر التبليغ وهي الحارة لاسم السمع لقول او ما في معنا
نحو قلته واذنت له وقسرت له والسادس عشر موافقة عن نحو وقال الذين كفروا
لدي امنوا لو كان خير اقل ابي الحابب وابنه مالك وغنى هي لام التقليل وقيل لام التبليغ
السابع عشر الصبر وقيل لام العاقبة ولام المائل نحو فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا
الثامن عشر القسم التمجيد ويختص باسم الله تعالى لله يبق على الايام التاسع عشر العجب
المجرب عن القسم ويستعمل في النداء نحو يا لك رجلا عالما ولله دته والعشرون
الله القدية نحو هيب لي من لندك وليا والى ادى عشرون التوكيد وهي اللام الزائدة
منها لام المقترضة بي الفعل المتعد ومفعول اقتربت الناس صاحبهم

قرب كبريتيك ما بعد من در فضا را اید اولدی وقت ثلاث
باب خامسین اولی مثال قالیم من وجد سحبه و ام یح
بابك باب خامسین اولی ما بعد من در فضا اید اولدی وقت
ولا یفترق الی وصلانا ما بعد من در فضا اید اولدی وقت
باب ثالث من اولی مثال قالیم من وجد سحبه و ام یح
الطریق و انتم السکای سح من لاشاد ان سح و اولی المهد
علم الارادی

کبر لثارة نسحق علی ثلثه علی لثارة ضعیفه برحلی اولیها ان لثارة
مدلله ضعیف الکی برده ما سحبه لثارة اولیها برده سح

ما فی شیت حال و اتح
اولیها اولیها کلورید
لثارة اولیها
سح

استعدا لان ينسب اليه فيعلم المنادى الى شئ لئلا يكون احضاره على هذا
الوجه لغوا ويخرج من هذا الحد الحرف لانه لا يدل على الزمان والاسم ايضا
لان بعضه لا يدل على الزمان اصلا كجبل وضرب وبعضه بما دلت له بهيته
كاسس وعداوان وكذا الاسماء الافعال والسمات الفاعل والمفعول لان هياتها
لم توضع للزمان حتى تدل عليه بل دلالتها عليه اما بظبية الاستعمال واما عقلا
وكذا الاعلام المتقولة عن صيغ الافعال كيزيد ويترك لان الواضع لم يضع
صيغها للزمان ولا يخرج الافعال المنسوخة عن الزمان كعسى وكاد والمستعمل في
كبت لان صيغها وضعت للزمان وعربت في الاستعمال والمضارع لانه لو سلم
اشراكه بين الحال والمستقبل ففي ضمن الاثنين يدل على التوحيد ولما كان تمييز
افراد الحدود بالمدعى ماها من خواص الخواص وكان اصعب المتعلم لم يكف
بذكر الحد وعقبه بذكر عدة من الخواص التي لها مزيد شمة في الاختصاص للتمييز
يسهول عنده فقال ومن خواصه اي بعض خواصه كل من تلك الامور الثمانية
ولا حاجة لجعل الجموع بعض الخواص بطريق عطف الجز قبل الحكم لان المقصود
كما عرفت تمييز افراد الفعل عن افراد الاسم وذا يحصل بكل واحد منها وليس
المقصود بيان الخواص لذاتها حتى يتجه ان بعضية كل من اوضح الواضحات
لحصولها بالمشاهدة وخاصة الشئ ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره اما شاملة
بجميع افراده او لا والحد لا يكون اشتمالا او ابتداء ينتفع بالخاصة اكثر من الحد

بما هو المشهور

من الحد الا انه اشرف وانفع في نفسه فلذا اقدم عليها ثم ان الخواص جمع كونه اكثر
لخاصة كالحصان للخصيصة لخير على الحصان مع انها بمعنى كونه اكثر
استعمالا بين المبلحين ونبه بصيغة الكثرة على كثرتها وما لم يذكر من مناهة
لثانيتها الساكنة والضمير المرفوع البارز المتصل ونونا التأكيد ولو حوّل
التخصيص ثم ان قوله من خواصه ظرف مستقر خبر مقدم على المبتدأ وهو
قوله دخول قد ويجوز ان يكون من السماع في بعض مضافا الى الخواص فيكون
ابتداء والدخول خبره ذكر السيد السند في مثله في حاشية المطول وانما
خصب به لانه لتحقيق الحد الفعلي او تقليله او توقعه او تقريب الحد الى
الوطن وشئ منها لا يحقق الا في الفعل وذلك معلوم بالاستقراء والسين
اي السين الاستقبال بقرينة سوف ولذا عرفه بلام العطف وسوف قال
في معنى البيت في اللسين او اوسع منها على الخلاف في كانه نظر هذا القائل
الى كثرة وفده لكنه غير مطرد ويقال فيها سف وحو بالحدف وسى بالقلب
حكاها صاحب المحكم وبل جل اللام عليه دون السين نحو وسوف يعطيان
وجه اختصاصها كونها لتخصيص الفعل المضارع بالاستقبال بالاستقراء
وان لانه لتعليق مضمون جملة بمضمون جملة فعلية وذلك بالدخول على الفعل
ولم ولما لانها لتنفى الحد الفعلي والامر لانه لطلب الفعل ولان التلويح
لانه لطلب كونه وشئ منها لا يوجد الا في الفعل اولان اثره وهو الجزم

مختص بالفعل فلودخل على غير الفعل لزم تخلف الأثر عن المؤثر ثم ان هذا
 ما بالاضافة بتكثير المضاف بارادة واحدة من افراد الابلاتعيين او بتجويز
 نحو حاتم الخوذة باضافة اسم الذات المعينة الي ما يقوم به واما بالوصف او ال
 بثاويل الدال على النهي كذا في الامتحان وقال الفاضل العصام لا يجعل عطف بيان
 ما يحتمل كونه صفة وفي حاشية الكشاف للبيد الشريف ان امثالها اذا اريد
 بها انفسها قد يزداد في اخرها الهمزة كما يزداد اذا جعلت الما وقد لا يزداد وكل
 عامل باعتبار وضعه فلا يرد مثل قلنا طالماء الكافة على ما سيجي في بحث
 العامل القياسي واسم من التسمو وهو العلوس يسمي به لعلقه على اخويه بكونه مستن
 اليه وتركيب الكلام منه وحده نحو زيد قائم بخلاف الفعل فانه لكونه مستن
 لا يركب منه وحده الكلام بل منه ومن اسم السند اليد والحرف لا يكون مستن
 ولا مستن اليه وهو ما يكلية او الكلية التي دل على معنى وضعا بقرينة كونه قسما
 من الكلمة التي اخذ الوضع في تعريفها او كلفي بما ذكره في تعريف الفعل والمراد بالمعنى هو
 المطابق لانه المتبادر عند الاطلاق والمتعين بالارادة عند علم صارف
 وليا كان المراد بكون المعنى في نفسه او في نفس الكلمة استقلاله بالمفهومية وكان ذلك
 غير ظاهر من قولهم في نفسه عدل عنه فقال مستقل بالفهم اي بالمفهومية عن
 تلك الكلمة ثم حجابا بمقصود وايضا كما المراد من قولهم في نفسه يعنى يفهمه
 ذلك المعنى بلا حاجة الى انضمام شئ اليه وخرج بهذا القيد الحرف فان معناه

واصلة ما ذكره الضع في بحث العال ان اللفظ
 التثنية كذا لو اذ اجعل على ضعف كثر
 فاذا ضعف لام لا يزداد الفاعل فيكون
 ويقال لا و كذلك ما وصح بالثنية
 فيه كونه على النفس والغير فالمفهوم
 وجواب الهمزة الاجواز هاهنا

فان معناه غير مستقل ويجي والاسماء اللازمة الاضافة معناها مستقل بالمفهومية
 مثلا ان ومعناه مستقل لكن الغرض من وضعه التوصل به الى جعل الجنس صفة لشئ
 فلا يحصل ذلك الغرض الا ذكر بعينه فذكره ليحصل الغرض بالحصول الدلالة غير
 مقترنة ذلك المعنى وضعا فيه اي في الفهم عن اللفظ الدال عليه باحد الازمنة الثلاثة
 اي بفهمه اي لا يفهم منه معناه وان كان واقعا فيه في نفس الامر فالكلام اما ان يمد
 على معنى هو الزمان فقط مثل امس او على معنى غيره كالضرب والينس من ماد
 مادته على معنى وبه يثبت على الزمان فخرج به الفعل ومن حواصم دخول التنوين
 وهو نون ساكنة تتبع حركة الاخر للتاكيد الفعل والمراد ما سوى التزم والغاي
 يقال ترمم بكذا اي رفع صوته به مطرقة مغنبا والمشهور ان تنوين الترمم المحقق
 القافية المطلقة اي المتحركة التي تولد من ثباعت حركتها لحدى حروف المد
 وكقوتها بهذه القافية اما يكون بابدال حروف الاطلاق التي هي حروف المد المد
 كما في قول الشما اقل اللوم عازل والعتابن وقول ان اصبت لقد اصابت التنوين
 الغاي ما يلحق القافية المعينة اي الساكنة قول الشما وقام الاحاق خاوي الخرف
 مشبه الاعلام لماع الحفون والقافية في هذا البيت القاف الساكنة سمي بالغاي
 لزوح الشعبة عن الوزن والغلو التجاوز عن الحد وهما يدخلان على الفعل
 قال الفاضل العصام والقباير ان تدخل على الحرف وان لم يوجد ولم يستشها
 المصن كقوتها في نهاية الندرة حتى انها لا يردان عند الاطلاق ومثلها

اربعة انواع تنوين التمكن وهو ما يدل على امكانية مدخوله في الاعراب اى
 اقربته وهي في الهم وتنوين التنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة وقال
 الرضخ وأنا لأرى منعاس ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فيكون
 تنوين رجل لها فاذا استعمل به خص بالتمكن والمعرفة والنكرة اسم والفارق
 بينهما لا يكون الا فيه وتنوين عوض وهو ما لحق الهم عوضا عن المضاف اليه
 كويئذ وحيث اى يوم اذ كان كذا او حين اذ كان كذا والمضاف لا يكون الا
 وكذا اما في عوض عن المضاف اليه وما في نحو جوار فمحول عليه طرد اللب
 وتنوين المقابلة وهي ما يقابل نون جمع المذكور السالم كتنوين مسلمات وجمع
 السالم في الهم وكذا ما يوجد فيه وهذا عند ابن الحاجب لانه جعل نحو فانت
 ومسلمات علما غير منصرف للتأنيث والعلمية منع وجوب التنوين فيه فلم يكن
 للتمكن لانه لا يوجد في غير المنصرف وعند الزمخشري نحو مسلمات علما منصرف
 وتنوينه للتمكن ولا وجود عنده لتنوين المقابلة لانه لا يؤه غير محض للتأنيث
 لانه على الحقيقة ايضا فلذا يكتب بالنون وحرف الجر لان اثره لجزء مخصوص
 بالهم لانه لا يصلح في الاعراب اعطوه الحركات الثلاثة التي هي الماصلة في الاعراب
 على مكينين ان شاء الله تعالى ونقصوا من المضارع كونه فوعه في الاعراب حط
 لمربته فلولا يدخل حرف الجر على الهم لتخلف المؤثر عن اثره وللام التعريف وهذا
 اظهر من قولهم لام لانهم قصدوا به لام التعريف اعتمادا على اشتهارها وقد

الاسما بيان

لان

تعريف الحرف الذي ما وضعه لافضاء
 الفعل او ببناء الى ما يليه
 او هو ما وضع لافضاء
 او معناه الى الاسم او المفعول
 او لا فضاء معنى المتعلق
 به مدحوله

اللام بيان

وقد نبت المص انه لا يكون قرينة للمبتدى ولو قال حرف التعريف كان المثل لحو
 الغير فيه في مثل قوله عليه السلام ليس من امير اصيام في امسفر لكنه لعدم
 شمر ولم يتعرض له اولاً لانه من اللاتي لم تذكر هنا اولاً لانه يظهر اختصاصه به
 من بيان وجه اختصاص اللام ووجه اختصاصه به انه لتعيين المعنى المطابق
 المستقل بالانفراء وهو في الهم لا غير ثم اتى فيه اشارة الى ان هب اليه بيويه
 من ان حرف التعريف هو اللام زيد عليه همزة الوصل لتعريف الابتداء بالسكان
 والفرق بينه وبين لام الابتداء في بعض المواضع هو الاختيار عنده لا ما هب
 اليه المبرود من انه همزة زيد بعدها الهم للفرق بينه وبين همزة التنوين
 ثم عومل معاملة همزة الوصل لكثرة الاستعمال كما في ايهن عند الكوفيين ولما ذ
 اليه للظليل من انه الهمز وكونه مبتدأ وفاعلا خصها بالذكر ولم يقل وكونه
 مسند اليه مع كونه لخصر واشتمل تبنيها على انهما الاصل في المسند اليه و
 البواقي فروع وقدم الاقل اشارة الى ان حقه التقدم وحق الثاني التأخر و
 عدل عن قولهم الاسناد اليه لان المراد به كونه مسند اليه وهو معنى التزام
 والحقيقة اولى واظهر وجه الاختصاص ان الافادة لا تكون الا بالكلام وهو من
 مسند ومسند اليه والفعل لا يكون الا مسند بالوضع والحرف لا يكون واحدا
 منهما فقدم اختصاصه بالهم ثم ان الظاهر ان ضمير كونه ما جمع الى الهم باعتبار
 جنسه الهم كما اشار اليه الفاضل الجامي بقوله اى كون الشيء مسندا اليه

قال الفاضل العصا في شرح الحافية قديحي تم لجملة الترتيب في الذكر والتدريج في
 درج الارتفاع وذكر ما هو الاولي في الذكر ثم الاولي من غير اعتبار الترتيب والبعث
 بين تلك الدرج كقوله اني من ساد ابوع ثم قد ساد قبل ذلك جلة ثم الظهور ان هذه
 الجملة جملة معترضة وهي كل جملة مستقلة لا اعراب لها متوسطة بين متصلين
 واجزا الرض وقومها في الاخر ويجوز ان تكون التناقية وقد مر في الدامين في شرح
 الغضبان ثم تكون حرف ابتداء او مقطوعة على جملة التاني الاول في العامل او
 على جملة اعلم عطف خبرية على انشائية او على معمول ان عطف شيتين على معمول
 عامل وحط اي بعد ما علمت الجملة واقسامها وما يتعلق بها اعلم ان مفهوم
 العامل اظهر في مقام الاظهار لسبق مرجه اما بعده وتعيين المراد اول التبيين
 على مغايرته لما سبق اذ المراد به هناك ماصدق وهنا المفهوم وما قيل الشئ
 اذا بعد معرفة فهو عين الاول المراد منه اذ لم يوجد صارف وصاكون المقاد
 مقام التعريف صارف هو ما اي شئ لفظا او غيره اوجب اقتضى بواسطة
 بالتعريف يوجب المراد بها اي بسبب واسطة كون لخر الجملة مفعول اوجب
 اما او فعلا حقيقة او حكما مثل زيد قائم او ابو قائم او قائم الاب معربة
 او مبتدئة على وجه اي طرز وطريق لفظي او تقديري او محلي مخصوص
 مستخف معتبر كائن من الاعراب فن بياينة او تقدير من وجوه الاعراب رفع
 ونصب وجر وجزم فن تبعية عدل عن تعريف ابن الجلبج لانه كما

على ان يبين مفهوم العامل بيان قبل القصور
 وانما يكون

التصنيف
 بيان

لانه كما صرح به الفاضل العصا تعريف عامل اسم والمص في بيان مطلق العامل
 فاحتاج الى تعريف شامل لما يحصل المقصود به ولما لا يحصل به قوله بولعله
 لانه لا ينتقض التعريف بها لانها موجبة ايضا بل هي قريبة والعامل موجب بعيد
 وسيظهر ان شاء الله تعالى ويخرج به المتكلم لانها وان اقتضت كسرا قبلها الا انه
 ليس بمقتضى الاعراب بل بالجانسة وما كان المراد بها غير ظاهر خصوصا للبتدئي
 الذي التصيف له اراد ان يبينه فقال والمراد بالولولة مقتضى الاعراب
 لكن لزم ان يخرج من تعريف العامل وهو عامل للمل على الاصل كما في الجملة
 الزائدة والمضافا ناضفة اللفظية وان المدخلين على اطلاق فلم ان يخص
 التعريف بالعامل الاصل ويكون المبحث مستورا ديا مع انه اصلي فزيد بعد
 قوله من الاعراب او حمل عليه لا يصيب ويمكن ان يقال لخر جماع التعريف وانها
 في البحث لشارة الى اخطا طر تبسها وهو اي مقتضى الاعراب في الالمام حال من
 المبتدئ على ما ذهب اليه ابن مالك عن جواز الخال عن المبتدئ او بعد تأويله بما
 هو مفهوم من الكلام اي حكمت على مقتضى حال كونه في الالمام بانه توارد
 المعان المختلفة اي الفاعلية والمفعولية والاضافة عليها اي على الاسماء
 ثم لفظ المصدر اما معنى ام الفاعل واضافته من قبيل جرد قضيقة لان
 المقتضى هو المعاني لا توامرهما كما سيظهر اي بمعناه والنسبة مجاز باعتبار
 ان اقتضا المعاني الاعراب عند تواردها عليها ومع تواردها على الاسماء مجازها

وهو المشاهدة
 والتصنيف ما لا يعمل الا بالاصالة
 بالحل على الاصل من الحروف الحارة التامة
 والمضاف بالاضافة اللفظية وان
 وان الراضين
 لانه مقتضى فيه

او جملة اعترضت بين المبتدئ والخبر
 بقدر مبتدئ او هو في الاسماء
 من

المعاني وعلاقتها وهو كائنا في الافعال المشابهة الثامة فقول المشابهة تخبر
بشيء محذوف بقرينة السياق والجر المعطوف على جمل وهو في الكلام نوار
وليس من عطف معولين على معولي عاملين لعدم شرطه وهو عدم اعادة الجازم
في المعطوف عليه صرح به الفاضل الهندي في بحث المصدر في متراصة العباد
ويشهد له مورد السماع من قوله اكل امرئ تحسبين امرأه نوار يوقد بالليل نارا وغيره
ويمكن ان يحمل الكلام على مذهب الفراء فانه يجوز مطلقا لام اي لم الفاعل
كما صرح به وهي اي المشابهة الثامة كائنه في المضارع فقط لا في سائر
الافعال ولتحسين المقابلة بقوله في الكلام قال اول في الافعال بصفة الجمع و
احتاج الى بيان المراد ثانيا الفاء في فقط جزائية وقطكم فعل بمعنى انته
وسيجي بحث اعز به ان شاء الله تعالى فانه مشابه لام الفاعل مفعول به مشابه
واللام زائدة لتقوية عمله لفظا مصدر مشابه اي مشابهة لفظا او مشابهة
لفظية او تمييز من نسبتة او ظرف تنزيها وكذا قوله معنى واستعمالا المشابهة
الاول وهو المشابهة لفظا فكأن موازنته اي موافقة المضارع له اي لم الفاعل
واللام فيه كاللام في اسم الفاعل في الحركات اي في مطلقا وافق في نوعها
اولا والسكنات في عدددها ترتيبها وصيغة الجمع هنا ما بالنظر الى
الافراد والمشاكل اولتعدد السكون في بعضها واردة ما فوق الواحد
الجمع كستغفر ويستغفر نحو ضارب ويضرب ومدحج ومدحج ويدحرج

في المعطوف مع
تقدم الجازم

المعاني وعلاقتها وهو كائنا في الافعال المشابهة الثامة فقول المشابهة تخبر
بشيء محذوف بقرينة السياق والجر المعطوف على جمل وهو في الكلام نوار
وليس من عطف معولين على معولي عاملين لعدم شرطه وهو عدم اعادة الجازم
في المعطوف عليه صرح به الفاضل الهندي في بحث المصدر في متراصة العباد
ويشهد له مورد السماع من قوله اكل امرئ تحسبين امرأه نوار يوقد بالليل نارا وغيره
ويمكن ان يحمل الكلام على مذهب الفراء فانه يجوز مطلقا لام اي لم الفاعل
كما صرح به وهي اي المشابهة الثامة كائنه في المضارع فقط لا في سائر
الافعال ولتحسين المقابلة بقوله في الكلام قال اول في الافعال بصفة الجمع و
احتاج الى بيان المراد ثانيا الفاء في فقط جزائية وقطكم فعل بمعنى انته
وسيجي بحث اعز به ان شاء الله تعالى فانه مشابه لام الفاعل مفعول به مشابه
واللام زائدة لتقوية عمله لفظا مصدر مشابه اي مشابهة لفظا او مشابهة
لفظية او تمييز من نسبتة او ظرف تنزيها وكذا قوله معنى واستعمالا المشابهة
الاول وهو المشابهة لفظا فكأن موازنته اي موافقة المضارع له اي لم الفاعل
واللام فيه كاللام في اسم الفاعل في الحركات اي في مطلقا وافق في نوعها
اولا والسكنات في عدددها ترتيبها وصيغة الجمع هنا ما بالنظر الى
الافراد والمشاكل اولتعدد السكون في بعضها واردة ما فوق الواحد
الجمع كستغفر ويستغفر نحو ضارب ويضرب ومدحج ومدحج ويدحرج

ويدحرج مثل بمثلين من الجريدين ولو مثل بمثلين احدهما من الثلاثي والآخر
من السداسي اشارة الى ما ذكره ككلا وجهه واما الشبه الثاني وهو الشبه
المفتوح فليقبل كل منهما اي المضارع واسم الفاعل الشيوع اي الانتشار
والاحتمال لما صدق عليه على سبيل البدل ولعدم العموم احاطة الافراد وليس
فيها تلك الاحاطة عدل عن التمييز بالعموم مع انه شائع في كلامه وظهر
ازدوا به معنى الشيوع والخصوص لبعضها فاما الاسم اي الفاعل عند مجرد
الموصول بشير تمييزه باللام الى ان الاختلاف الجازم في حرف التعريف جازمه
ايضا كما صرح به الفاضل العصام وان المختار مذهب سيبويه بقيد الشيوع
بين الافراد وعند دخول حرف التعريف عليه يخصص اي يصير خاصا لبعض
الذي اقتضاه الظاهر وعند دخوله بالضمير العائد الى اللام لعله اشار الى انه
يجوز التمييز عنه به لكون صورته صورته ولذا لم يقل او لا عن حرف التعريف
ويمكن ان يقال انه اشار الى مذهب من يجعل حرف التعريف لان المقام مقام
بيان المشابهة بين المضارع واسم الفاعل والفاعل الذي دخل اللام فعمل الحقيقة
عنه غيره كما يحكي نحو ضارب فانه يحمل زيدا وعمر وغيرهما والضارب فانه يحمل
معين اعتبر اللام اسم موصول او حرف تعريف لانها ستان في افادة التعمين عند
تجده عن حرف الانقبال كالسين ووقف ولين والحال كما ولادم الابتداء وعند
الكوفيين والرساشيين وابن مالك وغيرهم وفي التنزيل التي يفرقون ان يفرق

واما ما في المتن من ان
المعاني وعلاقتها وهو كائنا في الافعال المشابهة الثامة فقول المشابهة تخبر
بشيء محذوف بقرينة السياق والجر المعطوف على جمل وهو في الكلام نوار
وليس من عطف معولين على معولي عاملين لعدم شرطه وهو عدم اعادة الجازم
في المعطوف عليه صرح به الفاضل الهندي في بحث المصدر في متراصة العباد
ويشهد له مورد السماع من قوله اكل امرئ تحسبين امرأه نوار يوقد بالليل نارا وغيره
ويمكن ان يحمل الكلام على مذهب الفراء فانه يجوز مطلقا لام اي لم الفاعل
كما صرح به وهي اي المشابهة الثامة كائنه في المضارع فقط لا في سائر
الافعال ولتحسين المقابلة بقوله في الكلام قال اول في الافعال بصفة الجمع و
احتاج الى بيان المراد ثانيا الفاء في فقط جزائية وقطكم فعل بمعنى انته
وسيجي بحث اعز به ان شاء الله تعالى فانه مشابه لام الفاعل مفعول به مشابه
واللام زائدة لتقوية عمله لفظا مصدر مشابه اي مشابهة لفظا او مشابهة
لفظية او تمييز من نسبتة او ظرف تنزيها وكذا قوله معنى واستعمالا المشابهة
الاول وهو المشابهة لفظا فكأن موازنته اي موافقة المضارع له اي لم الفاعل
واللام فيه كاللام في اسم الفاعل في الحركات اي في مطلقا وافق في نوعها
اولا والسكنات في عدددها ترتيبها وصيغة الجمع هنا ما بالنظر الى
الافراد والمشاكل اولتعدد السكون في بعضها واردة ما فوق الواحد
الجمع كستغفر ويستغفر نحو ضارب ويضرب ومدحج ومدحج ويدحرج

ان يكون حالاً من الضمير المستكن فيه لعدم جواز تقدم الحال على العامل الظاهر
مطلقاً على ما هو مذهب سيويه او بلا تقدم المبتدأ كما هو مذهب الاخفش
او ظرف ليكون اولاً وعلى تقدير كون الخبر للسان ففوقه حال من المستكن
او من حظ قدم عليه لثباته او ظرف للخبر او ليكون اولاً وقوله حظ اسم
يكون او يكون تاماً وحظ فاعله والظرفان حالان منه او الثاني حال من ضمير
الاول ولا يجوز عكسه او متعقبان ويكون وجعلهما من التنازع يجوز عند
لانهم يشترط تأخر المجرور عن العاملين وابن الجايب ومن تبعه شرطوه
فلا يكونان مما تنازع به يكون وحظ وهو اي اللفظي على ضربين عاملين معاً
وعامل قياسي فالعامل السمي في اصطلاح النحاة هو العامل الذي يتوقف
اعماله بخصوصه على السماع من العرب ولا يمكن ان يذكر في عمله قاعدة كلية
مشتملة على افراد غير منحصرة قدمه على القياسي لسهولة ضبط افاده المقصود
معرفة الاجزاء الاحكام عليها لثباتها واخصارها بخلاف القياسي ولان بعض
القياسي يتوقف على معرفة حرف الجر منه كالظرف المستقر وبعض السمي لا
ولان الفعل ونسبه ومعناه قد تحتاج في العمل في بعض المعاملات والحرقات
وهو اي عامل السمي ايضاً اي كالفظي على نوعين الاول عامل في الاسم
والثاني عامل في الفعل المضارع والعامل في الاسم ايضاً اي كالفظي على نوعين
احدهما عامل في اسم واحد وثانيهما عامل في كمي اثنان اعني بالاسمين المبتدأ والخبر

فان الباطن خاف من الاصل في الالف والصاد والظرف
فان الباطن خاف من الاصل في الالف والصاد والظرف
فان الباطن خاف من الاصل في الالف والصاد والظرف

فان الباطن خاف من الاصل في الالف والصاد والظرف

عليها مان
وللخبر ملحوظين في الاصل اي باعتبار الاصل اي قبل دخول العامل عليها
بعد دخول العامل عليها السماع والخبر له اي يسمى المبتدأ والظرف خبر للعامل
والعامل في اسم وتخط من السماعي قد يكون معموله واحداً او يكونه اكثر استعمالاً
حروف الجر اي اسم الواحد ينسب اثرها اللفظي اثرها المعنوي الذي هو جرح
معنى للتعليق وافتراق الى ملحقه ويجعل عليه لا يكون الخبر فيه يستعمل حروف الجر
وحروف الاضافة لوجودها في مفهومها وهو ما وضع لافضاض الفعل ومعناه
الي اسم او المؤن به وكون اثرها الجرح وهي عشر من الباء قدمه بساطعاً وكونه
اكثر استعمالاً هو الالف والصاد وهو الاصل في معانيه ولذا خصه بالذكر ولانه ليس
تعداد معانيه بل ببيانها في نحو بذرا ومرت بذره معان بذره ومن قدمه
معناه ولكن استعماله في الالف والصاد كان عند البصريين ومطلقاً ما كان او كان
او غيرها عند الكوفيين والمخرج المتوحد استعمال العرب مذهبهم وعلامته صحة
وضع الى او ما يفيد فائدتها في مقابله كما قالوا له معان بذره والى عقب من به
فيجهد في مقابله من هو الاثنا عشر في الزمان والمكان وغيرها نحو سرت الى المسجد
واتوا الصيام الى الليل واتي الى زيد عن قدمه على لثباته لمن من حيث
انه يجوز ان يستعمل كل منهما في محل باعتبار انه مبداً او مبعداً نحو سقاء من العطش
وقاه عن العطش هو المبعداً اي بعد الشيء عن مجروره نحو اذيت عنه الدين
ذكر الالف والصاد في الالف والصاد المعنى والمجازة اي مجاوزة النيق

فان الباطن خاف من الاصل في الالف والصاد والظرف
فان الباطن خاف من الاصل في الالف والصاد والظرف
فان الباطن خاف من الاصل في الالف والصاد والظرف

عن مجرور بعد عنه كما في المثال المذكور اولاً كما في اخذت عن ايتنازي العلم
 وعوا وصل الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد اولاً كما
 في المثال الاول وعلى قدمه على الام من انبثقتها عن في جواز كونها المسمى هو
 لا استعمال اي استعماله شيء على شيء حقيقة نحو زيد على السطح او نحو على
 وبين كانه ركب الدبن وهو يجر ثقله والام قلته لست اهي للتعليل اي بيان
 كون مجروره علة ذهنية مثل ضربت التاديب او خارجية نحو خرجت لمخافة
 والعلية الذهنية ما يكون علة في الدهن معلول في الخارج كالتأديب مع الضرب
 والمخارجية علة في الدهن والمخارج والتخصيص هو ههنا بمعنى ارتباط شيء
 اما باعتبار الملكية نحو طائر لزيد او التملك نحو وهبت لزيد او التحقاق نحو
 ليل القوس او النسب نحو الابن لزيد فيدخل في هذا الام الملك والتملك والتحقاق
 والنسب وليس معنى التخصيص المحصر كما ظن فقيل الحمد لله مشتمل على حمد الحمد
 فيه بناء على الام الاختصاص ذكره الفاضل العصام وفي قدمه كثر استعماله
 حرف جر ولدنحوله على المظهر والمظهر هو للظرفية وهو كون الشيء قابلاً للحلول
 حقيقة نحو المالك الكيس والماء الكوز او تشبيهها وتنزيلاً نحو نظرت
 في الكتاب لتنزيل لحاطة الكتاب بالنظر منزلة لحاطة الظرف بالمظروف و
 نحو اليك في الصدق والكاف قدمه بساطة وكثرة استعماله هي للتشبيه
 اعلان يشبه شيء مجرور نحو زيد كالسد وحق قدمه لاصالته في الجارية

ويكون فعلاً من وف في قوله

نحو

في الجارية وجاءت بالابدال في هذيل وفي ابن مسعود ليسجته مع تحيين
 للفاية اي كون مجروره غايه للحكم بمخاضه لا يجاوزه نحو اكلت السمكة مع
 ولا سها فالرأس ما كور او يتهى عنده ولا يصل اليه نحو غمت البارحة مع
 الصبح فالنوم ينتهي عند الصبح ولا يصل اليه والاصر فيمان مدخوله اما
 غير الخبز مما قبلها او شيء بلاق للجزء الأخير ففي الاول يدخل المجرور في الكلام
 وفي الثاني لا هذا هو الحق وقال عبد القاهر ومن تبعه يدخل مطلقاً وعند الاكثر
 لا يدخل مطلقاً فلا يجوز كون مدخولها الجزء الواسط بخلافه الى فان المجرور به
 يجوز ان يكون جزءاً غيراً وجزءاً مجوزاً ان يكون الواسط وغيره وفيها لا يدخل المجرور
 في الحكم الا بالقرينة ورب قدمه لعدم بدليته عن شيء بخلاف الواو والناو فانها
 بدلان عن الباء هي للتقليل اي لانشائه وشاع استعماله في التكثير الواو ان صارت
 حقيقة عرفية فيه وبخلافه في التقليل قال الفاضل العصام لو قل ورب للتكثير
 كان انسيب من قوله للتقليل ولا يبعد ان يجعل قوله للتقليل اعم من التقليل
 والتنزيل فيستوفى معنى رب انتهى ويقع في صدر الكلام لانشائه واكثر
 دخولها على التكرة الموصوفة عند المبرد وابن السراج وان على خلافه لا
 وقدمه يدخل على المضمير المبرم المفرد المذكر ميمزائكرة منصوبة والكوفون جعلوه
 ضميراً راجعاً مطابفاً للرجح ويحذف ما فان كانت كاقلة يجب دخولها على
 وان كانت زائدة تدخل على الميم ايضاً ويجوز قوله رجا ضربة سيف صيف

ولا الخبز كمن مجرور وان كان في الكلام
 ان كان جزءاً قبلها و هو ان كثر ما يقع
 مع المجرور كقولها مع

لان جعل الفاعل المفعول به مع بالنسبة الى التعلق
 المية وفيه قلبان وكل التام اكثر من المفعول به

فلما تقرر لك هذا عرفته انه لا وجه لاختيار الفاضل العصام لما ذهب اليه
 الكوفيون من كون ذرت اسما مضافا الى ما بعده مفيد المعنى التقليل نقيض كالتكثير
 وللوجه المذكور في الزائدة ورب لم يتعلق لولا ولعل واما حرفو الاستثناء فقد
 اختلف فيها المختار اطر عدم تعلقها وتبع فيه ابن هشام قال في معنى السبب
 انها لا توصل معناه الى الجرح بل تزليه عنه كالا ولم يتعلق فلم يتعلق وقيل متعلقة
 ووجه الدمامين في شرحه قال معنى التعديتي جعل الجرح مفعولا به لذلك
 الفعل ولا يلزم منه ان يتخذ ذلك المعنى الجرح بل ايصاله اليه على وجه يقتضيه
 الحرف وهناك مفيد لانفائه عنه ولا يلزم من عدم تعلق الا عدم تعلقها لان كون
 حرفه معنى حرف لا يستلزم مساواته له في جميع الاحكام الا ترى ان الآ
 لا تعمل الجرح هذه تعمل انتهى قال المصنف فما علقه على المتن اعلم ان معنى تعلق
 بعامل كونه الآ ووسيلة في وصول معناه وتعديته الى اسم لا يتعدى اليه
 بنفسه والاصل في حرفه هذا ولا اعرف قواها بانها ما وضع لافضاء الفعل
 او معناه الى ما يليه وعلمت الجرح ليناسب عملها اللفظي عملها المعنوي
 وليس في اثر الحروف هذا الجرح والافضاء واما الجرح حرف لا يتعلق بعامل فيكون
 اصلي بل لعرض واما الحروف الزائدة فلم يشابهت الحروف الجارة في الصورة
 والمفردة وتصورت معانيها فيها بغير من التأويل واما احاشا وعلا وحالا
 فللفرق بين كونها افعالا وكونها حرفا واما رب ولولا ولعل فالتبعية على ان
 الاصط

على ان الاصل في الحروف المختصة بالعلم ان تعمل الاعراب المختصة به واما الدليل
 على ان هذه الحروف لا تتعلق بعامل فهو ان العامل في الحروف الزائدة ورب
 بنفسه الى الجرح وشرط التعلق عدم التعدي بنفسه كما مر ولولا ولعل
 متعلقة بمعناها جازين كمنها ما غير جازين ولم يقل احد بالتعلق بالمعنى
 المذكور وهو معنى الاصطلاح بين النجاة في غير حرفه وبل هو واما حرف
 الاستثناء فلا تميزه في العامل عن الجرح وهو ضد معنى التعلق والاصطلاح
 ولو صح ان يقال انها متعلقة لصح ذلك في الآ والحاصل ان هذه الحروف
 الزائدة آله على معان غير الايصال كلام التعريف والابتداء وهل وقد قلنا
 لا يقال له انما متعلقة بشئ كذلك الحروف واما التعلق بمعنى ان معانيها غير
 مقصودة بالملاحظة بل هي روايات وادوات لمعان الكلام والافعال فاعلم كل
 حرف فلا كلام فيه اذ الكلام في المعنى الاصطلاح من التعلق لا التفويض
 وعباد كذا ظاهر الجرح عن استعمال يورد على تعريفه المبتدأ بمثل جسيمه
 ولولا ولا كما ذكره او لعل زيه قائم ورب رجل كريم لقيه وعلمت لزيد قائم
 بان يقال المراد الجرح بحسب اللفظ عن عامل لفظي يعمل لذاته بان يقوم المعنى
 المقترض الاعراب لا لامر عارض ولا م الابتداء فقد قطعتم زيدا عن علمت
 بحسب اللفظ لا قضاؤه صدر الكلام انتهى كلامه في الجرح الزائد ورب تفصيل
 لاسوال الجرح رب المستثبات باق على ما في حال كان الجرح عليه اي على ذلك الحال

هذا ما قصدت في الكلام فكون ذكر الحروف
 الجرح متعلقا بها انتفاها او انتفاها عنها
 لا يجوز ان لا يكون كل ما يتصلق
 به

قد كان معلوم صاعداً نحو ما تقدم في قوله تعالى
عند المبرد لا ينقل شيء منها
منه اليه
عند المبرد لا ينقل شيء منها
منه اليه
عند المبرد لا ينقل شيء منها
منه اليه

على انه نائب الفاعل له نحو من زيد ورعى عن القوس وحرب للثابت وذهب
في يوم الجمعة ويجوز تقديم ما اي الجار والمجرور الذي علا هذا اي نائب الفاعل
من الجار والمجرور على متعلقه نحو زيد ممرت في يوم الجمعة سرت وللثابت
خبريت لانه فضلة ولم يمنع من تقديمه مانع ولما نائب الفاعل فلما الخ حكم
لفاعل امتنع تقديمه كالفاعل وما وقع في الكشاف في تفسير قوله تعالى اولئك
كان عنده مسؤولان عنه فاعل مسؤول لا قدم عليه مؤثر بانه كان هكذا في اصل
اللفظ
فان كان المتعلق المحذوف فعلا اصطلاحيا وتخصيصه به اما الخارة الى
اختيار مذهب الاكثر قبلهم البصريون وقالوا الفاضل العمام اي اكثر النخاة
من البصريين والكوفيون في الظرف المستقر من ان المقدر فيه فعل لكونه اصلا
في العمل ومذهب الاقل وهم الكوفيون او اقلهم منهما ان المقدر صفة مشبهة
لكون المفرد اصلا في الخبر وغيره ولكن الحق والقبول الحق ان يقدم فعل
ان اريد الدلالة على الزمان والافغيره ولاختلاف في الصلة وجوب القسم
انه فعل للتبليغ لا يكون الاجماليين ولا فيما بعد اما اوزا انه صفة لا خصصها
المفرد نحو ما عندكم فزيد وخزجرت فاذا اباليك زيد واما لا كقائه به لانه
الاصول ويجوز ان يرد بالفعل ما يدل على الخلف عاتما كقولك فعل ككونه واوزا
والحصول والشبوت والاشقراد يقال كان الاكل والشراب وغير ذلك
وقد كان معلوم صاعداً نحو ما تقدم في قوله تعالى
عند المبرد لا ينقل شيء منها
منه اليه
عند المبرد لا ينقل شيء منها
منه اليه
عند المبرد لا ينقل شيء منها
منه اليه

وعند ذلك متصفا في الجار والمجرور اي مفروما معناه متصفا والضم لازم
للمعوم يوجد حيث وجد المعوم يستبان اي الجار والمجرور ظرفا مستقرا اي
والظرف عند النخاة اسم لظرف الزمان او المكان ثم تسامحوا فاطلقوا على الجار والمجرور
ايضا فوجه تسميتها هذا واما كونه مستقرا فيه فلا استقرار مع الفعل وعمل
وضميره وعرابه فيه بانتقال كل منها اليه على ما ياتي ان شاء الله تعالى نحو زيد في
الدار اي حصل او حاصل وان لم يكن المتعلق المحذوف كذلك اي فعلا
عاما متصفا في الجار والمجرور بل خاصا ولم يحذف متعلقه اي الجار ولو عام
يستبان ظرفا لغوا او ملغ اي فضلة غير ركن من الكلام لعدم انتقال شيء
مما ذكره نحو زيد في الدار اي اكل او اكل بقرينة حالية او مقالية كما اذا قيل
ان اكل زيد فقلت في الدار وممرت بزيد هذا مذهب عامة النخاة وحقق
بعضهم ان المتعلق المحذوف في الظرف المستقر قد يكون من الافعال الخاصة
ذا انساق للذهن اليه ذكر الفاضل العمام وقال في معنى البيت والشرائط
النحويين الكون المطلق اي الفعل العام انما هو لوجوب المحذوف للجواز
واما قوله تعالى فلما راه مستقرا فيه فلا استقرار فيه بمعنى السكون لا بمعنى الحصول
العام كما في كناية العمام وقد يحذف الجار والاكتران يذكر وهو اوحده
الجار على نوعين النوع الاول حذف في السابق يمكن لبيانه قاعدة كلية بحيث
يرجع اليها المعرفة جزئي من جزئياتها ولا يحتج الى السماع فيه

عند المبرد لا ينقل شيء منها
منه اليه
عند المبرد لا ينقل شيء منها
منه اليه
عند المبرد لا ينقل شيء منها
منه اليه
عند المبرد لا ينقل شيء منها
منه اليه

بخصوصه مثل كل ظرف زمان يجوز منه حذف في يعرف منه حذفه من
 نحورت يوم الجمعة وصمت تكبرا والنوع الثالث سماعي اي لا ينضبط
 بضابطه بل يحتاج في كل جزاء الى السماع وسنين كالاتاء الله تعالى
 فالقناتى من الحذف في ثلثة مواضع الموضوع الاول المفعول فيه فان حذف
 لا يعضاه اذ لا يقدر الا ما هو الشايح والشايح في الظرفية في كما ان الشايح
 في التعليل وجوز الفاضل العصام تقدير ما هو بمنزلة منه فيس اي قياتى
 ان كان المفعول فيه ظرف زمان قال الفاضل العصام من اضافة الدال الى الملو
 فهى لا مية لا بيانية كما توهم ونبتة به على ان المفعول فيه يسمى ظرفا ايضا
 مبهما كان او محذورا ويجوز رجوع ضمير كان الى الظرف فابرهله باهرام
 الذى هو الزمان والى الزمان كما في قوله تعالى كمثل المنار يحمل سفارا والمبهم
 من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والوقت والمحدود وما اعتبر
 ذلك كاليوم والليلة والشهر والسنة ثم المراد بظرف الزمان مظهره كما هو
 المتبادر لا ضميره فانه لا بد فيه من اظهار في واما نحو يوم الجمعة صمته
 فليس الضمير فيه ظرفا بل هو مفعول على ميل التوسع ووجه حذفه من الميم
 كونه جزء من الفعل كالمصدر فيصح انتصابه به بلا واسطة كما مصدره وشبهه
 ومعناه محمول عليه والمحدود محمول على الميم لا شرا كما في الزمانية نحو
 سرت او زمانا وصمت تكبرا او يوما الاول الاول والثاني للثاني وقد عتبر

له زمان

هذا ظرف الزمان
 هذا ظرف الزمان
 هذا ظرف الزمان

وقد يعتبر المصدر زمانا نحو سعا نحو رجوا نصبا وجراف عبارات المقوم
 اي في الرفع الخ او كان ظرفا كان مبهما للحمل على الزمان الميم لا شرا كما في
 الابنانية بعضهم فسرا كان الميم بالنكرة ورد بدخون بيت ومسجد
 فيه مع كونها محذورا ودين ونجوع نحو مامك ولجيب شبه بعد تعرف
 الست مثل غير ومنه وفسره بعضهم كالزمان الميم ورد بنجوع المقايير
 المسوحة مع جواز حذف في منها قليا وبعضهم بالميمات الست فاضطر
 الى القول بان ما بعدها محمول عليها فعدل المصنف عن كل منها واتى بتعريف
 جامع وما نغى ولا شتى ما استثنى ولقد اصاب فقال وهو اي المكان الميم ما
 اي مكان ثبت له اي لذلك المكان اسم وهو ظرف المكان بسبب امر وهو ما
 اليه ذلك المكان غير دخل اي ذلك الامر في مساه اي مسمى ذلك الاسم اي غير
 منه بل خارج عنه فظرف المكان ذلك الاسم ويجوز رجوع ضمير الظرف
 المكان في يجب تقدير المضاف اما في جانب الميم اي اسم ما او في جانب المبتداء
 اي ومعناه في الاوضح الا وجر ان يقال وهو اسم ثبت لمكان بسبب امر غير دخل
 فيه كالجيت الست وهي تسمية بالمستمي وهو امام وقلام وخلف وعين
 وميسار وشمال وفوق وتحت نحو جلست امام زيد فان المكان الذي جعل
 الامام امامه بسبب مكان خارج عنه زيد وقس عليه الخلف وغيره وكعد
 اعيد الجار لتعيين المعطوف عليه نحو جلست عندك اي فما حوالك او في حيا

علا
قوله وهو من الموضوعات المتعلقة بالنصب
المقدر بشرط ان يكون له انما انما انما
معنى الشرط ان يقولون ان انما انما
عند المتكلمين يقولون ان انما انما
بشرط ان يكون قوله ان انما انما
او ضايق اليه نظيره من انما انما
الذي عامله الشرط المعقول له انما
الجبر من ان انما انما
على ما عليه الجبر من ان انما انما
منصور بجواب ان انما انما
معنى الشرط متعلق بالنصب على
الاول ينصب المقدر بشرط
المفعول فيه والمفعول له انما انما
المعنى ان عرفت انما انما انما
ينصب المذكور انما انما انما

التشكيك كما انما انما في الجبر وما التعريف نحو ضربت زيدا فاقباله اى ايقاه للادب
علم فاعلم الضرب والتاديب هو المتكلم وزمانها واحد والضرب وسيلة للتأديب
كالشتم والنسيئة وغير ذلك في الرضى يفتح ان يقال الضرب هو التاديب وقال القائل
العصم فيه نزل لان التاديب يحصل للادب وما يليق بالمتكلم والضرب هو التاديب
كالشتم وغيره بخلاف اكرمك لا اكرمك باضافته الى الفاعل لعدم الاتحاد في الفاعل
وجئتلك اليوم لوعلى اى بذلك اسس لعدم المقارنة في الوجود وفي هذين
المفعول فيه والمفعول له المذكورين اذا حذف الجبار ينصب الجبر على انه مفعول فيه
او مفعول له لانها ما كان منصوب في المحل لعل الجبار في لفظه فلم يحد فجار انما انما
الذي في المحل يعنى هذا النصب اللفظي وغيره كما ولدى لانه معرب عند الرضى
فنصبه نقديرى وكثير واذا افنجهما محلى كل انتقل من المحل البعيد الى المحل
لزال الجبر عنده ان لم يكن نائب الفاعل ويرفع ان كان نائبه يعنى لا يبيح ويرى الى
قيل ولا سند وذا بالاتفاق وظاهر عبارته انه يقعان نائب الفاعل وقد حقق
ان المفعول له لا يقع مطلقا وعليه ظاهر كلام ابن الجاحظ فكل هذا فكلام المصنف
فرضى لا يفرق لوقوع الجبر باللام وعليه اطلاق قوله في السابق وقد بسند المتعلق
الى الجار والجبر وما المفعول فيه فقل اختلف في لازم الظرفية قال بعضهم
لا يقع كالمصدر الموكر فرب مع زيد مسند الرضى المصداق ووجه المصنف
في الامتحان ومنها من جوزه مع بقاء نصبه ابقاها في اى فاعلم في اكثر الامتحان

علا
قوله وهو من الموضوعات المتعلقة بالنصب
المقدر بشرط ان يكون له انما انما انما
معنى الشرط ان يقولون ان انما انما
عند المتكلمين يقولون ان انما انما
بشرط ان يكون قوله ان انما انما
او ضايق اليه نظيره من انما انما
الذي عامله الشرط المعقول له انما
الجبر من ان انما انما
على ما عليه الجبر من ان انما انما
منصور بجواب ان انما انما
معنى الشرط متعلق بالنصب على
الاول ينصب المقدر بشرط
المفعول فيه والمفعول له انما انما
المعنى ان عرفت انما انما انما
ينصب المذكور انما انما انما

وظاهر في قوله الجبر من الالتماس على انما
منصور بجواب ان انما انما

وعليه قولهم ان معه في المفعول معه نائب الفاعل ويرفع عليه فانه لقد قطع
بيتم بالنصب والرفع ونصرتهم بلغة فاعل على كمال التقديرين فاما اللزوم كالمعنى
فهذا الكتاب محمول عليه ووجه عدم وقوع المفعول له ووقوع المفعول فيه ان
النصب علامة فعمل العلية والظرفية ولوفات النصب في المفعول له فان
علامة العلية فلا يعرف كونه مفعولا له فان علية وقصدتها انما تعرف
فان بالنصب بخلاف المفعول فيه فان النصب علامة قصد الظرفية فلو ان
لم تعرف قصد الظرفية ولا باس به لم بقصد الظرفية بل كونه مسندا اليه و
واما ظرفيته فعملية من نفس الكلمة كذا ذكر الفاضل العصام ثم ان في
قوله وفي هذين متعلق ينصب المقدم المنضم بالمذكور لان اذا التضمن
معنى الشرط ما منع تقدم محمول ما بعده عليه واذا اظر فلحذف عند المحققين
يقولون ان اذا منصوب بشرطه ثم فيه قولان غير مضاف ومضاف الى عامله
نظيره من الشرطية الذي عامله الشرط المعقول له او ينصب على ما عليه
من انه خافض لشرطه منصوب بجوابه وان اعتبر مجرد هاجن معنى الشرط
فتعلقها ينصب المذكور وبالجملة الشرطية او الجزائية مستانفة او معتزلة
والموضع الثالث من المواضع الثلاثة ان المصداقية وان تشديد النون
ولو بعد التخفيف نحو سرورى ان قد اكرمك زيد فلجار اى جاز كان يحذف
منها قياسا اى حذف قياسا او حذف قياسا لانها حرف في موصول طويل

وإن لم يرد له شيء من ذلك في قوله تعالى
 وقالوا لا نجد له شيئا من ذلك في قوله تعالى
 وقالوا لا نجد له شيئا من ذلك في قوله تعالى
 وقالوا لا نجد له شيئا من ذلك في قوله تعالى

بصلته فاجازوا فيهما التخفيف بحذف حرفي اللام نحو قوله تعالى
 وتولى ان يجاهه الاعشى اي لان جاءه الاعشى وقوله تعالى وان المساجد لله
 اي لان المساجد لله ونحوها اي ان تضع وقتك اي من ان تضع واياك
 انك موضع وقتك اي من انك ولحذف السماعي فيما اي في موضع
 ذلك الموضوع هذه المواضع الثلاثة المفعول فيه والمفعول له المذكورين
 في قوله تعالى وان كانا مما اي من موضع سمع من العرب في القرآن او غيره اي
 فيه السماع فيحفظ ما سمع ولا يقاس عليه اي لا يجري شئ اي بعد بيان
 مواضع الحذف مقتضى القياس على الاولين بعد الحذف اي حذف الجار
 في غير الاولين اي المفعول فيه والمفعول له وغيرهما الثالث من القياس
 والسماعي اذ قد عرفت ان الاعراب المحلى فيها يظهر ولا بقاء على الجار
 بالاتفاق ان توصلت متعلقه اي الجار الى الجور اي تعلقه فيه بالاعراب
 وتعطيه الاعراب الذي منه كما اشار اليه بقوله فتظهر ان الاعراب المحلى
 فيه ان لم يمنع مانع من الظهور كما في ان مع صلته وبعض السماعي في قوله
 المانع منه وهو تغل لفظه بالاعراب الحقيقي وهذا مذهب سيبويه لانه تعالى
 في الاولين ذلك فيجعل اليها غيرهما لانه حاله قلته وقال الخليل والكسا
 يبي على ما كان عليه الجار وقال البرقي والاول او لضعف حرف الجر بعد العمل
 مقدرة ونحو الله لا فعلت فاعلم وهو السماع على المفعولية او الرفع على التثنية

وقوله تعالى
 وقالوا لا نجد له شيئا من ذلك في قوله تعالى
 وقالوا لا نجد له شيئا من ذلك في قوله تعالى
 وقالوا لا نجد له شيئا من ذلك في قوله تعالى

وقوله تعالى
 وقالوا لا نجد له شيئا من ذلك في قوله تعالى

على التامة ويستوي اي ما ذكره غيره حذف وايصالا للوجود كما فيه
 نحو قوله تعالى ولخار من سى قومه اي من قومه ونحو استغفرت اللذنيا اي
 اول ذنب ونحوه الخار اي له ونحو قولهم ما من مشترك وظرف مشترك اي مشترك
 ومستوفيه حذف الجار وانتقل رفعه من المحلى البعيد الى المحلى القريب الذي
 هو محل الجار قبل حذف الجار وان مع صلته في ان جاءه الاعشى منصوب مفعول له
 لعيس لا يجوز بلام مقلة في نحو ان تجب ان تضع وقتك اي من ان
 مرفوع على انه نائب فاعل للمحب وقد يبيح الجور ان كان المقسم به لفظه الله
 عند البصريين واكثر فيو يجوزون الجار في كل مقسم به حذف جاره وان كان بلا
 عوض نحو رب الكعبة لا فعلت الجور على الشذوذ ان كان بلا تعويض
 وان كان معه يلزم الجور ويعترض مع لفظه الله هاء التثنية وهجرة الاستفهام
 كقول الجاهل للحسن البصري الكعبه ليقوم من عبد من عبدى فيقولن كذا وكذا
 وفي تعويض الهاء اربعة اوجه اثبات الف هاء وحذف هجرة الهمزة الساكنة
 الجائز اجتمعا وحذف الالف للاتقاء الساكنين وقطع هجرة الله لفتح
 الساكنين وقلب الف هاء هجرة كما في ولا الضالين في قراءة ابي ايوب السخياي
 والترتيب في الحسن كالترتيب المذكورة وتام جندى في شرح الكافية
 نحو الله لا فعلت الجار اي والله هذا على فوما في شرح التسهيل وقال الرض
 وتبع عصا الدين لا يحذف من ادوات القسم الا الهاء لاصالته ولا

قوله
 كذا ايها والقضبان ذنب مفعول
 فعل لفظه ولفظه المبالاة مفعول
 العطف السببي فالخضبت من الله
 مفعول ذنب كنه من عند نفسي
 في وحدت لا مع اليب وبعض
 شروحيين ما قلته فالجاء الارب
 العالين

وكان بمعنى شئت ولكن بمعنى استدركت وليت بمعنى شئت ولعل بمعنى شئت
 ولما لم يتبعها الا فلا زمتها التماسا وبالفعل المتعدي خاصة لوقوعه مرفوعا ومنصوبا
 بعد ها ولا عملت عمله الفرعي وهو تقديم المنصوب على المرفوع اي اذا بغير عملها
 وايضا لما شئت بالمتعدي عملت او لا عمله الخاص به وهو نصب والرفع عام
 لكل فعل اذ انهما التحقيق اي تحقيق معنى جملة دخلتا عليها بعد جعلها
 في تاويل المفرد في اية ولذا استعملان في مقام التحقيق وكان حرف برأسه على الصحيح
 وقال الخليل انها مركبة من الكاف وان للتشبيه اي تشبيه اسم بجموه وقال الزجاج هذا
 اذا كان الخبر جاملا وان كان مشتقا فللظن ولهو ما قاله العلامة النفا في
 شرح النون من انها تستعمل في التشبيه والظن سواء كان الخبر جاملا او مشتقا
 فانما اذا اردت تشبيه زيد مثلا باسد قلت كان زيدا اسدا واذا اردت تشبيهه
 فاعلنا بشخص قائم قلت كان زيدا قائم اي كان زيدا في حاله فعوده شخص قائم
 واذا ارادت شجرا وثلثته بقر قلت كان هذا بقر اي اظنه بقر واذا ارادت شخصا
 وثلثته قائم قلت كان هذا قائم اي اظنه قائم والمضمر لكونه في مقام تعدد العامل
 في تفصيل العلة اقر على ما هو الاغلب ولكن مفردة عند البصريين للاستدراك
 في لرفع توهم نشاء من اجلاسها السابق فاذا اقلت جاتي زيد في مكان السلام
 توهم انه جاءك وايضا لما بينتها من الالف التامة بحيث لا يفتقر ان فدفعته
 بقولك لكن عملا محي فلذا تقع بين كلامين متغايرين نفيوا اثباتا لفظا ومعنى

وقال الفراء اصله لكن ان تحذف
 للتخفيف ونون لكن لا تكون
 باقي الكوفيين مركبة من لا وان
 زائدة لا تشبهه وحذف الهمزة
 كذا في معنى اللب فلا يخفى ما في
 من الخالف للقيس والادعاء بما
 لا يقوم عليه والاعمال كسر الراء
 في قوله تعالى ولا تأكلوا مما
 اقتربوا اليه من هذه الاطعمة
 التي ذكرها الله تعالى في قوله
 ولا تأكلوا مما اقتربوا اليه من
 هذه الاطعمة التي ذكرها الله تعالى

ومعنى كالمثال المذكور او معنى ففعلها كما اذا قلت زيد حاضر لكن عمر غائب قال
 الفاضل العصام هذه الاربعة لا تخرج للمحل عن الاخبارية فقولهم في تفسير
 التشبيه في معنى كان اي لا نشاء التشبيه ليس على ما ينبغي او يحل الانشاء على
 معناه اللغوي اي للدلالة على التشبيه وليت هو للتمني اي لا نشاء محبة
 شئى ترقب حصوله لا فيدخل على الممكن نحو ليت لي ما لا فاتح وعلى المنع
 نحو ليت الشيب يعود يوما ولجان الفراء واكسائي نحو ليت زيدا قائما
 يقول يا عمي زيدا واكسائي بليت زيدا كان قائما ومقسما باليت ايام الصبا
 ولجعا والمحققون على ان رولجعا حال من ضمير الخبر المحذوف اي ليت
 ايام الصبا لتارولجعا وقد دخل على ان المفتوحة نحو ليت ان زيدا قائم
 فيقول سيبويه ان مع مهورها ساء ساء ام ليت وخبرها والاختفاء بفتح
 الخبر مثل علمت ان زيدا قائم ولعل للترجي اي لا نشاء وهو توقع محتمل ولا
 وثوق بحصوله مرجوح نحو لعلك تعظيما او مخوف نحو لعل جهوت السعة
 واضطرب اقوالهم في لعل الواقعة في القرآن العظيم لاستحالة انتظار غير
 بحصوله عليه بقا عن ذلك علوا كبيرا ولحق ما قاله سيبويه ان الرجاء والاشفاق
 يتعلقان بالخاملين كقوله لعل الله يتذكر او يخشى فالمعنى اذ هبنا انتما
 على رجائكم اذلك من فرعون ولجاز الاخفش دخولها على ان المفتوحة
 قياسا على ليت كما فيست عليها فيجوز نصب المضارع بان مقدمه لعل

قوله لا نشاء التشبيه بقول النفل

قوله ليت لعل وان كان مخفيا على قوله المرفوع
 وان كان محذورا في الاشارة الى ان المحذوف
 هو ان التشبيه يكون بليت
 او التام الانشاء بليت
 او التام التمني بليت

قوله ليت لعل وان كان مخفيا على قوله المرفوع
 وان كان محذورا في الاشارة الى ان المحذوف
 هو ان التشبيه يكون بليت
 او التام الانشاء بليت
 او التام التمني بليت

ولا يتقدم معمولها عليها لانهما علامات ضعيفة فالانقوى ان تعمل فيما
تقدم عليها ولا معمول معمولها لثلاثا يبطل الصدارة في غير ان المفتوحة
وفيها المصدر يتبعها لانها مع معمولها في تاويل المصدر ووجب لها اي
لحروف المشبهة بما للفعل صلة الكلام اي الجملة التي دخلت عليها بحيث
انها جملة فلا يرد ان ان لها صلة الكلام دخلت عليه فلا يحتاج الى التثنية
وهذه الجملة اعم من ان يكون اسنادها مقصودا لذاته نحو ان زيد قائم ولا
نحو زيد انه عالم وانما وجب لها الصلة ليعلم من اول الامر ان الكلام من
اي نوع تأكيد او تشبيه او غير ذلك غير ان المفتوحة لما كان التثنية
من الوجوب وهو لا يدل الا على علم الوجوب وهي لا تقع في المصدر احتياج
الى بيان المقصود فقال فلا تقع في المصدر اي صدر الكلام اصلا او لا
بالنظر الى مدخولها اخر وجه عن الكلامية ولا بالنظر الى كلام جعلت
مع مدخولها جزم منه لا يتناسبها بالكسورية ولام تلبس فيما بعد اما ولولا
وقعت في صدر كلام جعلت جزمها نحو اما انك عالم فحسن وهو انك
جاهل لا كرمك لانه لا تقع بعد هما المكسورة وتلحقها ما الكسافة عن العمل
فتلغى اي يبطل عملها وسمع اعمال لمبتخر قالت الاليتما هذا للهام لنا الى
حاما تانا نصفه فقد والالغوا اكثر واذا عملت فاد تدة حرفية كما
في قوله نك فيما رحمة وروي ابو الحسن الاعمال في انما وانما ولم يسمع

وأيضا لا يدخل على المضمون شيئا كقولهم يا زيدا وهو منطلق

والله اعلم بالصواب

ولم يسمع في علما وكانها وكما ويجوز القياس على ليتها عند الكسائي هو
قال ابن درستوية ان ما تكلفه مبني على ضمير الشان فتكون انما لها في
بعد ما خبرها وتدخل ح اي ويجوز دخولها حين الالغاء على الافعال
لانها تالم فعل لم يلزم كون مدخولها صالحا للممولية وهذا في غير ليت
واما ليت فلا يجوز دخولها على الفعل فلا يقال ليتما قام زيد ان عند
ابن الربيع وطاهر القريني في معنى اللبيب نحو انما ضرب زيد وانما زيد
فان المكسورة لا تغير معنى الجملة اي لا تجعلها في حكم المفرد بل تتركه ولذلك
جاز العطف على الهمد بالرفع بشرط تقدم الخبر على المعطوف لفظا مثل ان زيدا
قائم وعرفا وتقدير نحو فاني وقيل انما الغريب ودخول لام الابداء على الخبر
او على الهمد المفصول او على معمول الخبر الذي بين الهم والخبر كراهة لاجتماع
اد اني التاكيد وتام تحفيقه في شرح الكافية وان المفتوحة مع عملتها
اي مع الهم والخبر الذين كانا جملة قبلها فالشمية مجاز كوفي وقال الفاضل
بل حقيقة عرفية في حكم المصدر اي ان المفتوحة تغير معنى الجملة وتجعله
كالمصدر نحو حق انك قائم اي قيامك ولذلك لا يجوز العطف والادخول
المدكوران فيما خلا ذلك المبرد فانه يجوز دخول الهم قياسا وذلك بان
تجعلها كأنها مصلة مضاف الى الهم والخبر المشتق او مصدر كذلك
بالخاف بانه مستندة في اخره كما في العجبي ان زيد انسانا انسانته او مصدر

التي هي ان تدخل على المضمون من الجملة

والاصالة ليست لورني
ملاية ٢٣

ان جليله مقاربه اولدني حاله مصدر حكمنه در ان نك خبري خالي دكلير يا مشتق اولور يا جاف
اولور يا مشتق منه اولور يا جمله شرطيه اولور يا جمله اسميه اولور ان نك خبري مشتق اولور
مشتق اولور وني مثال اعجبني ان زيد قائم مشتق اولور خبر دن مصدر اخذ رزن
ان نك اسم مضاف ايه زر تعبير ايه رزن ذراه عجبني قائم زيدك لکن ان نك خبري جامد
اولور مثال اعجبني ان زيد انسان كمي خبر عينه يا مصدرية الحاق ايه رزن اسم مضاف ايه رزن تعبير
ايه رزن مثال اعجبني ان زيد رزن لکن ان نك خبري مشتق منه اولور مشتق من دن مصدر
اخذ اولور ان نك اسم مضاف ايه رزن مثال قوله تعالى ذلك بانهم قوم لا يفقهون تقدیر كلام
بانسقاء فقامم دمكدر لادن انسقاء اخذ يفقهون فقاهة اخذ لك يا خود ان نك خبري
جمله شرطيه اولور مثال بلغني ان زيد ان تعظم شكري ابو كمي ان نك خبر اسند بر مصدر اخذ
ايه رزه ان نك اسم مضاف اولاد مضاف ايه رزه تعبير ايه رزه مثل بلغني ان زيد اياه
على تقدیر اعطاك اياه يا خود ان نك خبري جمله اسميه اولور مثال بلغني ان زيد ابو قائم خبر نك
جزئندن مصدر اخذ ايه رزه ان نك اسم مضاف اولاد مضاف ايه رزه تعبير ايه رزه مثل بلغني قائم
ايه دمكدر محمده محمد هيب سجاده ايه اولاد خبر ان نك خبر عيون زير ايه رزه احمد خبر جملته عيونه

معنى لان معنى ان كظن زيد القام لان زيد القام في وطننا وكذا غيره لا غيره
 لان اللام بعد التحفيف لا يدخل في الهمزة ومعمول الخبر وان كان بعد هانفي
 يمنع اللام يقال ان زيدا يقوم وان افضح المقام الاثبت نحو ان الله واحد
 يجوز تركه لعدم الالتباس ويجوز الغاؤها لغوات بعض المشابهة كما يجوز
 عملها على ما هو الاصل والعامل بالغاها والتصريح به لرجحان وجوب بعضهم
 تقدير ضمير الشأن قياسا على المفتوحة ومنعه ابو علي كذا في الرضوح
 يجوز دخولها على الفعل فاذا دخلت عليه يلزم دخولها على فعل من افعال
 المبتدأ والخبر كفعال الناقصة وافعال القلوب عند البصريين كما يخرج
 عن اصلها بالكلية نحو قوله تعالى وان كانت كبيرة وان نظن ان لهم الحاديين
 وقوله ان قلت لمسا شاذ عندهم والكافيون تمتكوا به وباشاله وحكموا بحول
 دخولها على الفعل مطلقا ويرى عنهم انه جعلوا الخففة نافية والابح
 الا ومعنى ان قلت الامسما وخففا المفتوحة فتعمل في ضمير شأن مقلد وجوب
 لانها اكثر مشابهة من المكسورة مع انها وجد عملها في الهمزة واللام لم يوجد
 فقد عملها في الضمير لئلا يلزم ترجيح الاضعف هذا هو المشهور وقد اجاز
 سيبويه الغاؤها لفظا وتقديرا كما كسورة قال الرضوح وهذا ليس بعيدا
 اعمالها في الضروحة قال فلما اذك يوم الرخاء سنا لتني فراقك ابحل وانت
 صديق ووروى في السعة رواية شاذة ويكون قبلها لم نحو قوله تعالى
 ويجوز ان لا

العلم الثاني ان العلم يقع قبل المبتدأ
 غاشية بغيرها او بغيرها
 من ذكر القصة ان العلم يقع
 قبل المبتدأ او بعد المبتدأ
 في قوله تعالى وان كان
 بعد هانفي لان اللام
 بعد التحفيف لا يدخل
 في الهمزة ومعمول الخبر
 وان كان بعد هانفي
 يمنع اللام يقال ان زيدا
 يقوم وان افضح المقام
 الاثبت نحو ان الله واحد
 يجوز تركه لعدم
 الالتباس ويجوز الغاؤها
 لغوات بعض المشابهة
 كما يجوز عملها على ما
 هو الاصل والعامل بالغاها
 والتصريح به لرجحان
 وجوب بعضهم تقدير
 ضمير الشأن قياسا على
 المفتوحة ومنعه ابو علي
 كذا في الرضوح يجوز
 دخولها على الفعل فاذا
 دخلت عليه يلزم دخولها
 على فعل من افعال
 المبتدأ والخبر كفعال
 الناقصة وافعال القلوب
 عند البصريين كما يخرج
 عن اصلها بالكلية
 نحو قوله تعالى وان
 كانت كبيرة وان نظن
 ان لهم الحاديين وقوله
 ان قلت لمسا شاذ
 عندهم والكافيون
 تمتكوا به وباشاله
 وحكموا بحول دخولها
 على الفعل مطلقا
 ويرى عنهم انه جعلوا
 الخففة نافية والابح
 الا ومعنى ان قلت
 الامسما وخففا
 المفتوحة فتعمل في
 ضمير شأن مقلد
 وجوب لانها اكثر
 مشابهة من المكسورة
 مع انها وجد عملها
 في الهمزة واللام
 لم يوجد فقد عملها
 في الضمير لئلا يلزم
 ترجيح الاضعف هذا
 هو المشهور وقد اجاز
 سيبويه الغاؤها
 لفظا وتقديرا كما
 كسورة قال الرضوح
 وهذا ليس بعيدا
 اعمالها في الضروحة
 قال فلما اذك يوم
 الرخاء سنا لتني
 فراقك ابحل وانت
 صديق ووروى في
 السعة رواية شاذة
 ويكون قبلها لم
 نحو قوله تعالى
 ويجوز ان لا

تعالى ولقد عواير ان الحمد لله رب العالمين ويلزم ان يكون قبلها اي الخففة
 فعل من افعال التحقيق يعني انه اذا كان قبلها فعل يلزم ان يكون من هذه
 الافعال اي من افعال الدالة على التحقيق كالعلم والتبين والتيقن والالتصاف
 والظهور والنظر الفكري ونحو ذلك ليؤكد التحقيق الذي في ان ولا يبدان
 من اول الامر انها هي الحقيقة لان الناصبة لا تجيء بعد فعل التحقيق واذا
 كان قبلها ما يدل على الظن يجوز ان يكون ناصبة لعدم الدلالة على اليقيني
 وان تكون مخففة لدلالة الظن على الرجحان فيقرب من العلم نحو علمت
 ان زيدا قائم وتدخل اي ويجوز دخول الخففة على الفعل مطلقا غير
 مقيد بكونه من افعال المبتدأ بل يجوز ان يكون منها ومن غيرها كما ليس
 فيه معنى الطلب وضعا كما الامر والشعر هذا بالاجماع وكذا ان المفتحة
 تاندخل على الفعل الطلب على الاصح واجازة سيبويه كذا في الرضوح والمخاض
 يجب ان يكون ما بعد ان الخففة قابلا لان يكون تفسير الضمير الشأن
 المقدم جملة فعلية او اسمية ويجوز ان يكون الفعل متصرفا او ظرفيا
 وغيره ويلزم ما اي المفتوحة الخففة مع الفعل للجملة الاسمية نحو واخ
 دعواير ان الحمد لله المنصرف حال كونه غير الشرط والهاء اي مع دخولها
 عليه حرف النفي ولا ولم ولما ولن وان نحو علمت ان لا يقوم وقوله تعالى
 افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا بالرفع وتبينت ان ما تقوم ويجب

ولا لا يمنع قول النشدة

للاسماء واليه الاشارة بقوله لكونها بمعنى لكن اي تنصب لكم وترفع الخبر
 لكونها بمعنى لكن وخبرها في الاغلب محذوف فيقدر له الخبر نحو جازي القوم
 الاحرار او لكن حار لم يجز وقد لا يحذف نحو قوله كما الاقوم بوليس
 لما امنوا كشفنا عنهم والثامن من الثمانية لا الكافية لنعني الجنس
 اي لنعني لكم عنه ذكره في الامتحان فالاضافة لادنى ما لبسه وظهرها
 لمشايتها بان افادة المبالغة فان تفيد المبالغة في الالفاظ لانها
 للتحقيق ولا في النفي لانها نفي الجنس وشرط عمله ان يكون له نكرة له
 التي هي مدار عمل في المعرفة مضافة او متشبه بها لانها لو كانت مفردة تبني
 على ما تنصب من الفتح والكسرة والياء والمثنية بالمتطابق ما يلي بعلمه ما
 يتم معناه به وهو موهول مرفوع نحو لا حسنا وجره او منصوبا نحو لا
 جبلا ونحو لا حسنا وجره ونحو لا عشرين دهرها ويجوز ان يجر في الروف
 الجارة نحو لا بعد منك ونحو لا خير منك ومعطوفه الذي لا ينفصل بدونه
 لثلاثة وثلاثين لانه لو سكت عن اثنين لا يفيد بخلاف لارجل واهر اخير
 مفصول عنها لانها لو كانت مفصوله لا يفيد للعمل فيها لضعفها نحو لا غلاما
 رجل جالس عند ناطق الخبر كما هو الظاهر وقائده الاحتراس من لزوم الكثرة
 بنفي جليس جنس الغلام ويجوز ان يكون خبرا بعد خبر اشارة الى
 جواز تعدد الخبر وظرفية والفق الثاني وهو ما كان مرفوعا قبل

الرصفة
 في معنى العود
 في معنى العود
 في معنى العود

في معنى العود
 في معنى العود

مفردية صفة

في معنى العود
 في معنى العود
 في معنى العود

قبل منصوبه حرفان ما ولا المشبهتان بليس في كونها النفي وعند ابن الحاجب
 مشابهة ما اكثر لانه لني لخال كما ان ليس كذلك عند وقال الرض وطلق انهما
 للنفي المطلق بخلاف الالف للنفي المطلق او لا مستقبل وفي الدخول على المشبه والخبر
 نحو قوله ما هن امهاتيه بالنصب ونحو قوله تعرف فلا شيء على الارض باقيا ولا
 وزر ما قض الله واقيا قال ابو علي والزمخشري بامتناع دخول الباء على
 خبر ما عند بني تميم لانهم لا يعلمونه عمل ليس واجازه اللخفشر قال الرض
 وهو الوجه لانها تدخل بعد ما المكفوفة بان اتفاقا فيكون دخول الباء في
 من وجوه مشابهة ما بليس وشرط عملها اي ما ولا ان لا يفصل بينهما و
 بين اسمها وبين نائب الفاعل فيجوز ابقاؤه على النصب للزوم ظرفيته
 ويرفعه لفظا كما قالوا في قوله لا تقطع بينكم ويجوز ان يكون
 سندا الى ضمير صدره المستتر فيه اي ان لا يقع فصل بان يلبسها
 ان التائدة عند البصريين والنافية المؤكدة عند الكوفيين وتسمى عازلة
 والنخلة لا يذكر المبتدلات الاعمال ما وقال الاندلسي ينبغي ان
 يعتبر هذه الشروط المحببة لعمل ما في لابل هي فيها اولي وانما اضعف
 من ما او المص سلك هذا المسلك وجعل الشرط لهما وقد جاء عمل ما مع
 ان على سبيل الشذوذ وجعل المبرد جواز عمل معه قياسا ولا يخبرهما
 بان تقدم الخبر على النفي بخلاف البعض فيه مطلقا وبعض في تقدم
 النفي

والنفي
 في معنى العود
 في معنى العود

في معنى العود
 في معنى العود
 في معنى العود

الحرف قياسا على ان ولا بغيرهما اي غير ان والخبر من معمولات الخبر ان الفرو
 بان يتقدم ذلك المعمول على الكم فلا يجوز ما عر زيدا ضارا بان يخلاف ما اذا كان
 ظر فاكهولة فامسك من احد عنده حاجرين وانما اشترط عدم الفصل
 لانها عامل ضعيف لا يقوى العمل مع الفصل وان لا يتقصر النفي في الخبر
 ولو انتقص في البديل لا يضر العمل السابق نحو ما زيد ثوبا الاشياء
 بالاولا او ما معناه ولم يذكره لندوره في عمله قيده بالاولا لانه لو انتقص بغير معنى
 الا لا يبطل العمل بل يعملان فيه نحو ما زيد غير قائم ولا رجل غير حاضر ولا جاز
 بونس الاعمال مع الانتفاض فكانه متمسك بقول الشكل وما الدهر الا
 منجوقا باهله وما طالب الحاجات الامعذبا وجعلوه من قيل ما انت
 الاسير بان جعلوا المنجوق وهو الدواب بمعنى الدوران والمعذب
 بمعنى التعذيب او قاسمها على ليس وليس يصح لتعملت للفعل لا
 للنفي فالانتر لنقضه لبقا ما لاجله عملت وما ولا عملت النفي وقد انتقض
 شرط في لامعها اي مع عدم الفصل وعدم الانتفاض كون اسمها نكرة
 محذوف عن غير في عدم العمل الا في النكرة المجرورة
 لان الاصل في لا كونها نفي الجنس وقد شرط فيها كون اسمها نكرة فمكة اول
 خلافا لابن جنى وابن الشجري وعلى قولهما ظاهر قوله اذ الجود لم يرد
 خلاصا من الاذى فان لم يرد لم يرد لا المال باقيا كذا في المعنى نحو ما زيد قائما
 ولا رجل حاضر وان لم يوجد احد الشرح المذكورة من عدم الفصل هو

اي فمؤخذ
 هذا هو المشهور ونحوه لا يعمل ليس
 عند الانتفاض ايضا تقولون ليس الضمير
 الطيب الا انك تتركه في قوله ليس
 لانها تكون باضعف عمل من الاعمال
 الا في النكرة التي هي اضعف من المعرفة
 التي هي اقوى واوفر فارة منها النكرة
 ويمكن ان يجعل بكسوبا وياقيا يصدي
 كب ووي على وزن المفعول والفاغ

فانما النفي في الاصل في
 وانما النفي في الاصل في
 فانما النفي في الاصل في
 وانما النفي في الاصل في

الفصل وعدم الانتفاض وكون اسم النكرة بان فصل او انتقض النفي او كان اسم لا
 معرفة لم تقولا وقد بين وجوه نحو ما ان زيد قائم ولان رجلا حاضر مثال الفصل
 بان وما قائم زيد ولا حاضر رجل مثال الفصل بالخبر ومثال الفصل بغيرها
 نحو ما عر زيدا ضارب ولا بكر ارجل ضارب وما زيد لا قائم ولا رجل الا حاضر
 مثال للانتفاض النفي بالاول ومثال انتفاض نكرة اسم لا لا زيد حاضر ولا يتقدم
 عليها الصدان منها ولضعفها والعمل في الفعل المضارع من العامل التفضلي
 السماعي على نوعين ناصب وجارح اذ لاجازة له والرفع عامل معنوي كما يجيء
 فان نصب اربعة لحرف بالمتفرقة لحدها ان هو المصدرية قد عرفت ان ان
 بعد فعل التحقيق ليس الا ان المنخفضة فان المصدرية لا يقع بعده ولا بعد ما يوقه
 معنى القول وما بعد ان للفسدة نحو ناديت ان يابراهيم قد صدقت الرويا
 بل بعد فعل غيرها اولا يكون فعل نحو قوله تعالى ولولا ان كتب الله عليهم وان
 تصور ما خبركم وقد تجي غير عاملة اما للعمل على ما المصدرية او على المنخفضة كما
 تجي ما ناصبة للعمل على ان نحو كما لا يظلم وتجي هلا تقارض اللفظي وتاثيره ان
 مذبح كيبويه انه غير مغير من اصل بل هو موضوع هكذا اذا لا دليل لرد
 الى اصل قال الفاضل العصم ولورث الى اصل فالظاهر انه لا فادخل به الفون
 الخفيفة فحذف الالف فصارتين وعند الفراء اصله لا كما ان اصله لا ابدل ال
 في احد هما نونا وفي الاخر ميمما وقال المطيل اصله لا ان فحذف فصارتين كما يشتر

لان انواع اربعة منخفضة وناصبة المضارع
 ونفسه لفعل بل مصدر غائب كالمثال المذكور
 وقد تقول منسب للمفعول طخوار او حيا الى
 امك ما يوحى ان اقد فيه وركبة نحو
 ليه ان الاعداء

لف

في كسرى للنفي المؤكدة في الاستقبال اي لنفي مضمون الفعل مع تأكيد مستعمل في
زمان الاستقبال وقال المعتزلة للنفي المؤبد والغاية في قوله تعالى ولن يرحم الله
حتى ياذن لي في حجة عليهم ولا يستعمل الفعل معهاداء اذ لم يستعمل في الدعاء
من حروف النفي الا لا ويجوز تقديم معمول معمولها عليها وتالشكي للسببية
احتمالية ما قبلها لما بعدها في الخارج بان يكون تحقق ما قبلها في الخارج سببا
لتحقق ما بعدها او سببية ما بعدها لما قبلها في الزمن بان يكون تصور ما بعدها سببا
لوجود ما قبلها او سببية كل منها الاخر لهما في الخارج والآخر في الزمن نحو سلمت
كي ادخل الجنة مذهب الاخفش ان كسرى فجر دخلت على ما الاستفهامية او
على المضارع وانتصب الفعل بتقدير ان وكذا مذهب الخليل لانه لاناصب للفعل
الا ان عنده ومذهب الكوفيين انها ناصبة للمضارع دائما في كسرى عصيت
المنصوب بكي مقدروا الاستفهامية منصوب به والتقدير كي تفعل ما اذا اولزم مر
حذف المنصوب مع بقاء الناصب وحذف الف ما بغير جارة وبطلان الصدارة
لما ومذهب البصريين انها ناصبة تارة بنفسها كان وجارة اخرى مضمرة
ان فان تقدمها اللام فهي ناصبة بنفسها نحو قوله تعالى لكيلا تأسوا والتعليل
مستفاد من اللام وان تأخرت كما في قوله كي لتقضي رغبة ما وعدتني فاما
بدل او زائلا فان جاز بطلان في جارة لا غير بمعنى اللام نحو جئت كي ان
تكرمني كما في كسرى ولا يجرها الهم الصريح الا في كسرى وقال الفاضل العصماني

اذن

كي هي الناصبة وان بدل منها او زائلا وقد يلحقها ما نحو كسرى يضرب بالرفع
فيقال ما كفاة ويقال مصدرية وكسرى جارة اي لضربه ولا يتقدم معمول معمولها
عليها ورابعها اذ كسرى هذا مذهب سيده والمروزي عن الخليل تقدير ان بعدها
قال المازني لا يجوز الوقف عليها بالالف لكونها حرفا فلا يصح كتبها بالالف كلان
وهو المختار عند المصنفين حتى اتفقوا على كتبها بالنون ونقل عن المبرد انه
يجوز الوقف عليها بالالف والنون وقال الفراء اذا الغيت تكتب بالنون
لئلا يلبس باذا الظرفية واذا اعلنت تكتب بالالف لان العمل يميز للشرط
والجزاء في الغالب وقد جرد كما في قوله تعالى فاعلموا ان وانما من الضالين اي
لا فادة كون ما تقدمه لفظا او تقديرا شرط المضمون مدخوله ومدخوله جزء
له كما اذا قلت لمن قال الممت ان تدخل الجنة فالكلام شرط لدخول الجنة
وهو جزاءه فهم في كلامي منكم ليس وقد يكونان في كلام واحد كما يقال الممت
اذن ادخل الجنة لمن لا يرضى بسلامه صرح به الفاضل العصماني وشرط عمله ان
يكون فعلا الاخر عليه فلا ينتقض نحو اكرمك اذن بتأخير اذن فانه مرفوع
لعدم دخول ناصب عليه مستقبلا بان يدل على حدث مستقبل لاحالا
اذا الغالب في الشرط والجزاء كونهما مستقبلين واذن عامل ضعيف فلا
الاعلى غالب الحال ومن قال تكونها جواربا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال
ازاد الحصر بالنظر الى الحال لا بالنظر اليه والى الماضي بقربة المقام فلا يرد عليه

نحو ان كنت قلته فقد علمت غير معتمد على ما قبله اي غير متعلق فعل بما
 قبله ليسم عن المعارض قال الرض الاعتماد منحصر في ثلثة بالاستقراء كون
 ما بعد خبر ما قبله وما ينصب مع ذلك نحو انا اذن اكرمك وكونه جوازا
 له نحو ان تكرمني اذن اكرمك بالجرم وكونه جواب قسم نحو واللله اذن لا
 خرجت واذا اعتمد بالواو والفاء فالوجه ان اعتبار مجرد الاعتماد واعتبار
 ضعفه ويجوز الفضل بينهما وبين منصوبه بالقسم نحو اذن واللله اكرمك
 وبالنداء نحو اذن يا زيد اكرمك وبالادعاء نحو اذن رحمتك الله اكرمك
 لكثرة دور هذه الاشياء في الكلام واجاز بعضهم بمعمول الفعل نحو اذن زيدا
 اكرم بالنصب وخصه بعضهم بالظرف وان اريد به اي بفعله الحال
 او اعتمد فعله على ما قبله من الاشياء الثلاثة المذكورة لم يهل ما في ارادة الحال
 فقدم كونه على غالب الحال واما في الاعتماد ولضعفه ووجود المنزاح نحو
 اذن اظنك كاذبا بالرفع لمن قال قلت هذا القول مثال ما اريد به الحال ونحو
 انا اذن اكرمك لم قال جئتك مثال للاعتماد ويجوز اضمار ان وتقديره
 قد خفن خاصة على انه مصدر بمعنى خصوصا او حال كونه مخصوصا
 من بين النواصب بجواز الاضمار لانه اصله البواقى فرع له في نصب المضارع
 به اي بان المقدر في ضمير قبلا بعد حتى يعي كي او الى اذا كان فعلا مستقبلا
 بالنظر الى ما قبله مثل الميت ادخل الجنة وكنت شربت حتى ادخل البلد بعد

وبعد لام كي مثل الميت لا ادخل الجنة وبعد لام المحو الذي لنا كيد نفى كان نحو
 وما كان الله ليعذبهم لان هذا ملزوم لا يجوز دخولها على الفعل وبعد الفاء
 السببية اذا كان قبلها امر نحو فزني فاكرمك سواء اريد به حقيقة الامر او
 الدعاء او اللتماس او نهى لان ذلك فتعلم او تنفها نحو هل عندكم ماء فاشربوا
 او تمن بليت او بلوا ولعل نحو ليت لي ما لا اقاسم ونحو لو يا بني حبيبي فانظر
 ونحو لعله يذم كي او يذمك تنفعه الذكرى بالنصب او عرض نحو الا انزل تنصيب
 غير او نفي صريح نحو ما تأتينا فنتى ثنا او غيره صريح بان استعمال اللفظ
 في معنى النفي بعد ان لم يكن للنفس نحو قلتم تكلمتني فتنصبت بالنصب و
 يندرج فيه التخصيص نحو لولا انزل اليه ملك فيكون معه نزيل الاستقراء
 نفي فعل وبعد الواو التلاوة على مقارنة المعطوف للمعطوف عليه اذ
 كان قبلها شي مما ذكر نحو اكرمني وكرمك ونحو اثنه اثنى عن خلق
 وثالث مثله ما ر عليك اذا فعلت عظيم وكذا يندرج من الامثلة بابدال الواو
 بالواو وانما الشترط ان يكون قبلها احد هذه الاشياء ليبدأ التقدم
 الاشياء او ما بمعناه من النفس المستند على جوابا عن توقع كونها بعد ذلك
 حلة معطوفة على الجملة السابقة فيما بعدها في تأويل مصدر معطوف
 على مصدر آخر مفهوما مما قبلها نحو زني فاكرمك او وكرمك
 في تأويل ليكن منك زياره فاكراسي او وكرامتي اي اكرامتي ويزاد هو المشهور

ما يتعلق بقوله بعد الجواب
 قوله عن قول المستدل في الاعتماد على الواو
 الذي هو فعل
 الذي هو الفاعل
 وهو
 ويجوز ان يركب بالتصاير

بين الجوهري ولكن الشيخ الرض اختار كون الفاء جارية والواو حالية بتقدير
 خبر واجب الحذف فنحو زر بن فاكرمك بتقدير ان تزرنني فاكرمي اياك
 ثابت وزرنن واكرمك بتاويل زر بن واكرمي لكن ثابت وبعدها
 كسفت في عند الجوهري او بمعنى الاعداء سبويه فنحو لا تزنيك او تعطيني
 حقي في تقديره ان تعطيني حقي او الا وقت ان تعطيني حقي فما
 بعد هاء و ر في الاول ومنصوب بتقدير مضاف في الثاني هذا هو
 المشهور لكن الحق والقبول ان ما قاله الفاضل العمام من انه يمكن
 ان يقال لم ير دلي ان او بمعنى الاعداء وسبويه انه بمعنى الابل المراد ان
 الاميرين وما بعده حين التكلم به غير محقق وما قبله متحقق فالحكم بان احد
 الاميرين متحقق لا ان يستلزم ان ما قبله متحقق ان يتحقق ما بعده وان
 قبله متحقق كل وقت الوقت تحقق ما بعده فلا حذف على شي من
 العيين او ياق على اصله فلذا لم يعد وصالا من حروف الجر ولا من حروف
 الاستثناء ومن صرح بالعطف ابن هشام في معنى البيت وبعدها حروف
 العاطفة مما ذكره وغيره اذا كان الموقوف عليه اسما بالجار من العامل في
 المضارع حسن عشرة كلمة اربعة منها اى من الحرف عشرة حروف تجزم فعلا
 واحدا وهي لم ولما وهما لهن الماضى الك النفى وجود مضمون ملاحق لهما
 في الزمان الماضى اى تخللان المضارع ويقبلنا من الاستقبال الى الماضى
 وينفيانه

وينفيانه فلم يجوز انقطاع نفيها وما لا تنفراق نفيه الى زمان التكلم ويجوز
 دخول ادوات الشرط على لم دون لما ويجوز حذف فعلها في السعة و
 في لغة الضرورة والغالب فيها في المتوقع كما ان قد لبثت المتوقع غالباً
 نحو قولك لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب او لما يركب ولام الامر وهي مكسوة
 وفتحها لغة وتنسكن مع الواو والفاء ونحوه اليوفوا نذورهم فليصلوا
 معك وثليقضوا لانه يحصر من اجتماع الواو والفاء مع اللام المكسوة
 وحرف المضارعة مثل كلف فتحقق بحذف الكسرة كما في كلف واما ثم فحرف
 عليها ويدخل على المضارع الغائب مطلقا وعلى مخاطب المجهول وعلى المعلوم
 قليلا نحو فلنقر حوا في قراءة وعلى المتكلم نحو لنعمل خطا ياك ولجان الفراء حذف
 في الشعة في مثل قل له يفعل ولله النهي باضافة لالبارادة مستقيلا ولجان الرض
 مع بقاء التعريف ويدخل في المضارع معلوما ومجهولا ومخاطبا على السواء
 وعلى المتكلم قليلا لها للطلب اى لطلب الفعل او تركه استعمالا او نفيها او
 التماسا **والحد عشر منها** اى من تلك الخمسة عشرة تجزم فعلا في لفظ او تقديرها
 او محلا نحو ان يضرب من رمة وان يضرب ان كانا مضارعا من بد فاولي
 بيان ما لم يكن مضارعا او مع فله تسمى كلم المجازاة قال الفاضل العصل
 المجازاة وهي الجزاء على ما في القاموس اعلم تقتضي الجزاء فاضافة الحكم الى
 المجازاة كافة الادوات الشرطية وهما ان هو للشرط والجزاء

من في قوله لا يلف في الايات وليس

واما ثم فحرف عليها الكسرة كما في كلف واما ثم فحرف
 على المضارع المعلوم وعلى المجهول وعلى المخاطب المجهول وعلى المعلوم

ط معطوف على ما لم يكن او كان مضارعا
 مع واو جمع

والشرطية التي هي الجزاء فاضافة الحكم الى

الاضافة العطفية الى الشرطية

من مفعول به نحو ايات ما تدعو او من يمثل الله ومفعول مطلق نحو مظهراتنا تدعى
 اى اتيان نأتنا والاقه مبتدأ لا خبر له اصلا وقيل الخبر الشرط وحده
 لانه مشتعل على ضميره وقيل الجواب وحده لان الفاعلة به تمت ولا التزام لهم
 ضمير منه اليه على الاصح وقيل مجموعها وكان استنادى العلامة رحمة الله تعالى
 يرجع هذا ويقول ان قولك من عمل علة لا يمكن ناجيا في تقدير زيد وعمر و
 او بكران عمل علة الخ ولو صح هكذا يكون الخبر شرطية وكذا اما في حكمه ويجوز
 اضمار ان قد خص خاصة لاصالتها في هذا النوع وكثرة استعمالها في المصنوع
 بها اى بان المضمره وتضمير اذا كان قبلها شئ مما كان قبل الفاء في اضماران
 سوى النفي فالمنصوب بعد الفاء ينجز بعد سقوطه ولذا اذا عطف على المنصوب
 بعد الفاء مضارع بلا فاء ينجز نحو قوله تعالى فاصدقوا وان كالا من نحو من في آية
 ان تزرنى والنهي نحو لا تكفر تدخل الجنة اى ان لا تكفر واستمع لا تكفر تدخل النار
 لان النهي قرينة النفي خلافا للكسائي والعرف يشهد له لانك تقول لا تدن من
 الهدى اياك مع ان التقدير ان تدن والحق التفصيل والمحو التبع القرينة فان
 دلت على النفي فذاك وان على الاثبات فذاك واكتفاء نحو هل عندكم ماء
 اشربه اى ان يكون والتمتنى نحو لميت لي مالا انفقته اى ان يكون والعرض
 نحو لا تنزل نصب خيرا اى ان تنزل وانجزامه بها اذا كان صلحا لان يكون
 مستبنا لما تقدم وقصديته له في يوحى مضارع مما تقدم بموجب بلوغها
 اى المعلوم

انما هو في قوله تعالى ان تدن من الهدى اياك مع ان التقدير ان تدن والحق التفصيل والمحو التبع القرينة فان دلت على النفي فذاك وان على الاثبات فذاك واكتفاء نحو هل عندكم ماء اشربه اى ان يكون والتمتنى نحو لميت لي مالا انفقته اى ان يكون والعرض نحو لا تنزل نصب خيرا اى ان تنزل وانجزامه بها اذا كان صلحا لان يكون مستبنا لما تقدم وقصديته له في يوحى مضارع مما تقدم بموجب بلوغها اى المعلوم

فعل

وانما خص تقدير ان بما بعده هذه الاشياء لانها تدل على الطلب وهو يتعلق غالبا
 بمطلوب يرتب عليه فائدة ويكون ذلك المطلوب سببا لها فاذا كان المقصود تلك
 الفائدة وقصدية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها فانه ان مع ذلك الفعل
 ويجعل المقصود جزاء فينجز بها واذا لم تقصد لم ينجز الجزم قطعا بل يجب الرفع
 على انه صفة ان يمكن كقولنا فاقب لي من لادنك ولتأثير شئ على قواة الرفع
 او حال ان امكن مثل قوله تعالى فاقب لي من لادنك ولتأثير شئ على قواة الرفع
 نحو قوله وقال رثهم ارسوا زاوله افكل حتفا امر يجرى بمقدار ما فرغ من
 السماع في القياس فقال **والعامل** القضي القياسي ما اى عامل لا يتوقف
 اعماله منه بخصوصه على السماع بل يكفي السماع في نوعه ويمكن ان يذكر
 في عمله او لبيان عمله قاعدة كلية اى حكم كلي منطبق على جزئيات يعرف
 احكام كل جزئ منه بان يجعل ذلك الجزئ موضوعا في الصغرى وتلك
 القاعدة كبرى كما اذا اردت بيان عاملية ضرب قلت انه فعل وكل فعل
 يعلم فيعلم منه ان يعلم موضوعها اى ايراد موضوعها والمراد بالموضوع
 ما كان مسندا اليه مثل كل فعل في كل فعل يعلم غير محصور اى تلك الافراد
 غير محصورة في عدد كالسماعي وما كان مذهب المصنوع السماعي
 والقياسي خلافه ما ذهب اليه البعض من ان القياسي ما لم يكن مختصا
 ببعض الاحكام والسماعي سخا اذ ان بيتين ماهو للمعنى عنده فقال

انما هو في قوله تعالى ان تدن من الهدى اياك مع ان التقدير ان تدن والحق التفصيل والمحو التبع القرينة فان دلت على النفي فذاك وان على الاثبات فذاك واكتفاء نحو هل عندكم ماء اشربه اى ان يكون والتمتنى نحو لميت لي مالا انفقته اى ان يكون والعرض نحو لا تنزل نصب خيرا اى ان تنزل وانجزامه بها اذا كان صلحا لان يكون مستبنا لما تقدم وقصديته له في يوحى مضارع مما تقدم بموجب بلوغها اى المعلوم

ولا يصره اي القياسي اي قياسته اختصاصه ببعض الاحكام مثل كون
صيفه سماعية كالصفة المشبهة فان صيغته ثلث عشرة على ما بين في علم
لصرف واختصاص الفاعل ببعض الاحكام مثل لزوم تعريفه باللام و
غيره كما في افعال المدح والذم والتعليق كما في كل فعل قلبي ولو اعتبر
مثل هذا الذم ان يرفع القياسي من اليقين اذ ما من نوع منه الا وهو مختص
ببعض الاحكام كالتعدي فتمتاز بالتعلية الى مفعول واللام بعد
والصفات بلزوم الاعتماد والقاعدة المذكورة مثل كل صفة مشبهة ترفع
الفاعل فان افراد موضوعها غير منحصر بل للمختصر صيغها بخلاف السماعي
فان افراد كل نوع منه محصورة كرف الخ كما عرفت وهو اي القياسي
انواع تسعة النوع الاول الفعل مطلقا فكل فعل منصرف وغير منصرف
تام وناقص لازم ومتعدي معلوم ومجهول باضر ومضارع وامر وفعل
يرفع اي يعمل الرفع في مفعول واحد فاعل او نائبه او اسم لان النسبة الى
المرفوع مأخوذة في مفهومه وضعا على هو المشهور فلا يكون بدونه
الا اذا كثر بما الكفاية وذلك في ثلاثة افعال قل كثر وطال وذلك
بربت ولا يبدل من ح الا على جملة فعلية صرح بفعلها وقال الاندلسي لا يكتف
الا للرفق وما في هذه الافعال معدلة مع مدخولها فاعل ويتعدي
كثيرة مفاعيل او غيرها كالحال والتخيير والمستثنى والخبر المنصوب والذم

واللازم لا ينصب المفعول به بل غيره ويصرح به ويجوز تقدم منصوبه
عليه لقونه في العمل وكون المنصوب فضلة وما يجي من علم جوارزه بوجود
مانع من التقديم لبا النظر الى فعلية وهو اي الفعل على نوعين لازم ومتعد
فاللازم من الفعل قدومه لكون مفهومه وجوديا وقله بحيث النسبة الى
المتعدي ما اي فعل يتم فهمه اي فهم معناه بغير ما اي شيء هو المفعول به
وقع عليه اي معناه الفعل الاصلاحي اي معناه او الحادث نحو قد زيد
وتوقفه على مكان القعود ليس على ما وقع عليه بل على ما وقع فيه وهو
مشترك بين الافعال سوى فعل الله تعالى ولا ينصب الفعل اللازم المفعول به
بغير حرف الجر والنصب بحرف الجزم اللازم والمتعدي ولا يخصص بواحد
منهما ولا يجي نحو مرتب زيد وضربت زيدا بالعصا فانه اي من الفعل اللازم
افعال المدح والذم لصدق تعريفه عليها واطرافها الى المدح والذم
لاختصاصها بانسانها فاذا قلت نعم الرجل زيد فانما شئني المدح به
وليس المدح موجود في الخارج فاخبرت بكلام مطابق له وكذا ليس
بخلاف مثل مدحت وزممت فانه لا اختيار عنهما لانتشارهما باللفظ
المذكور فيخرج عنها بالاضافة سواء اعتبر المعنى التركيبي او اللقبى اي
الافعال المشهورة بهذا اللقب لانه مبني على المعنى التركيبي وانما فصل
بقوله فانه لان لها احكاما خاصة كما سيظهر وانها غير متصرفه حتى

عدها بعظم من السماي فافردها بالذكريهما ما لها وتصريحاً بحد مخالفيها
 ولما كان المقدار المفهوم من الانفاقة مغنياً عن التعريف وكان المقصود
 ضبط افرادها وبيان لحكامها ترك التعريف وصح بالمقصود فقل وجي
 نعم ما عطف عليهم من بشر وساء وحسب في مبتداه ونعم وما عطف عليه
 او محذوف الخبر اي وهي اربعة وما بعده بدل منها بعد التعاطف او كل منها
 خبر مبتداه محذوف اي لحدها وثانيها الخ الموضوع للمدح او خبر مبتداه
 اي هو المدح وبشر للذم نعم من نعم فلان اذا اصاب نعمه وبشر من بشر
 فلان اذا اصاب بتسا فلان لا المدح والذم فتسا بالخروف فلم يتصرفا فاصلها
 فعل مثل علم وقد امرد فيه اذا كان العين حرف خلق ابع لغات في بني قيس لحد
 هذه وهو الاصل واتباع الفاء للعين وكسرها او فتحها مع كون العين والاكث
 فيهما كسرها مع كون العين قال سيبويه اتفق عامة العرب على لغة بني قيس
 وجات في فتحها فتح الفاء وكسرها مع كسر العين ولا يجوز كسرها ولم يأت بشر
 والقران الامكسور الفاء ساكن العين وتوسطها اي شريطة استعمالها لا شرط علمها
 لانه يوم انما يستعمل ان بلا عمل لو فقد الشرط وليس كذلك الشرط لا يظهر
 ان يقال وبشر وساء للذم وتوسطها بارجاع الضمير الى الفلانة ولعلها اراد التثنية
 على اصلها في هذا الباب ففصل ساء عنها وحال حكمه على بشر ان يكون له
 الفاعل اي فاعلها معرفة باللام قال الفاضل العصام والمحقق انه يصح الحمل على



على استغراق بالدعاء الممدوح او المذموم بمنزلة جميع افراد الجنس وعلى
 الجنس بالدعاء انه متحد مع الجنس لا مغايرة بينهما اصلا وعلى الجنس في
 ضمن فرد كما باعتبار انه الجنس في ضمن اي فوضه العقل اذ لا فرد له الا
 اياه فاي فرد فرض فهو والمصر لاختار الاخير لان فيه ابراهما ثم تقيها
 فيكون منسبا للمقام او مضافا اليه اي الى المعرف باللام بولاية او بدونها
 نعم غلام الرجل ونعم غلام غلام الرجل ولو اعتبر التعميم لكونه بالولاية
 او بدونها في المعرف باللام لا تستغنى عن ذكر المضاف او مضمرا مستترا على صيغة
 المفعول بتكرة ليحصل النجاسة والضمير مفرد مذكور غالبا اتفاقا
 تمييزه بالافراد والتثنية والجمع والتذكير والتثانث مطابقا للمقصود
 الاكثر وقد يقال نعمت امرأته وحكي الكسائي نعمان جلين ونحو ارجالا وهذان
 يدلان على فعليته لان التثانث ساكنة والضمير البارز المرفوع المتصل من خوا
 الفعل ولم يقل او بما كما في الكافية كونه تكرة اول ذاهبه الى مذهب سيبويه من
 ثامة بمعنى الشيء المعرف فاعل وضعف بان ما التامة المعرفة لم تثبت في غير
 هذا الموضع وجوز المبرد وابو علي الفارسي كون فاعل نعم لهما موصولا لا اجنس
 ليراد به يعين ونذر الفصل بين نعم وتعيين الضمير بالمخصوص وجاز الخلاف
 نحو قوله تكابش للظالمين بدلا ولا يجوز بغيرها او قل ترك التمييز ومنه قوله
 عليهم السلام من توتضأ يوم الجمعة فيها ونوت اي فهو بالفضل الحسنه



واذا كان ناظرين بعضهم

ونحو قوله فربو المصطفى الحسنه ونوت
 للفصل الحسنه بتعريف الفاعل بعضهم

اي الحذف الذي يدل عليه المتعدي ولذا اظهر ويجوز ان يكون المراد به الفعل
 الاصطلاحي بتقدير مضاف اي معنى الفعل والمراد بالوقوع عليه تعلقه به بان
 ولاطة غير تعلق التناد يخرج به الفعل المتعدي بولاطة حرف الجر لانه
 لا يقال له في الاصطلاح انه متعد والفعل الناقص ايضا والمجهول من المتعدي
 الى الواحد لانه مسند الى المفعول به لا واقع عليه وهو اي المتعدي على ثلاثة اشياء
 الضرب الاول متعد الى مفعول واحد لا قضاء معناه هكذا نحو ضرب زيد بكر
 ويجوز حذف مفعوله بقرينة لومنونوا نحو الذي اكرمت زيدا اكرمته وقرنت
 في جواب محض ضربت زيدا وبدونها اي القرينة لومنونوا وحج جعل المتعدي
 بالنسبة اليه كاللازم في انه لا يطلب منصوبا ويستعمل على وجهين احدهما
 مع تركه قطعا نحو ضربت اي اوقعت الضرب وثانيهما بادخال في على المفعول به
 لتزيله منزلة مكان الفعل نحو ضرب في حديد بارد اي اوقع الضرب فيه **والثاني**
الثاني متعد الى مفعولين وهو اي المتعدي الى مفعولين على ثلاثة اقسام القسم
 الاول ما لا متعد كان مفعوله الثاني مبينا للاول اي لا يصدق عليه وهذا
 يقال له باب اعطيت نحو اعطيت زيدا رجا حوسا لانه الخبر ويجوز حذفها
 اي المفعولين معا وحذف احدهما الاول والثاني فقط مع قرينة لومنونوا
 نحو مثال زيدا علم رجا فاعطى رجا وزيدا وبدونها اي القرينة
 لومنونوا نحو فلان يعطي ويمنع اي يفعل الاعطاء والمنع او يعطي زيدا

يقال له باب اعطيت نحو اعطيت زيدا رجا حوسا لانه الخبر ويجوز حذفها اي المفعولين معا وحذف احدهما الاول والثاني فقط مع قرينة لومنونوا نحو مثال زيدا علم رجا فاعطى رجا وزيدا وبدونها اي القرينة لومنونوا نحو فلان يعطي ويمنع اي يفعل الاعطاء والمنع او يعطي زيدا

زيدا او غيرها وان القسم الباقيان ما كان المفعول الثاني عين الاول اي
 تضاد فان كما يظنهم ويشار الى القسم الاول منهما بقوله والقسم الثاني
 افعال القلوب اي افعال المشهورة بهذا اللقب وهي افعال اصطلاحية
 وادلة على فعل اي حدث قلبي خرج به خبر دال القلبي دلالة على المبتدأ والمخبر
 وخرج به غيرهما من الافعال القلبية ناصبة اياها لانها مفعولان كما ادل
 عليهم قوله على المفعولية ثم ان قوله ناصبة اياها ليس على الاستعمال الاكثر لان
 اتصال الظهير المنصوب في الصفة اكثر من انفصاله ولا يجوز الانفصال
 في الفعل الا لاراع صرح به الرض نحو علمت للبقين اتفاقا وقد يحى بمعنى
 فيتحدى الى الواحد ورايت من الروية القلبية للظن واليقين عند صاحب التفسير
 وكان الرض لا اعتقاد الجازم مطابق الواقع او لا والبصيرة تنصب مفعولا
 واحدا ووجدت جعل صاحب التفسير للبقين والرض بمعنى اصابة الشئ على
 صفة ويلزم العلم وان كان بمعنى اصبت النبي نحو وجدت الضلالة فهو
 مما يتعدي الى مفعول واحد ووجدت قبل للظن وقيل العلم والمحق انه يستعمل
 ووظنت جعله الرض للظن والتسليم للظن واليقين ويستعمل بمعنى
 فتعدي الى واحد ونحلت وحسب هي مثلا ظننت وهب بمعنى احسب
 تقول هب زيدا عالما غير متصرف لا يحى له ماض ولا غيره وازاد الرض
 امر بمعنى اعلم غير متصرف فاذا قيل ان تعلم ان زيدا علم تقول علمت لا تعلمت

زيدا او غيرها وان القسم الباقيان ما كان المفعول الثاني عين الاول اي تضاد فان كما يظنهم ويشار الى القسم الاول منهما بقوله والقسم الثاني افعال القلوب اي افعال المشهورة بهذا اللقب وهي افعال اصطلاحية وادلة على فعل اي حدث قلبي خرج به خبر دال القلبي دلالة على المبتدأ والمخبر وخرج به غيرهما من الافعال القلبية ناصبة اياها لانها مفعولان كما ادل عليهم قوله على المفعولية ثم ان قوله ناصبة اياها ليس على الاستعمال الاكثر لان اتصال الظهير المنصوب في الصفة اكثر من انفصاله ولا يجوز الانفصال في الفعل الا لاراع صرح به الرض نحو علمت للبقين اتفاقا وقد يحى بمعنى فيتحدى الى الواحد ورايت من الروية القلبية للظن واليقين عند صاحب التفسير وكان الرض لا اعتقاد الجازم مطابق الواقع او لا والبصيرة تنصب مفعولا واحدا ووجدت جعل صاحب التفسير للبقين والرض بمعنى اصابة الشئ على صفة ويلزم العلم وان كان بمعنى اصبت النبي نحو وجدت الضلالة فهو مما يتعدي الى مفعول واحد ووجدت قبل للظن وقيل العلم والمحق انه يستعمل ووظنت جعله الرض للظن والتسليم للظن واليقين ويستعمل بمعنى فتعدي الى واحد ونحلت وحسب هي مثلا ظننت وهب بمعنى احسب تقول هب زيدا عالما غير متصرف لا يحى له ماض ولا غيره وازاد الرض امر بمعنى اعلم غير متصرف فاذا قيل ان تعلم ان زيدا علم تقول علمت لا تعلمت

زيدا او غيرها وان القسم الباقيان ما كان المفعول الثاني عين الاول اي تضاد فان كما يظنهم ويشار الى القسم الاول منهما بقوله والقسم الثاني افعال القلوب اي افعال المشهورة بهذا اللقب وهي افعال اصطلاحية وادلة على فعل اي حدث قلبي خرج به خبر دال القلبي دلالة على المبتدأ والمخبر وخرج به غيرهما من الافعال القلبية ناصبة اياها لانها مفعولان كما ادل عليهم قوله على المفعولية ثم ان قوله ناصبة اياها ليس على الاستعمال الاكثر لان اتصال الظهير المنصوب في الصفة اكثر من انفصاله ولا يجوز الانفصال في الفعل الا لاراع صرح به الرض نحو علمت للبقين اتفاقا وقد يحى بمعنى فيتحدى الى الواحد ورايت من الروية القلبية للظن واليقين عند صاحب التفسير وكان الرض لا اعتقاد الجازم مطابق الواقع او لا والبصيرة تنصب مفعولا واحدا ووجدت جعل صاحب التفسير للبقين والرض بمعنى اصابة الشئ على صفة ويلزم العلم وان كان بمعنى اصبت النبي نحو وجدت الضلالة فهو مما يتعدي الى مفعول واحد ووجدت قبل للظن وقيل العلم والمحق انه يستعمل ووظنت جعله الرض للظن والتسليم للظن واليقين ويستعمل بمعنى فتعدي الى واحد ونحلت وحسب هي مثلا ظننت وهب بمعنى احسب تقول هب زيدا عالما غير متصرف لا يحى له ماض ولا غيره وازاد الرض امر بمعنى اعلم غير متصرف فاذا قيل ان تعلم ان زيدا علم تقول علمت لا تعلمت

زيدا او غيرها وان القسم الباقيان ما كان المفعول الثاني عين الاول اي تضاد فان كما يظنهم ويشار الى القسم الاول منهما بقوله والقسم الثاني افعال القلوب اي افعال المشهورة بهذا اللقب وهي افعال اصطلاحية وادلة على فعل اي حدث قلبي خرج به خبر دال القلبي دلالة على المبتدأ والمخبر وخرج به غيرهما من الافعال القلبية ناصبة اياها لانها مفعولان كما ادل عليهم قوله على المفعولية ثم ان قوله ناصبة اياها ليس على الاستعمال الاكثر لان اتصال الظهير المنصوب في الصفة اكثر من انفصاله ولا يجوز الانفصال في الفعل الا لاراع صرح به الرض نحو علمت للبقين اتفاقا وقد يحى بمعنى فيتحدى الى الواحد ورايت من الروية القلبية للظن واليقين عند صاحب التفسير وكان الرض لا اعتقاد الجازم مطابق الواقع او لا والبصيرة تنصب مفعولا واحدا ووجدت جعل صاحب التفسير للبقين والرض بمعنى اصابة الشئ على صفة ويلزم العلم وان كان بمعنى اصبت النبي نحو وجدت الضلالة فهو مما يتعدي الى مفعول واحد ووجدت قبل للظن وقيل العلم والمحق انه يستعمل ووظنت جعله الرض للظن والتسليم للظن واليقين ويستعمل بمعنى فتعدي الى واحد ونحلت وحسب هي مثلا ظننت وهب بمعنى احسب تقول هب زيدا عالما غير متصرف لا يحى له ماض ولا غيره وازاد الرض امر بمعنى اعلم غير متصرف فاذا قيل ان تعلم ان زيدا علم تقول علمت لا تعلمت

زيدا او غيرها وان القسم الباقيان ما كان المفعول الثاني عين الاول اي تضاد فان كما يظنهم ويشار الى القسم الاول منهما بقوله والقسم الثاني افعال القلوب اي افعال المشهورة بهذا اللقب وهي افعال اصطلاحية وادلة على فعل اي حدث قلبي خرج به خبر دال القلبي دلالة على المبتدأ والمخبر وخرج به غيرهما من الافعال القلبية ناصبة اياها لانها مفعولان كما ادل عليهم قوله على المفعولية ثم ان قوله ناصبة اياها ليس على الاستعمال الاكثر لان اتصال الظهير المنصوب في الصفة اكثر من انفصاله ولا يجوز الانفصال في الفعل الا لاراع صرح به الرض نحو علمت للبقين اتفاقا وقد يحى بمعنى فيتحدى الى الواحد ورايت من الروية القلبية للظن واليقين عند صاحب التفسير وكان الرض لا اعتقاد الجازم مطابق الواقع او لا والبصيرة تنصب مفعولا واحدا ووجدت جعل صاحب التفسير للبقين والرض بمعنى اصابة الشئ على صفة ويلزم العلم وان كان بمعنى اصبت النبي نحو وجدت الضلالة فهو مما يتعدي الى مفعول واحد ووجدت قبل للظن وقيل العلم والمحق انه يستعمل ووظنت جعله الرض للظن والتسليم للظن واليقين ويستعمل بمعنى فتعدي الى واحد ونحلت وحسب هي مثلا ظننت وهب بمعنى احسب تقول هب زيدا عالما غير متصرف لا يحى له ماض ولا غيره وازاد الرض امر بمعنى اعلم غير متصرف فاذا قيل ان تعلم ان زيدا علم تقول علمت لا تعلمت

حسب الجواز الالغاء لا وجوبه فيكون من الشانح ويجوز ان يكون زيد
 منصوبا بمفعول احسب او مرفوعا فاعل ضرب وضرب مفعولا ثانيا لم يعلم
 ومنها اي من حصانها جواز ان يكون فاعلها او مفعولها الا اول ضميرين
 ولا يجوز ان يكون الفاعل ضمير امتصاص والمفعول لهما ظاهر كما علمت في
 فعل من الاطفال فلا يقال زيد ضرب ولا زيد اظن فانما با رجوع الضمير الى المفعول
 المتقدم متصلين لا بد من هذا القيد لانه اذا كان احدهما منفصلا يجوز
 في غيرها ايضا نحو ما ضربت الاله اي وانما ضربت اياك ويا اياك وضربت وما
 ضربك الالك وانما ضربك انت صرح به الرضه معنى المحلى وخطابا
 وغيبة وقال الرضه ويجوز ان يكون احدهما بعضا من الاخر ايضا نحو ما ورد
 في الحديث رأيت مع رسول الله الحديث نحو علمتني او علمتك او زيد علمه ^{قالوا}
 ولا يقال ضربتني بل ضربت نفسي قال المصنف لانه المتعارف في غير افعال القلوب
 غالبه فاذا اتحدت ذوات النفس بقرحها وتبينها على ما عسى ان يغفل عنه بسبب
 التدرج بخلاف افعال القلوب فان الانسان اعلم بحاله منه بحال غيره فلا
 يحتاج الى زيادة وتيق ما هو المشهور عند الجمهور بما لا مزيد عليه وقال الرضه
 ويجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ظاهرين متحدي اللفظ والمعنى نحو
 زيد قائما ولا يجوز في غيرها ويجوز فيها كون مفعولها ضميرا متصلا
 مستترا بفاعلها دون غيرها فنقول طنه زيد قائما ولا يجوز ضربه زيد جمل

وقامه ولقد ايتناح قول الله
 وما لك الا الالهوان
~~بعضهم~~

وحمل عدمه وتقدم هذا الجواز اي جواز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين
 متصلين مع اتحاد معناهما على التقيض على وجه لا يلائم الحية
 نحو اني اراني اعصر خمرا والبقرية نحو انيتي في المرأة ملو بالعلمية ومنها
 جواز دخول ان المنفوخه على مفعولها اي المفعولين لو لم يدخل ان
 نحو علمت ان زيد قائم فذهب سيويه الى ان مع اسمها وخبرها مفعول
 واحد قائم مقام مفعولين لانه حين نصب المفعولين لا ينصب عند التحقيق الا
 مفعولا واحدا هو مضمون الجملة فاذا وجد مضمون الجملة بعينه لا يحتاج الى
 لمفعولين ولا لا تخفى على هذا التحقيق فذكر مفعولا واحدا فجعل
 علمت ان زيدا قائم بتقدير علمت ان زيدا قائم حاصل ذكره الفاضل العمام
 اعلم انهم اختلفوا في حقيقة التعليق فقال بعضهم ابطال عمل الفعل جزئي
 الجملة الكلية لوجود مانع منه فهذا المعنى يختص بالتعلق بافعال القلوب
 ولا يخرج الا في المفعولين وما الى اليه ابن الحاجب رحمة الله تعالى جعل
 من خصائص افعال القلوب وقال بعضهم هو ابطال عمله في مفعول مانع في
 يوتن وغيرها من الافعال ويوجد في مفعولين وفي واحد على ما ياتي واختر اللغوي
 ولذا قال **واما التعليق** بكلمة الاستفهام حرفا وهو الهمزة وهل اولها مثل
 ما ومن واي واين واتي ومتى واين وكم وكيف داخل على الجملة او الجزئية
 الثاني نحو علمت ان زيد عندك وعلمت زيدا من هو او داخل على ما مضاف

في قوله علمت ان زيد قائم
 ان المفعول واحد قائم مقام مفعولين
 لان المفعول الثاني لا ينصب عند التحقيق
 لان المفعول الثاني لا يلائم الحية
 في قوله علمت ان زيد قائم
 ان المفعول واحد قائم مقام مفعولين
 لان المفعول الثاني لا ينصب عند التحقيق
 لان المفعول الثاني لا يلائم الحية
 في قوله علمت ان زيد قائم
 ان المفعول واحد قائم مقام مفعولين
 لان المفعول الثاني لا ينصب عند التحقيق
 لان المفعول الثاني لا يلائم الحية

نحو علمت غلام من انت او كلمة النوى والمراد جرف النوى ما وان ولا الدليل على الجري
 نحو علمت ما زيد قائم او قائما او قائم ان زيد قائم او لا زيد قائم ولا غير او علمت
 الفاعل منها نحو علمت زيدا ما هو قائم اولاد الابداء او الابداء على الجري من اولاد
 القسم الدليل على الجري ايضا وان المكسورة الكائنة اذا دخل على غير
 تام الابداء وظرف للمكسورة واما اذا لم يدخل فيجب فتحها فلا يكون تطبيقا
 واما تعلق قبل هذه الالف فيقتضي التصدير وبقاء الالف على صورتها والافعال
 توجب تغييرها فوجب التوفيق ما لم يكن فاعطى له الالف بقاء صورتها واولاد
 الافعال كونها مفعولا معني كما انما رآه بقوله ابطال العمل ابطالا كما انما على سبيل
 الوجوب لفظا يميز من نسبة ابطال الى العمل ويجوز ان يكون صفة لا بطلان
 المقدم اي ابطالا لفظيا لا معني تفسير التعلق وهو من قولهم امره معلقة
 اي معلقة الزوج كالتبني المعلق لامع الزوج لفقدانه ولا بد زوج التجرير فاما
 فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق من العمل لفظا عامل معني وتقدر الفاعل
 علمت زيد قائم علمت قيا زيدا كما كان كذلك عقلة التصدير الجريين ومنه جاز
 عطف المنصوب جزاءها على الجملة التطبيقية نحو علمت زيدا قائم وكبر منطلقا
 وانما بهما التفسير الى الفرق بين التعلق والالغاء من حيث ان التعلق الفاعل
 واجب الية دون الالغاء فانه جائز غالبا واه الالغاء لفظا لا معني والالغاء
 لفظا لفظا ومعني فمعني اي التعلق هذه الافعال اي افعال القلوب اي يوجب
 جواب الاما وتغير المستوفى

وانما تعلق قبل هذه الالف فيقتضي التصدير وبقاء الالف على صورتها والافعال توجب تغييرها فوجب التوفيق ما لم يكن فاعطى له الالف بقاء صورتها واولاد الافعال كونها مفعولا معني كما انما رآه بقوله ابطال العمل ابطالا كما انما على سبيل الوجوب لفظا يميز من نسبة ابطال الى العمل ويجوز ان يكون صفة لا بطلان المقدم اي ابطالا لفظيا لا معني تفسير التعلق وهو من قولهم امره معلقة اي معلقة الزوج كالتبني المعلق لامع الزوج لفقدانه ولا بد زوج التجرير فاما فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق من العمل لفظا عامل معني وتقدر الفاعل علمت زيد قائم علمت قيا زيدا كما كان كذلك عقلة التصدير الجريين ومنه جاز عطف المنصوب جزاءها على الجملة التطبيقية نحو علمت زيدا قائم وكبر منطلقا وانما بهما التفسير الى الفرق بين التعلق والالغاء من حيث ان التعلق الفاعل واجب الية دون الالغاء فانه جائز غالبا واه الالغاء لفظا لا معني والالغاء لفظا لفظا ومعني فمعني اي التعلق هذه الافعال اي افعال القلوب اي يوجب جواب الاما وتغير المستوفى

وانما تعلق قبل هذه الالف فيقتضي التصدير وبقاء الالف على صورتها والافعال توجب تغييرها فوجب التوفيق ما لم يكن فاعطى له الالف بقاء صورتها واولاد الافعال كونها مفعولا معني كما انما رآه بقوله ابطال العمل ابطالا كما انما على سبيل الوجوب لفظا يميز من نسبة ابطال الى العمل ويجوز ان يكون صفة لا بطلان المقدم اي ابطالا لفظيا لا معني تفسير التعلق وهو من قولهم امره معلقة اي معلقة الزوج كالتبني المعلق لامع الزوج لفقدانه ولا بد زوج التجرير فاما فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق من العمل لفظا عامل معني وتقدر الفاعل علمت زيد قائم علمت قيا زيدا كما كان كذلك عقلة التصدير الجريين ومنه جاز عطف المنصوب جزاءها على الجملة التطبيقية نحو علمت زيدا قائم وكبر منطلقا وانما بهما التفسير الى الفرق بين التعلق والالغاء من حيث ان التعلق الفاعل واجب الية دون الالغاء فانه جائز غالبا واه الالغاء لفظا لا معني والالغاء لفظا لفظا ومعني فمعني اي التعلق هذه الافعال اي افعال القلوب اي يوجب جواب الاما وتغير المستوفى

اي علمت فيها مثال التعلق بالاسم فام نحو علمت ازيد عندك ام نحو ومثال التعلق
 بالشيء رأت ما زيد منطلق ومثال باللام وجد زيد منطلق وقد علمت
 منبسطي ونعمنا زيد لقائم وقد ينزل العلم منزلة القسم بلا حصره في الكلام
 نحو علمت لغيره من الصلوة ويعم كل فعل قلبي اي منسوب الى القلب بان يدل
 على فعل القلب غير ما في هذه الافعال نحو شككت ازيد عندك ونسيت
 هل لك الخ ونسيت اين ينسك ويعم كل فعل يطلب اليه اي عنناه العلم مما يكون
 وسائر العلم نحو امتحنت ما زيد علم وسالت هل هو غني ومنه اي من الفعل
 الذي يطلب به العلم افعال الحواس جمع حاسته من الحواس الخمس صفة
 الظاهرة كلمت ما هو ليقين والتمس قوة الباصرة يدرك بها البصرات وسمعت
 هل صوته كبر والتمس قوة السامعة يدرك بها المسجوعات وسمعت له صوت
 والتمس قوة الشمامة يدرك بها المشمومات من الرياح وذقت ما هو من
 والذوق قوة الذائقة يدرك بها الطعوم وشار الى القسم الثاني من القسمين اللذين
 فانها عين الاقول فقوال والقسم الثالث من اقسام المتعدي الى المفعول
 افعال ملحقة بافعال القلوب في مجرد الدخول على ابتداء والمجرى ونصيرها
 على المفعولية وفي مجرد علم جواز حذفها معا وحذف احدهما فقط بلا
 لوم وتوابعها فبما اعطيت وفي مجرد حذف احدهما فقط بها اي
 بالقرينة اي لا في المواضع فلا يجوز فيها الالغاء في صورة التوسط والتعدي

وانما تعلق قبل هذه الالف فيقتضي التصدير وبقاء الالف على صورتها والافعال توجب تغييرها فوجب التوفيق ما لم يكن فاعطى له الالف بقاء صورتها واولاد الافعال كونها مفعولا معني كما انما رآه بقوله ابطال العمل ابطالا كما انما على سبيل الوجوب لفظا يميز من نسبة ابطال الى العمل ويجوز ان يكون صفة لا بطلان المقدم اي ابطالا لفظيا لا معني تفسير التعلق وهو من قولهم امره معلقة اي معلقة الزوج كالتبني المعلق لامع الزوج لفقدانه ولا بد زوج التجرير فاما فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق من العمل لفظا عامل معني وتقدر الفاعل علمت زيد قائم علمت قيا زيدا كما كان كذلك عقلة التصدير الجريين ومنه جاز عطف المنصوب جزاءها على الجملة التطبيقية نحو علمت زيدا قائم وكبر منطلقا وانما بهما التفسير الى الفرق بين التعلق والالغاء من حيث ان التعلق الفاعل واجب الية دون الالغاء فانه جائز غالبا واه الالغاء لفظا لا معني والالغاء لفظا لفظا ومعني فمعني اي التعلق هذه الافعال اي افعال القلوب اي يوجب جواب الاما وتغير المستوفى

ولا كون فالاعلمها ومفعولها ضمير متصلين متعدي للمعنى والاعلم ان
 على المفعولين ولا يجري التعلق ايضا ولم يتعرض لكثرة حذفها مع ما لها
 غير مختصة بها فلا يكون لها مدخل في جهة التعلق نحو ضمير وجعلها
 بمعنى جعل للاعتقاد الباطل نحو قوله تعالى وحاولوا لالهة الذين هم عباد
 اتنا فقال الرفض واصل البناء ضمير ومفعولاه في الحقيقة اسم وغيره
 زيد اقام من صان زيد قائما منزلة الحضر زيد النهر من حفرت زيد النهر
 بمعنى صير نحو قوله تعالى تركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض واخذوا
 واتخذ الله ابراهيم خليلا وقد يستعمل جعل بمعنى خلق وترك بمعنى خلق
 بمعنى اخذ فلا يكون شئ منهما من هذا القبيل ومنه مجازي على معنى الاعتقاد
 والقي بمعنى وجد والضرب الثالث من المتعدي متعدي الى ثلاثة مفاعيل نحو اعلم
 وجد تعدي علم ورائي بالهزة الى ثلاثة مفاعيل ولم توجد بتضعيف العين ولا
 الى ثلاثة الا اعلم عاري وقول الاخفش مجيئه في جمع افعال القلوب فباسر ولا
 اعلاجه في مثله وقال الفاضل العصم وقد يصير المتعدي الى اثنين متعديا الى
 واحد لوجع مضمون الجملة مفعولا نحو علمت قيام زيد في علمت زيدا قائما والمتعدي
 الى اثنين نحو علمت زيدا قياما ولم يذكر انباء ونباء واخبار وخبر وحلت ولم
 يوجد احد من هذا المعنى الا في ما استعمل متعديا الى اثنين فانيهما بالبناء قال الله
 انبؤا بآلهة هؤلاء وقال انبؤا بآلهة هؤلاء وقال فلما انبأهم باسمائهم وتيقان

عني جعلت زيدا صارا قائما
 طرقت بلدي
 وقد رت الادب
 والاقولها كذا ومينها
 انبؤا بآلهة هؤلاء
 انبؤا بآلهة هؤلاء
 انبؤا بآلهة هؤلاء

ويقال انبؤا بآلهة هؤلاء بكذا فقيل تعديتها الى ثلاثة
 يتصرف بها معنى الاعلام لابعبار معانيتها الوضعية فهي ملحوظة بالمتعدي الى ثلاثة
 والموق البعض ارم الحلية نحو اني اللدعاء في النوم زيد اسلما ولم يلحق بسببه
 الابداء وهذه اي الافعال المتعدية الى ثلاثة مفعولها الاول مفعول بيب الحلية
 الاول في كونه مبينا للثاني وجوز حذفه بدون الثاني وعدم جواز التعلق بالنسبة
 اليه لانه كالفعل لان العالم والثاني والثالث المعلومان ولذا كان حقه التقدم
 عليه حتى يجوز ارجاع ضميرهما اليه مع تأخيرها نحو علمت غلامه زيدا فاضلا
 والثالث اي الثاني والثالث مفعول بيب اعلمت في كون الثالث عين الثاني
 وعلم جواز حذفها او حذف احدهما بلا قرينة وكثره حذفها وقلة حذف
 احدهما معها وجوز الالف في صورتي النوكا والتاخر وجوز دخول ان
 وجوز التطبيق نحو اعلم اركي زيد عمر واكر افاضلته اي بعد ما علمت كون
 الفعل لازما ومتعديا والمتعدي متعديا الى واحد والى اثنين والى ثلاثة الى
 غير ذلك اعلم جملة معطوفة على ما سبق باعتبار المعنى اي اعلم ان الفعل يكون
 هذا اسم اعلم الخ او معترضة او لتناقضه انه اي الشأن لانه كقولهم
 فان تسم اي الفعلية اي بالرفع كلاما متبعا عن نسبة تسم الى فاعله اي تسم كلاما
 او ضمن متبعين صان اي صان كلاما تاما بان يقع اليه السكون عليه ويجعل الفاعلة
 ولم يجز الى غيره كالمخبر المنصوب لافادته فائدة تامة تسمى ذلك الفعل في

وقد رت الادب
 والاقولها كذا ومينها
 انبؤا بآلهة هؤلاء
 انبؤا بآلهة هؤلاء
 انبؤا بآلهة هؤلاء

في الاصطلاح فعلا تاما لتمامه بمرفوعه وعدم احتياجه الى غيره ويستعمل
 مرفوعه فاعلا للقيام معنى الفعل به فكأنه موجود ومؤثر فيه كما في مثال مال زيد
 او ثاخره فيه كما في غوضه زيد اي اوجد الغريب ويستعمل منصوبه اذا كان
 الفاعل متعديا الى واحد او اثنين او ثلثة لان اللاد ينصب المفعول به مفعولا او مفعولا
 للصرف معنى الفاعل ووقوعه على كالأفعال السابقة من متعدي الى واحد او
 اثنين او ثلثة وان احتاج الى الفعل الى معمول منصوب بان لا يدل على الحدث الذي
 يدور لفائدة عليه الا ذلك المفعول المنصوب يستعمل في ذلك الفاعل في العرف فعلا ناقصا
 لعدم تمامه بمرفوعه واحتياجه الى المنصوب والاحتياج منبسط على النقصان و
 يستعمل مرفوعه لحواله ومنصوبه الذي احتياجه اليه خبره انما لا يخطاط
 ويثبت حتى يعمل معاملة الحرف العام في جزئي الجزاء بالنسبة اليه ولا يدخل اي
 الفعل الناقص الا على المبتدأ والخبر والاصلا يدل على ان انضاف الاسم بالخبر حصة
 له لم عليه وانتقاله اليه او غير ذلك من معاني افعال الناقصة وينصب الخبر
 لشبهه بالمفعول في الوقوع بعد مرفوع الفعل وهو اي الفعل الناقص وهو
التي هي المفعول اي فعل لا يدل على معنى المقارن اي مقاربة الخبر للاسم اي في
 حصول مضمونه له في زمان التكليم على ما ياتي ان شاء الله تعالى وهو اي الفاعل
 المشايخ المتباين من اطلاق الفعل الناقص بمعنى لو قيل الفعل الناقص يتباين
 ذهن السامع اليه لتبنيوه فيه لا الى الفاعل الثاني لتبنيوه بفعل المقاربة لا بالفعل
 اطلاق بيان

وتكون تاما لانها
 لا تحتاج الى غيره
 صارت في قوله
 في قوله

لا يات الفعل الناقص نحو كان قد مر على صا لكثرته هو لاد واثبتت معنى خبره لاسمه
 نحو كان اللاد تعالى عليا او لانقطا عنه منه نحو كان زيد غنيا اي فافقر ويعني صا
 ويكون له ضمير المشان نحو كان زيد عالم وكان زيد غنيا ويكون تاما بمعنى قيت
 ولا يخرج على الجملة ولا يكون فيه ضمير المشان وتكون زائدا وصار قد مر لاصا لته
 لان انتقال من صفة الى صفة نحو صا زيد غنيا او من حقيقة الى حقيقة نحو صا
 الطين خزاو وتكون تاما بمعنى جمع متعدية بالي نحو صا الى الفقير اي رجع اليه
 و **اي تقول** زيد عالم ورجع زيد غنيا و حال زيد فقيرا و **التمثال** لقوله ان العذر
 يستجيب سورة وتقول نحو قوله فيا لك من نعمي نحو قول ابن ابي عمير **واورد** نحو قوله
 فلا تد بصيرا و **جاء** زيد يدي وقيل كانه فاضل قال الاندلسي لا يتجاوز ان عن
 موضع السمع ما جاء من حليتك وقعدت كاتما حربة وقال ابن الجلب
 انما يطرده قعد في مثل الموضع الذي استعمل فيه العرف لا يقال قعد كاتبا بمعنى
 لا يقال قعد كانه سلطان ليكون مثل قعدت كاتما حربة ولحق في جاء الاطراد
 نحو جاء البر فقير ابن بردان مما يجيئان في غير موضع السمع لكن مع نزول في
 قعدت كاتما اختاره ولذا قال اذا كنت اي المذكورات بمعنى صا وهذه **الظرف**
 يتعدى بالي فتكون تاما مثل صا وقال الريح وليس الحاق هذه الافعال بصا
 قياسا بل سمى الا ترى ان انقل لا يجوز به مع انه بمعنى تحول واصبح واسمى **اصح**
 وقعد مناسبة التقابل بين الاولين اقتضى التحريك ونظروا بان لا فتران معي
 فقتل بيان

منه
 المضافات
 هذه الرسالة
 منافع
 عادتي

اشارة
 بالتركيب
 اوله

تتعلق
 بالظهورات
 بالخصائص

وهذه
 السبعة
 من
 هذا
 الكتاب
 هي
 التي
 تتعلق
 بالظهورات
 بالخصائص

الواحد

ويجوز علم الاعتبار الضمن وبقاء الفعل تاما والمنصوب بعله حال او تمييز
او مقبول لم كي صرح به القاض في قوله تعالى وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا لا يجرؤ
تقديم اخبارها اي افعال الناقصة على انفسها الا ما في الالف فخط ما استثنى من
ضمير اخبارها ويجوز استثناء من الاخبار بقدير مضاف اي الاخبار الخ نافية كما في
ما زال او لم يفته او مصدرها كما في مادام سواء اعتبر التقديم على مجموع ما ودخوله او
على مدخوله فقط اما الاول فالاقضية الصلابة وعلام جواز تقديم ما في خبرها
المصدرية عليها واما الثاني فليست امة من خبرها والى في قوله ما اذا دخلت عليه
يجوز تقديم الخبر على الفعل لا على مجموعها مثل ما قاما طك فيه لخدم الامتراج
ولا يقال قائما ما كان زيدا لوجوب الصلابة فلا يجوز خبر قائما ما زال زيدا ^{لجس}
حاليا ما ام زيد لما ذكر خلاف الكوفيين واقرهم ابن كيسان من البصريين في غير
مادام قائم يجوزونه نظر الالكامل من خبرها وصبر وانهما مثل فعل مثبت في اللغة
والحكم كما ان بدل لفظ ما بان الناقية اي لا يجوز تقديم الخبر في هذه الصورة
ايضا ويجوز ان يكون التقدير ان في جواز التقديم انتفاء منزهة لان انتفاء
ان بدل الخ لانها كما في اقتضاء الصلابة حتى يجوز التعليق بهما كما ترى واما
التقديم ان لفظ ما بلم وما صرح به الرض ولم يذكره لانها من اولاد واحد ولو
يجوز اي التقديم نحو قائما لم يزل زيدا لان هذه المروف لما اثر في مدخولاتها
لفظا ومعنى اعتبارت كانت اجزا منها والجمع كلمة واحدة فانزلت عن افه

هذا هو الالف في قوله تعالى وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا لا يجرؤ

هذا هو الالف في قوله تعالى وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا لا يجرؤ

عن اقتضاء الصلابة ولا كذلك لانه لكثرة دوامه في الكلام حتى انه يدخل فيما
لا يدخل فيه غيره من ادوات النفي مثل دخوله بين المرفق ومعه قوله نحو كنت
بلا مال انزلت عن اقتضاء الصلابة صرح به الرض ولم يذكر هنا تقديم
خبرها على افعالها كما ذكره ابن الحاجب لانه يبي من في المعول المنصوب
ان امرها كما من خبر المبتدأ وخبره جوب تقديمه والقسم الثالث من في الفعل
لناقص وهو الذي لا يتبادر من اطلاقه لانه لما خاض ما اي فعل
ناقص يدل على معنى القرب اي قرب حصول مضمون الخبر لاسمه اما مجرد رجا
المعكلم ذلك وهذا في عسي او بان يظهر باعتبار علام حصوله والبناء به سوى
الشرع وهذا في كاد او يظهر باعتبار شروعه فيما يفضى اليه وهذا في غيرها
كما يذكر ويستعمل في الاصلح افعال المقاربة ويعبر عنه
بهذا اللقب ولا يستعمل افعال المقاربة الا ما صيغة الاكاد او تلك فانه يجي
مضارعها ونذكر استعمال اسم الفاعل منها ولا تكون اخبارها الا فعلا لا اسم
مضارعها لا ما مضيا بالاستقرار ولا انما للدلالة على القرب تقتضي ان يكون خبرها
لفظا لا افعال معناه لم يثبت الا في المصارع ولا بد في اخبارها ان
مستندة الى ضمير اسمها فلا يقال عز زيد ان يقوم خلاصه الا ان يكون المستند
الى الظاهر وقوة فعله مستندة الى الضمير نحو عسى زيد ان يخرج نفسه فانه
في قوة عسى زيد ان يخرج ويحذف الخبرها ان علمت بقربية خبر قوله

الظن المقاربة
ما وضع خبره في الآخرة على قوله
للفاعل مستند جاق

وهو يستعمل استعمال عسى أي يكون ناقصا خبره مضارع مصدره بان تاما بان مع
المضارع مثل او تلك في عين جعي واو تلك ان جعي زيد لانه قد يستعمل في الطبع و
استعمال كاد أي يكون الخبر لان لانه قد يستعمل في الجرم ولا يجوز تقديم اخبارها ^{افعال}
المقاربة اظهر في موضع الاضمار لثلاثتهم رجوعه الى الاقرب على نفسها لثلاث
لعدم تصرفها ضعيفة فلا تكون لها قوة العمل فيما تقدم عليها وكونها افعالها
قوة بالنسبة الى الخرف تعمل لعكس الترتيب بان قدم الخبر على المم ولا يجوز هذا
في المروف كلاهما ولا او في اكثر الصور كما في المروف المشبهة بالفعل اذا لم يكن
خبرها ظرفا **والقياس الثاني** من التبعة **اسم الفاعل** وهو اصل بالنسبة الى
ما ذكر بعد بحيث من القام والناقص واللازم والمتعدى بخلاف اسم المفعول
والصفة المشبهة واسم التفضيل ومشايمته للمضارع الذي هو عامل في
كونه فعلا واعتبار النسبة في وضعه دون المصدر واسم ما يذكر بعده ولذا
قدمه وتركت تويغه وبين صيغته اكفا بقية تمامه وكون الخث تحت العمل
نعم من عمله فقل فهو يعمل جميع عمل فعله المشتق هو منه التام او الناقص
اللازم او المتعدى لانتفاقه منه والثالث من التبعة اسم المفعول ولا
اعتبار النسبة فيه ايضا وموافقته لاسم الفاعل في الشطر نصبة للمفعولية
في بعض المواضع فلامه فهو يعمل جميع عمل فعله التام المفعول لكونه مأخوذا
منه واكتفى بالشبهة ايضا في ترك التعريف والصفة وشرط عملها أي اسم الفاعل

ملاحظة اسم الفاعل
والاعمال في اوسيبا وقره دال ثلاثا
طالما بان الرساء التعليل بالاعمال المستعمل
اللفظ مطروقا في الاضمار لثلاثتهم رجوعه الى الاقرب على نفسها لثلاث
لعدم تصرفها ضعيفة فلا تكون لها قوة العمل فيما تقدم عليها وكونها افعالها
قوة بالنسبة الى الخرف تعمل لعكس الترتيب بان قدم الخبر على المم ولا يجوز هذا
في المروف كلاهما ولا او في اكثر الصور كما في المروف المشبهة بالفعل اذا لم يكن
خبرها ظرفا **والقياس الثاني** من التبعة **اسم الفاعل** وهو اصل بالنسبة الى
ما ذكر بعد بحيث من القام والناقص واللازم والمتعدى بخلاف اسم المفعول
والصفة المشبهة واسم التفضيل ومشايمته للمضارع الذي هو عامل في
كونه فعلا واعتبار النسبة في وضعه دون المصدر واسم ما يذكر بعده ولذا
قدمه وتركت تويغه وبين صيغته اكفا بقية تمامه وكون الخث تحت العمل
نعم من عمله فقل فهو يعمل جميع عمل فعله المشتق هو منه التام او الناقص
اللازم او المتعدى لانتفاقه منه والثالث من التبعة اسم المفعول ولا
اعتبار النسبة فيه ايضا وموافقته لاسم الفاعل في الشطر نصبة للمفعولية
في بعض المواضع فلامه فهو يعمل جميع عمل فعله التام المفعول لكونه مأخوذا
منه واكتفى بالشبهة ايضا في ترك التعريف والصفة وشرط عملها أي اسم الفاعل

صحيح
في تقدير
زيد مكرم
ان يترك
اصحاب
في الترتيب
والا يوم
مجموعه الناس
او يوم
في الناس

الفاعل والمفعول في الفاعل الاصل او النائب المنفصل عنهما ضميرا او لهما اظها نحو
ارغبانت او اقامت زيد لان خبر المنفصل وهو الضمير المستتر لان البارز تختص
بالفعل لكونه اعتباريا محض لا يظهر فيه اثر العامل لا يحتاج العمل فيه الى المقوى
وعلم المتعدى المشتق والمنفصل لثبوته واستقلاله بتوقف العمل فيه على وجود
والمفعول به الصريح لانه لقوته حتى لا يعمل فيه الا المتعدى بتوقفه على وجود ^{مقو}
كامل وعدم سببه واما غيرهما من المفعولان فالظرف لكونه معروفا لضعفها او
لان العامل لا يخلو زمان ومكان يكفيه راحة الفعل حتى يعرفه حرف النفي
نحو ما انت بنعمة ربك يخفون وعرفو في التنبيه نحو زيد كالسديوم القتال
والحال مثله والمفعول المطلق لكونه بمعنى العامل التام في مطلقا كالظرف
والمفعول ان كان مجرورا فكالظرف وان منصوبا فكالفعل المطلق والمفعول ^{معد}
حكمه حكم المعول الصاحب ان لا يكونا أي اسم الفاعل والمفعول متصرفين نحو
ضربت ومضرب يكونا موصوفين نحو ما في رجل ضارب يستدبني لانه اذا
وصفا يصيران كالمستند اليه ما والمستند اليه مخصصا بهم فيبعد ان
المشابهة بالفعل وكذا اذا كانا مصغرين لان المصغر بمنزلة المصوف والصفة
وقال الراجح لانه الضمير والوصف يخرجهما عن تاويلها بالفعل فالاولى
تأخير قول مصغرين لكنه قد به لظول زيل الموصوف بقوله ان وصفا بعد
العمل أي عملها لم يفرأ أي الوصف المتأخر عملها السابق على الوصف

وهو الشرح الوجوه في المصطلح

وهو الشرح الوجوه في المصطلح

حتى يعلم في الظرف الستة كالظرف المشبهة

من يصل منصوب فعل مقدر يدل عليه العلم اي يعلم وانما قلنا بنفسه لانه ^{بشبه}
 باللام كما في اسم الفاعل والمصدر المتعديان لكنها فيها يجوز تركها وفي اسم
 التفضيل لا يجوز لانه لا ينصبه بدونهما نحو انا امرئ منك زيد وبالبا فيهما
 تزداد في مفعول فعل نحو انا اعلم بان زيد لطلق ولجهد زيد ويتعدى بحرف فجاء
 يتعدى به فله نحو انا امرئ منك زيد وامي منك بالتسميم واذا اتعدى بالاول ^{المفعول}
 بالاول او الباء يبقى الثاني منصوب بالفعل المقدر عند البصر بين نحو انا اكسى منك
 لزيد الثوب اي اكسوه الثوب وعند الكوفيين منصوب به ولا يرفع الفاعل الا
 لما تر جاز في الضمير فانه لا يستاره اعتباري محض سهل العمل فيه في كل وقت
 الا اذا صار اسم التفضيل ملتصقا بمعنى الفعل بان لا يدل على الزيادة على الغير وذلك
 بان يكون اسم التفضيل وصفا للمعنى ونفس الامر كائنا متعلق بكسر اللام قائما به
 وصفا حقيقيا له وهو الكحل في المثال فان الاحسن في الحقيقة الكحل لا الرجل
 ما اي شئ وهو جاز في المثال جري اسم التفضيل عليه اي على ذلك الشئ في الفكر
 بان يكون صفة له كمثل المثل او خير اعينه مثل ما من رجل احسن فيه الخ من
 في العالم او حال الامية مثل ما جازي زيد احسن في عينه الكحل منه في عين غيره
 وانما شرط ما جرى عليه ليعتمد عليه وللمعلق ليعرفه وفي كلامه لثارة الى
 ان اسم الظاهر ان يكون من متعلقات ما جرى عليه حال كون المتعلق ^{مفضلا}
 ملتصقا باعتبار التعلق اي بالنظر الى تعلقه بما جرى عليه يقال اعتبرت الشئ

اسر سارة
 اعل ان اسم التفضيل لا يعمل في اسم
 الا اذا اجتمع في جملته اللفظ والثاني
 ان يكون صفة للشئ المتعلق بذلك الشئ
 ان يكون صفة للشئ المتعلق بذلك الشئ
 حيث الحقيقة والتاثر الاول والربيع
 المتعلق مفضلا باعتبار الاول والربيع
 ان يكون مفضلا على نفسه
 ان يكون الاول والثاني
 يكون منفصلا

اي في اللفظ

اي تعلق المتعلق

الشئ اي نظرت اليه وراعت حاله على نفسه اي نفس المتعلق ملتصقا به
 باعتبار غيره اي باعتبار تعلق غير ذلك المتعلق وهو تعلقه بغير ما جرى عليه
 وهو زيد في المثال حال من النفس كما ان الطرف الاول حال من الظاهر المستكن
 في مفضلا الربيع الى التعلق اي ذلك المتعلق الذي هو الكحل اذا اعتبر كونه فيها
 جري عليه وهو جاز في المثال يكون مفضلا واذا اعتبر كونه في غيره وهو زيد
 يكون مفضلا عليه يعني يجب ان يكون المتعلق الذي هو الفاعل ولطبا بالاول
 يخرج اسم التفضيل عما هو اصل فيه وهو كون المفضل والمفضل عليه متغايرين
 بالذات نحو زيد افضل من عمرو فيتصيما للخروج عن معناه بالكلية مشتمكا
 بين شيئين مختلفا باعتبارهما لثا يلزم تفضيل الشئ على نفسه من كل وجه
 هذا كله قبل الشئ منفيا خبر بعد خبر ليكون او حال من ضميره او مفعول مطلق
 لفضلا اي تفضيلا منفيا اي لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الاول فاضلا
 وباعتبار الثاني مفضولا بل هو باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضل
 بحسب العرف وذلك لانه اذا كان في الكلام قيد فالقائد تدور عليه فمرئنا المعنى
 التفضيلي وهو الزيادة على الغير قيد ولكلامه منفى فالشئ يتوجه اليه
 وينفيه ويبقى اصل الحسن في المثال نحو ما رابت رجلا احسن عينه الكحل
 وعين زيد كما هي مثلا ما رابت رجلا زيد احسن عينه على حسن عين
 فيقول الى ان حسن لهما مسا وليس للآخر اولى ان حسن عين زيد اتد

ليس الشئ الرابع هو تغاير المفضل والمفضل عليه باعتبار
 لثا يلزم تفضيل الشئ على نفسه من كل وجه

الكحل

زيد

عين

على حسن عين جميع الرجال ومقام المدح ياتي المساوات فالكمل الذي
 في عين زيد يزيد حسنه على حسن عين الرجال فهذا لا يقتضيه المقام ذلك
 لالات افعال يدل على الزيادة فافعل بمعنى فعل فيعمل عمله الذي هو رفع الهم الرضا
 على الفاعلية لا ارتفاع المانع منه ولو جود للفتى ههنا لانه لو لم يعمل ل
 مرفوعا على انه خير مبتداه هو الكمل لزم الفصل بين افعال ومعمول الذي هو
 اجنبية هو المبتداه والفصل بين افعال ومعمول لا يجوز بل بين كل عامل ومعمول
 لكن منم الرضى حتى صرح بجواز زيد اعرف ضارب قال الرضى هذه شروط
 فعل التفضيل الفاعل الظاهر قياسا بلا ضعف ونقل عن الرماني جواز ذلك في
 والسماع لم يثبت الا في المنع لكن النفي لا يلزم ان يكون صرحا بل يكفي معناه نحو قلما
 زلت رجلا احسن الخ ويجوز في غيرهما كما لفاعل المستكن كما عرفت والظرف هو
 لا تها لضعفها يكفي للعمل فيهما ارجحة الفعل والمفعول المطلق والمفعول له
 والتميز والمستثنى **والسادس** من النسبة المصدرية تعريفه وبيان صيغه
 مثل ما ذكر ولعدم اطراد الصيغ في بعض الانواع ويجوز عمل فعله المشتق منه اتما
 او الناقص لمعلوم او المحمولى المتعدي او اللازم ولكن لما كان وضعه ملاحة
 للملث ولم يعتبر في وضعه ما يقوم هو به ولا ما يتعلق به لم يلزم عمل بل اذا
 عمل عمل بمنسبة الفعل ولذلك اشترط عدم ما يبعده عن الفعل وعدم ذكر النوع
 والوجه الشارح بقوله واشترط عمله في الفاعل الاصل او التابع غير المستكن اذ

المراد بالفاعل المفعول به
 او المفعول به المفعول به
 او المفعول به المفعول به
 او المفعول به المفعول به

وهو المولد الجارى على الفعل
 وهو المولد الجارى على الفعل

اذ لا يعمل فيه والمفعولية الصريح وغيره من المفعولات يعمل فيها بلا شرط
 ان لا يكون مصغرا ولا موصوفا لانهما يبعد عن مناسبة الفعل بالاختصاص
 بالكم ولانه يعمل بنا ويل بان مع الفعل والمصغرة والموصوف لا يؤولان به
 فلا يقال اعجنني ضربت زيدا او ضربت بشديد زيد عمرا وان وصف بعد افعال
 لا يضرب نحو اعجنني ضربت زيدا استند بذكره الرضى ولا مقارنا بل حال بان يرد
 الحدث للملك بقرينة مثل ضربك زيد الان لان العمل كما عرفت يتقدم مع ان الفعل
 وان يخص المصارع للاستقبال ولا مفرقا باللام لعدم إمكان التأويل المذكور
 لاختصاص اللام بالكم الصريح عند الاكثر اى انما شرط هذه الاشياء عند اكثر
 النحاة ووجهه ما ذكره عند البعض لا يشترط ولحد منها في عمل
 وموصوفا ومقارنا بل حال ومعرفة باللام فيقال اعجنني ضربت زيدا عمرا او
 ضربت بشديد بكر يشرا او ضربت زيدا عمرا الان ولم اقل عن القرب مشيحا
 لان المقدم يستلزم ان يكون مثله في جميع الاحكام ولا يلزم ان يكون المقدم
 بالحال مقدما مع الفعل لتدويره وتقديره بان اكثر ولا يتركز في الرضى ولا عند
 ولا نوعا ولا توكيدا مقرونة مع الفعل نحو ضربت ضربة او ضربة او ضربت زيدا عمرا
 كانه بدو نهي الفاعل والحال ان الفعل مراد غير لازم للمدق كما اذا قلت
 في جواب هل ضربت ضربة او ضربة او ضربت زيدا وعمرا بدل من مراد تعيين المراد
 باللام اذ عمله بنا ويل بالفعل فلا وجه للتأويل مع وجود الاصل وان كان الفعل

المراد بالفاعل المفعول به
 او المفعول به المفعول به
 او المفعول به المفعول به
 او المفعول به المفعول به

قال الامام بعد المصدر عن مناسبة الفعل
 فيقولون انما هو الفاعل والمفعول فان الامام
 لما هو موصوف او ما الصفة المشبهة
 مصغرا فيهما وان كانا في نفس الاسم
 على المشابهة
 الفاعل لا يشترط

اعلم ارضع ولم اعجز
 عو كسر شيبان اخذ بديس نعليه
 والامر هو في القرآن اعلم ارضع ولم اعجز
 الله الجبار الشكور
 وهو الضرب بالامر باللام

حاصلا قبلها مثل غلام لرجل لا يضر لان المعنى الواحد يكون معنى لثنتين
 فظهر وجه التسمية بالمعنوية والاضافة للفظية على امتحان ان يكون المضاف
 صفة حقيقة او تؤول الى الاسم فيرجع غلام زيد مضافة الى مفعولها الفاعل او
 بان يوجد شرط عملها فيه فخرج كل ما دخل في المعنوية ودخل كل ما خرج عنها
 ولا تفيد الاضافة اللفظية شيئا الا تخفيفا في اللفظ او لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا
 لانها لما كان اضافة مع وجود شرط العمل كانت في حكم الانفصال كما بانها تضاف
 فكانت فائدة اللفظية فستيت لفظية تم التخفيف اما في جانب المضاف بخلاف تنوينه
 فقط ولو تقديره نحو غلام وضارب زيد الآن او غلاما او هذه شبه ضوارب عمر الآن او غلاما
 من اضافة المفاعل الى المفعول او مع حذف الضمير من المضاف اليه وهو كما في
 نحو زيد حسن الوجه اصله حسن وجهه فلما اريد اضافة حذف الضمير
 من المضاف اليه عوض عنه الادم وهو كونه الخف من الهمزة لكونه حلقيا والادم
 من المضاف اليه عوض عنه الادم وهو كونه الخف من الهمزة لكونه حلقيا والادم
 في ضمير المستر وينصب اي اسم التام لها توكيدا لاختصاص التمييز بالكرة
 على ما هو مذهب البصريين واجاز الكوفيون المعرفة على التمييز لان التام لها

مما لا يضر لان المعنى الواحد يكون معنى لثنتين
 فظهر وجه التسمية بالمعنوية والاضافة للفظية على امتحان ان يكون المضاف
 صفة حقيقة او تؤول الى الاسم فيرجع غلام زيد مضافة الى مفعولها الفاعل او
 بان يوجد شرط عملها فيه فخرج كل ما دخل في المعنوية ودخل كل ما خرج عنها
 ولا تفيد الاضافة اللفظية شيئا الا تخفيفا في اللفظ او لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا
 لانها لما كان اضافة مع وجود شرط العمل كانت في حكم الانفصال كما بانها تضاف
 فكانت فائدة اللفظية فستيت لفظية تم التخفيف اما في جانب المضاف بخلاف تنوينه
 فقط ولو تقديره نحو غلام وضارب زيد الآن او غلاما او هذه شبه ضوارب عمر الآن او غلاما
 من اضافة المفاعل الى المفعول او مع حذف الضمير من المضاف اليه وهو كما في
 نحو زيد حسن الوجه اصله حسن وجهه فلما اريد اضافة حذف الضمير
 من المضاف اليه عوض عنه الادم وهو كونه الخف من الهمزة لكونه حلقيا والادم
 من المضاف اليه عوض عنه الادم وهو كونه الخف من الهمزة لكونه حلقيا والادم
 في ضمير المستر وينصب اي اسم التام لها توكيدا لاختصاص التمييز بالكرة
 على ما هو مذهب البصريين واجاز الكوفيون المعرفة على التمييز لان التام لها

وهو النون

الغلام اي قائم غلامها والزيدون قائموا الفرس اي قائم فرسهم واما في جانب
 المضاف اليه نحو الحسن الوجه وامتنع الضارب زيد لعدم التخييف لان
 التنوين باللام السابقة على الاضافة خلافا للقراء وجازنا الضارب الرجل مع
 عدم التخييف في جانب المضاف والمضاف اليه جاز على الوجه المختار والحسن
 الوجه اصله الحسن وجهه لثباتهما في كون المضاف صفة معرفة بالادم و
 المضاف اليه جنسا مع فالادم والا في جعل الضارب الرجل على القائم الغلام
 لان النسبة بينهما اكد ولما لم يجر الضارب الرجل اسم الفاعل المعروف المضاف
 الى المفعول المعروف ولم يرفع المفعول كذلك نحو المعطى الادم وهذه الاضافة
 اتم من ان يكون بلا واسطة كما ذكر او بها نحو الضارب غلام الرجل فلما قيل
 واما جاز الضارب الرجل والضارب غلام الرجل جاز على الحسن الوجه
 والحسن وجه الغلام كان اوضح وفي الحسن الوجه ثلثة اوجه رفع و
 هو قبيح لخلو التركيب الضمير ونصبه وفيه لبراه الا في منزلة المتعد
 ووجه وليس فيه قبح ولا اجراء المذكور وهذا كان مختارا والنام من التسعة
 التام منهم التام باحد التام الاية فانه سبب قيامه بشئ يعده حقيقة او حكما
 كما في ضمير المستر ولم يشار اليه في الفعل التام بما يعده حقيقة او حكما
 في ضمير المستر وينصب اي اسم التام لها توكيدا لاختصاص التمييز بالكرة
 على ما هو مذهب البصريين واجاز الكوفيون المعرفة على التمييز لان التام لها

يجوز ان يكون نصب المصدر تارة في جمل المضاف
 او المفعول او المفعول اليه
 على جاز اي الجنب
 او الجاز المفعول اليه

اسم التام وهو الادم
 الذي نصب التام لان لا
 التام من الادم هو الادم
 والادم هو الادم

من الادم المستقر من مقدره
 في قوله فقاموا الفرس اي قائم فرسهم
 في قوله فقاموا الفرس اي قائم فرسهم

ولو وصفتها من
وهو الغرض من اللفظ
وهو الغرض من اللفظ
وهو الغرض من اللفظ

ثلاثة يجوز ان يكون غير منصرف لكونه علم النفسه او في حكمه لكن الخبز عند الفاعل
العصا انصرفه وكونه متون لان اللفظ في استعماله الاقل مثله في استعماله الاكثر
وهو استعماله مراد به المعنى وما زاد عليها منتزعا الى عشرة كلمة الى في مثل هذا
المقام لا يضاف ما وراها الا لانها لا تكفي في مدخوله فيدخل عشرة في حكمه لذكور
لا ينصب ومع النصب بل هو مجرور لاضافتها اليه للتخفيف وجموع ولو معنى
ليطبق المعدود العدد نحو ثلثة رجال وثلثة رجال الا وثلاثة الى تسعة
مميزها مائة نحو ثلثة مائة منتزعا الى تسع مائة فان التمييز الذي هو مائة
ليس جمع لالفاظه وهو ظاهر ولا يدل لانها على عدد معين وهو ليس معنى الجمع
وكان القياس مائة او مائة ولا يجوز الاول لانه لا يضاف العدد الى جمع
الستام فلا يقال ثلثة مسلمين ولا الثاني لعدم وقوع جمع الموزن الستام
تمييز للعدد كونه خلاف المعتاد وهو وقوع صورة جمع للذكر الستام بعد
اعني عشرين واخواته وايضا يلزم عند ذكر مميزها كان يقال ثلثمات رجل
ان يلي التمييز الجمع بالالف والثام بعد عود بحيثه بعد ما هو في صورة الجمع
بالواو والنون اعني عشرين واخواته وهو مستكره لكونه خلاف المعتاد
فانقصر على المفرد مع انه لخصر قاله في الامتحان ومميز واحد عشر واحد عشر
وما زاد الى تسعة وتسعين وتسع وتسعين منصوب لتعذر الاضافة
ملف واحد عشر الى تسعة عشر فكذا التمييز افاج به لبيان الميهم فكان ثلثة

ص
كان صريح الرضي بان ما ريد به لفظ العلم
فان كان موزنا لفظا او معنوا كان اللفظ
او موزنا الاوسط او التمام يجب
يجوز
فان اليد تناول الاطراف والعشرة
فان اليد تناول الاطراف والعشرة
من اهل عشر وعشرين
ان كان لا غير
الاولى

وجه نصبه انه يشبه المفعول في الوقوع بعد شيئي يتم بما بعده ولما كان
تمامه بشيئي بعده اذ ادان بيئته فقال وتامة فلما كان التمام مشتركين
اراد ان يبين ما هو المراد ههنا فقال اي كونه اي اللفظ على حاله يمنع اضافته
اي ذلك اللفظ معها اي مع بقاء تلك الحاله يكون باحد خمسة اشياء فانه به
يمنع اضافته على ما بين ان يشبه الله تعالى نفسه بدل من لحد اي لا يشي لخر
وذلك اي التمام بنفسه كائن في الضمير الميهم الغير للمعين لو كان ضمير غائب
بان لا يكون له مرجع او ضمير خطاب بان لا يكون معين مرجح به في معنى اليه
نحوي الك نعمة وبالك فضلا واغلب ما يكون الضمير الميهم في موضع التقدير
وللبالغة في المذبح او التعجب نحو رجل لقيت في مقام التخييم ونحوه
رجل في مقام التعجب وبال ما ما انعد ونحوه رجلا زيد والتمييز فيه عن الضمير
لا عن النسبة والا ليقيل نعم الرجل وايضا التمام بنفسه في كم الامارة لانه
المبهمات نحو قوله تعالى ما اراد الله بها مثلا على رأي من جعل تمييز الالفاظ
والتمام في هذين لانهما من المعارف فلا يضافان وبالتنوين اما لفظا نحو
زينا او تقدير نحو ثلثة اهل ذهابا وكما قيل زرا وولد عشر رجلا وكم رجلا و
الجمع المنقلب بالواو في بوجدهم والاربع يمشي اربعة ارجل
كاتب رجل وكذا جلا لانها ملحق حيث هي اسماء تسحق التشوين ولما كان تمييز
اسماء العدد لتمام خاصة ولم يكن لها بحث مخصوص في هذا الكتاب
كما في المحافضة اراد ان يبيته ههنا توفيقه للمقصود فقال ومميز ثلثة

فان اليد تناول الاطراف والعشرة
فان اليد تناول الاطراف والعشرة
من اهل عشر وعشرين
ان كان لا غير
الاولى
فان اليد تناول الاطراف والعشرة
فان اليد تناول الاطراف والعشرة
من اهل عشر وعشرين
ان كان لا غير
الاولى

بالنوع
يوزن
ص

عما قبله فلو اضيف اليه كان كانه جعل ثلثة اهما اهما واحدا بخلاف خمسة عشر
ولحد عشر غير مما لم يكن للمضاف اليه تغييرا واما في عشرين والتسع وتسعين فلان
فوق بالسر فون الجمع فان يحذف عند الاضافة وصورة ما صورته الجمع فاضافة مع
بقائه النون صارت كاضافة الجمع مع بقائه نونه ولانه لم يصف مثل احد وعشرون
لشبهه به وحمل عليه عشرون واخواته ولانه قد يضاف الى غير التثنية نحو صمك
رمضان اى عشرين يوما من رمضان فلو اضيف الى اهل البيت والتسعة مع هذا
على قلة عشر ودرهم واربعون مود دائما لتقل التركيب في المركب وخفة
المفرد وحمل ما ليس فيه التركيب عليه ومما يراه الف وهو تثنيتها اى المائة
والالف وجمعه اى الالف لان جمع المائة لا يميز هكذا اقال المصنف ولكن قال في
وتبعه عصم الدين ذلك اذا كان المائة تمييز الثلثة والتسعة واما اذا لم يكن
فميز فقال مات رجل لا ينصب لضافتها اليه بل هو مفرد لانه في يضاف الى
بعضها ثلثة فيحصل الثقل والمفرد والمجوز بالاضافة وجماعته حال
ومثله عاما قالوا في قوله تعالى ثلثمائة سنين انه بدل نحو مائة رجل واما
رجل والالف درهم والف درهم والالف درهم وينون التثنية نحو سنين كمناف
في بعض هذين القسمين اى القسمين التام بالفتحة او تقديرا والفتحة
بنون التثنية واحترز بالبعض عن مثل احد عشر فانه لا يضاف الى التثنية الاضا
اى اضافة ذلك البعض الى التمييز اضافة بيانية لمصداق المقصود مع

هذا المصنف الى ان المائة لا يكون تثنيتها
التسعة مائة
فيميز سان

والمراد بالعدد والاضافة الى التثنية
فانها في قوله تعالى ثلثمائة سنين
فانها في قوله تعالى ثلثمائة سنين
والمراد بالعدد والاضافة الى التثنية
فانها في قوله تعالى ثلثمائة سنين

ايضا يضاف
المعنى والمعنى

المعنى بالفتحة
او تقديرا

تفصيل

مع التخفيف نحو طر زيت ومنواسمن ومتاقيل ذهب ولا يجوز الاضافة
في غيرها اى القسمين المذكورين اما في التام بنفسه فلا يشترط الاضافة
المعنوية اى هو تجريد المضاف من التعريف كما مر واما في التام بنون التثنية
فلما مر من كراهة ابقاء نونه وحذفه واما في التام بالاضافة فلا يمنع
اضافة المضاف الى شئ اخر لفظا واما معنى فيجوز كما في حيت رمانك لان
الحب مضاف الى الرمان باعتبار انه حبه ومضاف الى الخاطب باعتبار
انه ملك للمحتج فيجوز هذا الكلام حيث يكون الحب بالارتقان وينون
شبه الجمع فانه بنون التثنية عن النسبة لا عن التام مثل الاخيرين
اعمالا وحينون وجوها وهو اى شبه الجمع عشرون وما زاد مشربيا
الى تسعين نحو عشرين درهما وبالاضافة اى اضافة التام المبرم لما مر
نحو ملو غنملا ولا يتقدم معول التام عليه لصفه كونه جامدا
ولذا لا يجوز الفصل بينه وبين التمييز ولو كان بيان له والبيان لا يتقدم
على المبين **والثالث** من التسعة معنى الفعل ولا كان للفهوم منه
معنى مفهوما من الفعل والامر ليس كذلك اراد ان يبين المراد بقوله
منه كل لفظ مشتق او غير مشتق وهو الاعلى الاكثر فيهم منه معنى فعل
مطابق كما في الهاء الافعال او تضيي وهو الحدث كما في غيره فاصل
معنى الفعل دال معنى الفعل فاطلق المدلول على الدال فانه اى من معنى الفعل

اي المراد بقوله
معنى الفعل
المراد بقوله
معنى الفعل

الاولي هي ضاربت سنة ولا ينون في تلك السنة فصارت اشي عشر
 وقد يحدك الله فيقال يحدك وايها فصارت اربعه عشر وتنتان زيد وعمر
 اي افترقا وقد يزاد ما بينه وبين من فوعه نحو تاما زيد وعمر وهو افصح من تنتان
مليين زيد وعمر وتنتان يعني بعد وما موصولة او موصولة اي بعد مسافة بين
وعمر وسرعان زيد ووشكان عمر وتنتان اي قربا وقصر عصا الدين الاول يسرع
 والثاني يقرب وعبر ذلك مثل بطان بضم الباء وفتح و سكون الطاء وفتح الهمزة
 ومد ها والتون مفتوح ايضا معنى يطلق وغير ذلك وقد فصل اسماء الافعال
والمطولات والم يبلغ ما ذكر منها ها مع شار ما فيها اعلم انه لا يخلو لم فعل عن
والمبا الغدة في معنى فعل لتعمل فيه فزيد زيد من ام له مبالغة فالاول التفسير
وهي هات ذلك بمعنى ما ابعد اذا ما هو معنى لما يخلو عن فصل التعجب ومنه
جاء التاكيد فالاول التفسير ومنه اي من معنى الفعل الظرف المستقر وقدم
تفسيره في بجمل الظرف الجزء وهو اي ظرف المستقر لا يعمل في المفعول به بالاتفاق
لانه انما يعمل لنسيبته عن عامله وعامله يجب ان يكون من الافعال العالية وشئ
لا يعمل في المفعول به ولا في الفاعل الظاهر الابتن الاعتماد على ما ذكر في بيان
الام الفاعل والمفعول من اشياء الخسنة او الموصول بالمحصل القوة بالاعتماد
على ما سرت اعلم انه اختلف في المرفوع بعد الظرف هل الارجح كونه فاعلا او مفعولا
والظرف في خبره او الواجب كونه فاعلا لانقله بس حشتم عن الاكثرين وان كان فان
الظرف في خبره او الواجب كونه فاعلا لانقله بس حشتم عن الاكثرين وان كان فان

زيد
 المسافة التي زيد
 يسرع

على
 ليعلم بانها
 ان الصلة
 هو ان العمل
 هو ان العمل
 في سائر المواضع
 المشابهة
 لا ينفرد
 في سائر المواضع
 المشابهة

والارجح
 كونه
 فاعلا
 او
 مفعولا

فاعلا فعمل العامل المتعلق المحذوف او الظرف المحذوف الثاني وبه احد كثرون
وعلم بيان المقرو استدل على ذلك بامتناع تقديم المحال في نحو زيد في الدار
جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمنع وتأكد الضمير المستتر في الظرف والضمير
لا يستتر الاي العامل وبان الفعل لا يستتر في عمله الاعتماد نحو زيد في الدار ابوه
وجاء في يحدك في يد كتاب وجاء في زيد على كتفه سيف واي الدار احد وما في الدار
احد وجاء في الذي في الدار ابوه في نحو في الدار زيد تعين كونه خبر مقدم الاعتماد
والكوفيين فتم يجوزون الامر من للتهم لم يشترط بالاعتماد في الظرف ولا
في المشتقات من الفعل زيد في قائم زيد مبتدأ او فاعل ويجوز في هذه الموضع
كون الظرف خبر مقدم وما بعده مبتدأ مؤخر كما في اقام زيد واذا لم يرفع الظرف
اسما ظاهرا بان لم يوجد بعده او وجد وكن لم يرفع ففاعل ضمير مستتر فيه اي
الظرف منتقل من متعلقه بفتح اللام المحذوف ويجوز في غيرها اي المفعول به
والداع الظاهر كالمحال والظرف بلا شرط كما اذا قيل لك اين زيد فقلت في الدار
فارسا يوم الجمعة على معنى ثبت في الدار لسا يوم الجمعة تقبل بمبتدأ ومنه
المنسرب فانه يعمل كعمل المفعول كونه مؤ ولابه نحو مرت بجمل ها تم نحو
اي منسوب الى بنى المهاشم ويشترط في عمله اي المنسوب ما يشترط فيه او
لام المفعول من الاعتماد على اشياء الخسنة ومن كلام المستعار نحو اسد وقول
مرت بجمل اسد علانه واسد على اي يجوز فلا اي لا يجل ان الاسد بمعنى

اي علم ان الفاعل
 والضمير المستتر
 في الفعل والصفة
 المتشبهة

الاستدلال
 على ان الفاعل
 هو الذي
 في النص

والاشترط
 في الموصول
 في ان النسب
 من حيث
 هو ان النسب
 من حيث

مستعار
 مستعار
 مستعار
 مستعار

دارسا

مجتزئ عمل كقول هذا على رأى من جعله مستعلا واما على رأى من جعله ^{شبه}
 مؤكدا فالا يكون عاملا ومنه كل لم يفهم من معنى الصفة نحو لفظة الله
 قوله وهو الله في السموات اى العبود لمن فيها اى يعبد من فيها لا الله
 الكائن فيها ومنه الاستساره نحو هذا ريد يوم الجمعة امام الامير جالس
 اى ايشير اليه يوم الجمعة امام الامير جالس وليت ولعل نحو ليت او لعل
 زيدا يوم الجمعة عندنا مسرورا اى اتقى وارتجى قال الرض الظاهر لها
 بعاملين لا التمشى والرتجى ليسا مقيدين بل الحار والظرف بل العامل ^{بالمجرور}
 ولعل للصر اعتبارا كان تقيدها وكان دخل في حرف التشبيه وان اوقات
 وان كانت يفهم منها معنى الفعل لكن لم يسمع عملها وحرف النداء نحو
 ايتها منى انما انما انما انما من حروف المعاني وليست ^{هذه}
 على كونها عاملا في المنادى كما هو مذهب المتأخرين لانها من معنى الفعل ^{حرف}
 العامل في المنادى الفعل المقدر على ما يجرى وحرف التشبيه وهو كان نحو
 زيدا اسد صائلا والحقاف لفظا مثل زيد قائما نحو وقاعلا او تقديرا نحو
 ابو يوسف الودج مجتهدا او الاجتهاد وحرف التشبيه مثل ما ذكر من مثال
 الاسم الكثرة وهما انا ابوك منعا وحرف النفي نحو ما انت بنعمة ربك ^{التي}
 وغيرها كالنسبة للمكيدة وما شانك راكبا وما زيدا وروا ناعمين اى ما
 يصنعان واين انت من زيد اى بعدت منه فهذه المذكورات من لم يفهم

وتشبه مسرورا حال من فاعل عندنا وان
 صواب لفظ مجتهد فان يكون حال مسرورا
 فان فيها لفظ لعل من مر مر مر مر
 وكان اللفظ ليس المعنى على تشبيه
 بل على تقييد مجتهد بالمرور
 بل على تقييد مجتهد بالمرور
 بل على تقييد مجتهد بالمرور
 بل على تقييد مجتهد بالمرور
 بل على تقييد مجتهد بالمرور

فيه معنى الصفة الى هنا فعل في غير الفاعل والمفعول به من مفعولات الفعل
 كالحال والظرف والمفعول معه مثل ما شانك وزيدا لما فرغ من العامل للفظ
 شرع في المعنوي فقال **العامل للمعنوي** اى عمل لا يكون للستان فيه
 حقا وانما هو معنى يعرف بالقلب وهو اثنان من النوع وورد الا ^{خفش}
 نوعا ثالثا هو عامل الصفة والتاكيد وعطف البيان وذلك العامل كونها
 تابعة وتندك عليها بان هذه الثلاثة اذا كانت تابعة للمنادى المبني ترفع
 على لفظه وتنصب على محله ولو كان العامل عامل المتبوع كما قال سيبويه
 لما اختلف الحال وجوابه ان الرفع لتنزيل ضم المنادى منزلة الرفع ^{للمجته}
 من قبل العارض فالاختلاف ولجواب المترجم جعل الرفع بمنزلة المجرور
 في مثل ونحو ضرب زيدا فالا اول مذهب سيبويه فان المنسوب الى المتبوع
 منسوب اليه مع تابعه في قصد التكلم فان الجري في جاء في زيد الظرف ^{بالمجرور}
 الى زيد المقيد بقيد الظرف وكذا في نحو جاء في العالم زيد وجبه في زيد نفسه
 فلما كانت التابع والمتبوع شيئا واحدا في المعنى وانسحب العامل عليهما كان
 الاول هو انسحاب علمه تطبيق اللفظ بالمعنى النوع الاول العامل للمعنوي
 رافع للمبتدأ والمجرور اى عامل الرفع فيهما لاخذ الامداد المقترض للمسند اليه و
 المسند في تعريفه والمسند اليه اى هو المبتدأ مشددا للفاعل في كونه
 مسندا اليه والمجرور المسند في كونه جزءا ثانيا من الكلام ففقرهما هذا ^{المشهور}

وايضا المفعول المطلق نحو زيد في الارض اى
 اى كان في الارض
 اى كان في الارض
 اى كان في الارض

اي كانت وما ويا ويا بمنزلة المجرور
 اي كانت وما ويا ويا بمنزلة المجرور
 اي كانت وما ويا ويا بمنزلة المجرور

عاليه ذهب الجوهو وقبل العامل في الخبر هو المبتدأ نقله الاندلسي عن سيوريه
وقال الكسائي والفراء كل رفع خبر وعلا الرضى هذا قولاً في جنت العامل وهو
النوع الاول الذي هو العامل في المبتدأ والخبر التجريد التجريد الشئ اى
كما هو المبتدأ في العرف عن العوامل اللفظية والمبتدأ من اطلاق العامل ما يكون
مؤثراً في اللفظ والمعنى فلا يرد نحو علمت زيد منطلقاً وبحسب درهم والمراد
عدم العامل اللفظي فلو قيل عن العلم اللفظي كان اوضح فهذا الذي ذكرنا
ينى على تجريد التجريد عن مقتضاه الذي هو سبق الوجود فلا يرد مبتدأ وخبر
رغم ابتداء ولم ياتهما عامل لفظي ويمكن ان ينزل القوة القريبة والامكان
منزلة الفعل والوجود كما في ضيق في البحر اى حفره ضيق الفم او يكون المعنى
ان وجدت العوامل في اكثر النسخ التجريد وهو لا نسب والا وفق لما في عامل
المضارع اى التعدي والخلق للجل الاسناد اى المنادى شئ الى شئ والشئ الاول
الخبر والشئ الثاني المبتدأ يخرج به مجرد الهماء للعدو فانه ليس للاسناد
نحو زيد قائم والنوع الثاني من النوعين رافع لفعل المضارع وهو اى رافعه
وقوعه ما ليس بنفسه اى لا يناسبه وجازمه موقع الهم اى موقعا
يليق به كالوقوع في موقع الخبر نحو زيد يضرب او الضربة او الحال نحو جاز في
او زيد يضرب فيضرب واقع موقع ضارب لانه خبر وذلك الوقوع اى وقوع
لمضارع بنفسه موقع الهم انما يكون اذا تجرد المضارع عن النواصب وللمجاز

من المبتدأ والخبر

جعل الالف في نفسه للملازمة حالاً من
الضرب والوقوع اى وقوع المضارع
حال كونه ملازمة بنفسه من قبل
كان جعل الالف في نفسه تالياً
معنى الاضرب الا ان الالف عدل عنه
وفي الشرح فاشبههم

والاصل في الخبر
الافراد

وللمجاز بان لا يكون ناصب ولا جازم لانه اذا دخل عليه لحدى كان
معولاً له ولا يوجد الوقوع المذكور وانما عمل فيه الرفع لانه ان يكون
كالكلم فاعطى اليق اعراه وهو الرفع هذا مذهب البصريين وعند اكثر الكوفيين
الرافع التجريد عن الناصب والمجازم واوردهم مذهب البصريين مضارع مرفوع
لم يقع موقع الهم كما في الصلة نحو الذي يضرب وبعد السين وسوف وقد
وخبر كاد ويضرب الزيدان ولجيب عن الاول والخبر بان يقال الذي يضرب
هو وضاربان الزيدان ويكفيها وقوعه موقع الهم وان كان الاعراب مع
تقديره للماغيب الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو يقوم واخويه انه مع
السين وسوف وقد واقع موقع قائم وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل
فيه الهم وعدل لعارض وقد سبق مجموع ما ذكرنا من العوامل ستون فذلك
ما ذكرنا من تفصيل العوامل **الباب الثاني** من الابواب الثلاثة في المجهول
وتوضيح هذا الكلام يطلب من الكلام لتسابق ولما توقف معرفة المجهول
على بيان ما يكون معولاً وما لا اراد ان يبينها اولاً فقال **اعلم** ايها الطالب
لمعرفة المجهول لولا اى قبل الفروع في المقصود الذي هو معرفة احوال المجهول
ان اللفظة وانما قال الالفاظ ليعم الاقسام الثلاثة للكل والمجاز لان لكل
الوقوع في التركيب وعلامة الموضوعه اى التي تعلق بها الوضع سواء اعتبر الوضع
المعنى او اللفظ كما في الالفاظ التي اريد بها الالفاظ نحو جئت في وقت
وقوله انما يستعجل بدل اشغال من قوله
في الالفاظ المعنى
فانها جميع

وقوله ان الكسائي منزه جعل العامل
قد يبدل ان الكسائي منزه جعل العامل
قد يبدل ان الكسائي منزه جعل العامل
قد يبدل ان الكسائي منزه جعل العامل

وقوله في الفركلة بل فاد كما قال القاض
وقوله في الفركلة بل فاد كما قال القاض
وقوله في الفركلة بل فاد كما قال القاض

وقوله في الالفاظ المعنى
وقوله في الالفاظ المعنى
وقوله في الالفاظ المعنى

قوله اعلم ان الالفاظ المدخولة اذ لم تقع في التركيب يعني اذ لم تقع في التركيب اصلا بان تكون من الالفاظ المدخولة
 كزيد وضرب ومن فلا يراد به ان الغلام في غلام زيد بسكون الهم وجريه عاملا لانه وقع في التركيب والضرب
 المجرد في قوله واذا وقعت فيه راجع الى التركيب بطريق الاستخدام فيه يعني اذا وقعت في التركيب بحيث يتحقق
 معها عاملها فعلى ثلثة اقسام فلا يراد به ان الغلام في المثال المذكور اسم وليس معمول لانه لم يقع في التركيب بحيث
 يتحقق معه عامل فان قيل هذا يلزم ان يكون المقام قاصرا لانه لم يبين حكم اللفظ المركب بحيث يتحقق معه عامله
 فلو بزيد اذ لم يقع في التركيب مع الغير كالالفظ المدخولة من الفعل قلنا لا نسلم
 لان ما كان حكمه سقيا
 الموضوع الغير
 المركب اصلا
 وهو عدم اي
 العمولة لعدم
 وجود عامل معه
 لا يبيح ما دام
 بغيره لا يبيح
 بقدر الامكان
 ما دام بغيره
 بقدر الامكان
 تاويل الحكم
 كمن التاويل في حكمه
 اللفظ المدخول
 في غير التركيب
 فواحد اللفظ
 المدخول في التركيب
 او هو احد اللفظ
 المدخول في التركيب
 في اللفظ المدخول
 في التركيب

قلنا لا نسلم لان ما كان حكمه سقيا الموضوع الغير المركب اصلا وهو عدم اي العمولة لعدم وجود عامل معه لا يبيح ما دام بغيره لا يبيح بقدر الامكان ما دام بغيره بقدر الامكان تاويل الحكم كمن التاويل في حكمه اللفظ المدخول في غير التركيب فواحد اللفظ المدخول في التركيب او هو احد اللفظ المدخول في التركيب في اللفظ المدخول في التركيب

قوله قلنا لا نسلم لان ما كان حكمه سقيا الموضوع الغير المركب اصلا وهو عدم اي العمولة لعدم وجود عامل معه لا يبيح ما دام بغيره لا يبيح بقدر الامكان ما دام بغيره بقدر الامكان تاويل الحكم كمن التاويل في حكمه اللفظ المدخول في غير التركيب فواحد اللفظ المدخول في التركيب او هو احد اللفظ المدخول في التركيب في اللفظ المدخول في التركيب

قوله قلنا لا نسلم لان ما كان حكمه سقيا الموضوع الغير المركب اصلا وهو عدم اي العمولة لعدم وجود عامل معه لا يبيح ما دام بغيره لا يبيح بقدر الامكان ما دام بغيره بقدر الامكان تاويل الحكم كمن التاويل في حكمه اللفظ المدخول في غير التركيب فواحد اللفظ المدخول في التركيب او هو احد اللفظ المدخول في التركيب في اللفظ المدخول في التركيب

اي علم الفرق

اي في المضارع خرج اي الاسر عن المشابهة لروال سبها جرابها وهي
 حرف وجود وجود ضد لوعند سبويه وظهر لجمهور عند غيره فعاد الى
 اصله وهو البناء الاصلي وقال الكوفيون وهو معرب مجزوم بلام مقدره
 ولا اثر له في هذا الخلاف في اللفظ بل في قول البصريين انه مبنى موقوف
 سكنون امره وسقوط نونه بناء ووقف وقول الكوفيون انه مجزوم
 والسكنون والسقوط مجزوم وعراب والقسم الثاني ما يكون معمولاد انما
 اي لا ينفك عن الموهوليه معربا او مبنيا لوجوده ووجهه وهو انما ايضا
 اي كما كان القسم الاول اثنين الاول الاسم مطلقا معربا او مبنيا حتى
 حكم حتى ابتلاية بيته ومدخولها مستب عن الحكم السابق على المرأة الا
 فعال بان لها محل من الاعراب قال الدماميني في شرح المغني عن سبويه
 واما في جماعه من النحاة انها معموله لها محل من محال الاعراب فاختلوا
 في تعيينه فحكم بانها مرفوعة المجل على الابتداء اي على انما مبتلا ولا خيله
 بل فاعلمها ساد مسد الخبر كما في اقامم الزيدان حكمه بعضهم قال الرضي
 ليس بشئ لان قائم لهم لفظا ومعنى فصح ان يكون مبتدأ بخلاف قول الفاعل
 فان معناه فعل ولا اعتبار بالصورة فان شمع في شمع بالمعنى وان
 كان فعلا لفظا الدانه مبتلا قائم الفعل ادن ككافي ذلك او حكم بانها
 منصوبة المجل على المصدرية اي على انما مفعول مطلق لافعال محذوفة

مفعول فيمكن ان يكون اي زمانا دائما
 ومعلقان المختلفان او المشابهة التام
 قوله واعلم انما مبتدأ او انما مبتدأ
 قوله واعلم انما مبتدأ او انما مبتدأ
 قوله واعلم انما مبتدأ او انما مبتدأ

حكم به بعض اخر وردة الرضى ايضا بانملو كان كذلك كانت الافعال
مقدرة قيلها فلم تكن قائمة مقامها فلم تكن مبنية وان قال بعضهم وهم
المحققون في نقل ابن مالك والجمهور عند ابن هشام وهو المختار عنده وعند
الشيخ الرضى وقيل ان هذا لا يخفى لا محل لها من الاعراب لكونها على
الفعل اذ رب عارض لا رم ورب اصل من فوض وحكم على ضمها الفصل في
وهو صيغة من فوج بن مبتداء معرف وخبر معرف باللام او لم تفصيل
استعمل من دخل عليها التوابع نحو كان زيد هو القائم وزيد ظنته هو
وانه هو الغفور وما زيد هو القائم وكنت انت افضل من عمرو او لا نحو زيد
هو القائم وزيد هو افضل من عمرو ويكون مطابقا للمبتداء في الافراد والتنثية
والجمع والتذكير والتانيث والمنكح والمخاطب والغيب والغرض من انيا
بينهما الفصل بان كون الخبر خبرا ونعتا ثم اتبع وجوبه فيما لا يشاقق
باختلاف الاعراب كما اذا دخله بعض النسخ او يكون المبتداء ضميرا والخبر
افعل من طرد الباب وسماه البصريون فصلا للفصل المذكور والكوفيون
عماد من عماد البيت لكونه حافظا لما بعده على الخبرية لا يسقط عنها
كالعماد للبيت يحفظه عن السقوط بالخبرية لانه على معنى غير مستقبل
وهو رفع التباس الخبر ذهب اليها بعض البصرية استنكاكوا اللام عن الاعراب
والكوفيون يجعلونه تأكيدا ورتبه بانه لا يمكن في نحو زيد هو القائم لان الضمير

على اسماء الافعال
بجسباتين

الضمير لا يؤكد به المظهر خلافا لبعضهم هو بعض البصرية اي خالف ذلك البعض
البعض الذي ذهب اليه حذف الفعل مع فاعله لانه لا يصدق عليه ضم
لما وقع الابهام في الفاعل اعيد باللام للبارة وجعل صفة المصدر للتمييز
اي خلافا ثابتا لبعض ولا يقال ان المصدر يجب حذف فعله ويكون
ثابتا عنه فلا يوصف كما لا يوصف المنوب عنه وهو الفعل لانا نقول نحو
سنة الله اي سنة الله حذفت فيه الفعل وجوبا واقم المصدر مقامه
واصيف الى الفاعل مع ان الفعل لا يضاف والتائب لا يكون في حكم المنوب عنه
من كل وجه وجملة يقول ذلك البعض انه لم لا محل له من الاعراب ليتناق
قال المص لا ينظر له في الهم فهو بعيد يري غير المنقول الى معنى الفعل فلا يرد
اسماء الافعال على القول المختار ولما كان صورة اللام حرفا وما سبق لها
نبتة على المغايرة بتغيير الاللوب فقال واما اللام الدخلة على الصفات
ولم يقل على اللام اراد بالصفات الهم الفاعل وكلم المفعول بارادتها فوق
او انواع او الافراد لان اللام الدخلة على الصفات المشبهة والهم التفصيل
حرف تعريف بالاتفاق لعدم تأويلها بالفعل لكون الاول للثبوت والثاني
للزيادة فقال بعضهم وهو المازني والاعفسي انها حرف للتعريف لا الهم
موصول كغيرها اي كلام غير اللام الدخلة عليها كالرجل والحسن لاجراء
الاعراب على ما خولها كغيرها ولو كانت موصولة لكان الاعراب حقا

اسما سان
الضرب واما الالف واللام التامتان
على الصفة

اللام سان

ويجري عليها ويحيط الجواب في بيان دليل الجمهور وقال أكثرهم وهم الجمهور
هي لم موصول بمعنى الذي في المفرد المذكر والتي في المؤنث ومعنى تشبيه المذكر
والمؤنث والجمع كذلك ويشتمل مدخوله ويجمع ويذكر ويؤنث ويجوز أن
صورته بحيث يكون معناها تشبيه اوجعا او مؤنثا فيفرد مدخولها اعتبارا
لفظها فتكون مما يكون معولا دائما فيكون لها اعراب في كل موضع مع ان
الاعراب في مدخولها لا فيها فيبين ويجريه بقوله اعطى اعرابها لما بعدها اي الاله
اللام في ما رثته في المفعول على ما اختار في معنى البين وقال الرضي كل موضع يتوهم
فيه كون حرف الجز في غير معناه المشهور او زائدة فالوجه فيه التضمين
في كلام المصنوع بمعنى العروض فاصل الكلام اعطى اعرابها ما بعدها عارضا
له فحذف ما بعدها فاظهر مجرورا ذكر مثل الفاضل العصام في حاشية الفوائد
الضمانية لما انتقل الى بعدها ما يصدرية اي لا تتقاله من الفعلية اي من كونه
الى الكمية اي اسما صورة كراهم دخولها على الفعل فصار كالا بمعنى غير حيث
انتقل اعرابه الى مدخوله فاصل جاء في الضارب زيدا جاء في الذي ضرب زيدا
او يضرب زيدا او اصل جاء في المضروب غلامه جاء في الذي ضرب غلامه واصل الضاربان
زيدا اللذان ضربا والضاربون الذين ضربوا وهكذا فجزء الاول اي الذي
معمول لوجود مقتضى وعدم امانع والجزء الثاني غير معمول لعدم مقتضى ذلك
هو المعاني فلا يرد ذلك يضرب لانه ليس بمعمول بهذا المعنى فلما غير هذا الكلام

الاعراب

الاعراب اي الذي ضرب بان غير الذي الى اللام وضرب الى المفعول ومثل الضارب
صار الاول في صورة الحرف اي حرف التعريف وهو اللام وان كان في المعنى ونفس
الامر اسما موصولا والثاني اي ضرب في صورة الهم وان كان المعنى الفاعل فوجب
ان يرعى الصوران فانعكس الحكم بانتقال الاعراب من الاول الى الثاني وصار لفظيا
كما في المثال المذكور او تقديرنا كما في المثال الثاني لان انتفاء المانع الذي هو البناء
ترجيحا اي انعكاس ترجيح او مفعول له لعكس المدلول عليه بانعكس ولا يجوز
ان يكون له جانب اللفظ اي الجانب هو اللفظ فالاضافة ببيانته واللام زائدة
لتقوية عمل المصدر على جانب المعنى اي جانب هو المعنى في الاعراب الذي هو حكم
اي اثر لفظي اي منسوب الى لفظ المحل لا الى معناه اشارة الى وجه ترجيح جانب
اللفظ فالاعراب في الحقيقة للام وظهر في مدخوله والذي جعل الجمهور على هذا التطويل
عملها في المفعول به بمعنى الماضي باللام دون الاستفهام والنفي كما عرفت مع ان طلبها
للفعل القوي من الموصول والثاني من الاثنين الفعل المضارع وان كان متبينا باتصال
نون جمع المؤنث وتوحي التأكيد لانه اذا وقع في التركيب لا بد له من عامل رافع
او ناصب او جازم لوجود مقتضى وهو المشابهة التامة للام الفاعل فيكون
مرفوعا او منصوبا او مجزوما **والفعل الثالث** من الاقسام الثلاثة ما اى لفظ
كان الاصل فيه اي في ذلك اللفظان لا يكون معمولا لعدم وجود مقتضى فيه
وذا انمكن فديقع ذلك اللفظ موقع القسم الثاني وهو ما يكون معمولا دائما

اسما او فعلا مضارعا فيكون معهولا لقيام مقامه ولحمله على الوجود المقضي
 فكيف من شئ يقوم مقام شئ في اخذ حكمه وهو اي القم الثالث اثنتان اي
 كالقم الثاني الاول الفعل الماضي فانه اي الماضي اذ وقع بعد ان المصدرية
 الناصبة بحكم على محله اي الماضي بالنصب اذ وقع اي الماضي بعدا لعامل الجازم
 حافا او لما حال كونه شرطا او جزاء بلا فاء اذ انعه بحكم على محل الجملة بلجزم الماضي
 كما يجي وان شاء الله بحكم على محله بلجزم لقيامه مقام للمضارع اذ الناصب
 والجازم عاملان في اصابة وفي الماضي نيابة عنه ^{لظهور ذلك الاعراب}
 الذي هو الناصب او الجزم في المضارع المعطوف على ذلك الماضي وظهوره فيه يدل
 على وجوده في المعطوف عليه لانه يتبعه له ولتأثير الجازم في معناه حيث
 يقبله الى الاستقبال فأتى في لفظه الجزم ذكره في معنى السبب نحو اعجزني ان ضربت
 انت مضروب محال كونه مبنيا وتقتل معطوف منصوب لفظا لعدم المانع
 من ظهوره مثال لوقوعه بعد ان الناصبة ومثال وقوعه بعد الجازم نحو ضربت
 مجزوم محال وتقتل مجزوم لفظا ضربتك واقتل وبللت في قوله في غير هذين ^{المضارع}
 متعلق لا يكون قام عليه او التقدير والمانع في غير هذين الموضوعين لا يكون
 معهولا لعدم قيامه مقام ما يكون معهولا فالماضي يقع موقع المضارع لا غير
 والثاني من اثنين الجملة فانها من حيث هي لا يكون لها اعراب لعدم ^{موجب}
 فيها واذا وقعت موقع الكم او المضارع تكون معهولا لنيابته عنه لا لوجود

لا لوجود المقضي ولما كان معرفة احوالها موقوفة على معرفتها قسمها على
 قسمين وبين كل قسم فقال وهي على قسمين ولم يبق مطلق الجملة بتعريفها لانه
 جندوا لان التصنيف للمبتدئين ولا علينا ان نبيته وبعض ما يتعلق بالمقام ^{فبقول}
 الجملة اللفظ المركب الذي فيه اسناد مقصود لانه او غير مقصود وهي عند
 اللص اعم من الكلام لان اسناده مقصود لانه فلا يكون له اعراب في موضع
 فخر زيد قائم وقام زيد كلام وجمله وكذلك زيد ابوه قائم ولما ابوه قائم منه
 جملة ليس بكلام وكذا ما وقع صفة وحالا ومفعولا تاريا لعلم وثالثا لاعلم ومعلقا
 عنه وغير ذلك مما له اعراب الجملة لا يكون لها اعراب وقد يكون فذهبت بعضهم
 الى ترادفها ولم يقيد الاسناد في الكلام بكونه مقصودا فكل كلام جملة ^{بالعكس}
 وجعل بعضهم اقسامها اربعة فعلية وكلمية وظرفية ونزوية ورد ان
 الجملة ان التحقت بدخول اداة الشرط عليها ان تعد فسمي مستقلا من الجملة
 استحقت بدخول اداة التردد نحو العدد اما زوجه او فرد وادا تالتى
 وغير ذلك فيكثر الاقسام فدخل الشرطية في الفعلية والظرفية وان تحقت
 ان تكون قسما براسه كما اعتبره المصنف في الامتحان بسبب انتقال العمل والاعراب
 من المتعلق اليها وشرط الاعتماد الا انه لما علم الفعل بكونه لفظا او معنى هنا
 ادرجها في الفعلية تقليدا للاوقام وتسميها للضبط فيقع قسما ^{لحد}
 فعلية اي جملة منسوبة الى الفعل لكون الجزم الاول الفعل وهي اي الجملة ^{الفعلية}

اي لا بأس علينا فاولئك المنسوخة
 اسمها لوجوده
 للنسب

اي من زيد ابوه قائم
 اي جملة فقد كبر وقع وعند اعتبار
 لفظ ما الجزم

وذهب سائر

على ما اختاره صاحب الباب وللص في هذه الرسالة الجملة المركبة اي التي كتبت
 من الفعل حال كونه لفظا اي لفظيا بان يكون لفظه لفظ الفعل ويجوز ان يكون
 تمييزا من نسبة المركبة الى الفعل بولطه من اي من لفظ الفعل ولو تقدير ايراد
 عليه اداة الشرط او لم تدخل نحو وان احد من المشركين بالتجارك او معنى اي معنى
 والمراد ما فيه الاشارة كما سماء الافعال للما يفهم منه معنى فعل مطلقا كما كان كذلك
 فمما سبق بفرنية القسم وهو الجملة ومن فاعله اي سر فوعه فاعلا انانية او لفظ
 كان او كذا مثل ضرب زيد او ضرب عمرو وكان الله تعالى مثل للفعلية بدون اداة
 الشرط وان فكر مني اكرمك مثال لها ما هو وجهات زيد وتراك ذنبا مثال لها والفعل
 معنى لم فعل واقام الزيدان وما قام الزيدون مثال لها والفعل معنى مشتق
 ومن فسر الفعلية عما جزوه الاول فعل فها جملة كهيئة عنده ومثالية منية
 على ان قائم مبتداه والمرفوع بعد فاعل ساد مسته الخبر وفيه حوران لخزان
 كون قائم خبرا لمبتداه محذوف اصله اقامان الزيدان ففي الصفة ضمير فلما
 حذف المبتداه اقام الهم الظا موضع الضمير د فعلا للتباس وانما كون
 قائم خبرا او الزيدان مبتداه تراك المطابقة لكونه على صورة المسند الى الظا
 وهو على هذا بن جملة كهيئة وافي الدار زيد مثال لها والفعل مع ظرف مستقر
 وتانيهما كهيئة وهي الجملة المركبة من المبتداه والخبر او من الهم الحرف العامل
 وخبره نحو زيد قائم وقائم زيدان زيد قائم وان البناء اياهم وما هذا

فقولون
 على حال
 كذا

او

وما هذا بشر او من غير من فسرهما كما كان جزوه الاول كما مسندا اليه او مسندا
 تقدمه حرفا او لافا قائم الزيدان كهيئة كما مر لما بين القيمين من الجملة ايراد ان
 بين للموضع التي يكون لها فيها اعراب يوقوعها موضع ما لا بد له من اعراب فقال
 فان اريد بالجملة اظهر مقام الاضمار بعد المرح لتلايتوهم رجوعه الى الجملة
 كهيئة لقربها لفظها لوحظ به معناها نحو لا حول ولا قوة الا بالله كثر من
 كثر الجنة او لا نحو ضرب زيد جملة فعليه فلا بد له اي للفظها من اعراب
 محكي كما ذهب اليه ابن الحاجب وتقدر على ما اختاره انص لان في لغة اعرابا
 لكونه متعلقا بالاية اي انتفى البعد لكونه في حكم الهم المفرد الغير الجملة مؤلوه كما
 يشير اليه بقوله اي هذا اللفظ حتى ابتدائية يجوز وقوعها اي تلك الجملة في كل ما
 اي موضع وقع الهم المفرد فيه اي في ذلك الموضع فتقع اي الجملة التي اريد بالفظها
 مبتداه و فاعل ونائبه وغير ذلك من معمولات العطل نحو زيد قائم جملة كهيئة اي
 هذا اللفظ ويقع زيد قائم جملة كهيئة او وقع زيد قائم مقام الفاعل وكان ضرب
 زيد جملة فعليه وعلمت زيد قائم جملة كهيئة وعلمت ان زيدا قائم جملة كهيئة و
 اي مما ازيد به لفظه مقول القول اي جملة محكية بالقول اي جعلت مقصودا لله
 وانما فصل عما قبله بقوله منه لانه وان كان لفظ الجملة الا انه لا بد فيه من
 المعنى بخلاف ما تقدم فان عدم الملاحظة فيه اكثر كما لا يخفى خور قوله تعالى
 واذا قيل لهم امنوا وكنتم كذا اي حكم ما ازيد به لفظه او لفظه وشذذا

ط
العامل سان

اي مثل المذكور من الجملة الجمل ان اراد به ما معنى مصدر رشي اي مسويب الي مصدر
 بان تقول بالمصدر يعني انه لا بد من اعراب في كل موضع اما بطلت ان اي
 هي ان يفتح وتشديد او ان او ما المصدرين صفة لان وما والخففة من المشتد
 كالمشدة كقولك بلغني انك قائم اي قيامك كقوله تعالى وان تصوروا خيرا لهم
 اي صباكم واطلب العلم ما ننت حيثما اى مدة وام حيويتك واعلم ان لا اله
 الا الله او اراد به ما معنى مصدرى بغيرها اى بالاولى والجملة التي اضيف
 اليها نائب الفاعل لاختلاف افعالها هي جملة من حيث هي او مصدر رشي مفرضا
 اشار الى الثاني وهذا الى الاول في بحث المنبى قال الرض والتنازع في الحقيقة منتفيا
 لان الاضافة في اللفظ الى ظاهر الجملة بالاختلاف ومن حيث المعنى الى مصدرها
 كقوله تعالى يوم ينفع الصادقون صدقهم اي يوم نفع صدق الصادقين وتخو
 جملة وقعت بعد وعاء نحو قوله تعالى الذين كفروا سوا عليهم انذارهم لم تنذرهم
 سواهم بمعنى الكثرة نعت به كما نعت بالمصادر الافراد والثنائية والجمع والذكور
 والذاتية فيه سواء لانه في الاصل مصدر وهذا خبر ان وما بعده فاعله او خبر
 مقدم وما بعده مبتدأ والخبر ان اس ان الذين كفروا مستوا ومستويات
 عليهم في عدم النفي انذارك وعدم انذارك وحسن دخول الهمزة وام عليه
 لتقرير معنى الاستواء وتاكيد فانه جرد ناعن معنى الكثرة فاجرة الاستواء
 ونحو تسمع بالمعيديت خطاب لنفسه خير من يراه تسمع من فروع مبتدأ

فيد لها بالمصدر
 واما التاشيخ

التامة

مسلا عجرة عن النسبة التامة والزمان واريد به معنى المصدر المضارع على القول
 كما اشار اليه بقوله اي سماعك والمعيدى مسورا الى معيد تصغير معدي بالفتح
 واصل ان المنذر سمع المعيدى والعجبه ما يبلغه من فصاحتها وبلاغته فاراد
 زيادته فلما آراه المتخو وقال تسمع بالمعدي خير من ان يراه فقال المعيدى
 الرجال ليسوا بجزر الخ لا ياصغره لسانه وقلبه ان قال قال بلسانه وان قاتل
 قاتل بجناحه فاجب المنذر كلامه اي سماعك وهذا الخبر يشاذ مقصور على
 السماع وقيل هو بتقدير ان ورفع المضارع لعدم عامله لفظا وفي هذا شذوذا
 اعتبار الموقر بلا اثر وتقديره بلا شرط وفي غير هذين الموضوعين الذين ما اريد به
 لفظه والاخر ما اريد به معنى مصدرى لا يكون له حكم الهم المفرد لكونه في معناه ولا
 يكون له اى للثاني الذي هو الجملة اعراب في وقت او بسبب الوقت ان يقع خبر المنذر
 وبيان تقع نحو زيد ابوه قائم او خبرا اليه ان اى المعروف المنتهية بالفعل نحو ان
 قائم ابوه وكذا خبر لانع الجنس نحو غلام رجل اخوه عبد وخبر الالة المشتق المنقطع
 نحو طعصبة تبعد عن الجنة الا الصلاة تقرب فتكون الجملة الواقعة خبرا
 لولم يمد منها مرفوعة المحل او تقع خبر اليه كان اى الافعال الناقصة نحو كان
 ابوه قائم او خبرا اليه كاد اى الافعال المقاربة نحو كاد زيد يخرج او تقع مفعولا
 ثانيا اليه علم نحو علم زيد عمرا ابوه قائم او مفعولا ثالثا اليه اعلم نحو اعلم زيد عمرا
 ابوه قائم او تقع الجملة معلقا عن نائب الفاعل معلقا نحو علمت اقام زيد

قائم مبتدأ وزيد فاعل ستم مستلخبر فيكون جملة فعلية او خبر مقدم وريد
 مبتدأ فيكون جملة اسمية او تقع حال لا نحو جاءني زيد وهو راكب فتكون الجملة
 الواقعة في احد هذه المواضع منصوبة المحل لكون كل منها من المنسوبات وكذا
 ما وقع خبرا لها ولا الجملة خبر ما زيد ابوه جاهل ولا رجل علامه افضل او تقع
 الجملة جوابا كما كنا بشرط اذا اجازم كما اذا كان الجواب بعد الفاء الشرطية للجملة
 من الشرطية والجواب الجملة الثانية قيد بالمازم لان غيره من ادوات الشرط لا يعمل
 ويقول بعد الفاء لانه اذا لم يكن كذلك لا يكون العرب ويسمي ان شاء الله تعالى او عاذا
 للمقلبة النائية عن الفاء في الجملة الالهية في الرابطة لانه على حروف امر بعد امر
 ففيه معنى التعقيب نحو ان فكر منى فانك ملهم او فاكركم وقوله تعالى ان تصيبتم
 عا قلتم ابديهم اذا هم يقظون فتكون الجملة الجوابية بعد ما تجزئ في المحل او
 تقع صفة لثمة حقيقة نحو جاءني رجل ابوه علم او حكما مثل ولد قدامي على التثنية
 او معطوفة على ام مفرد ليس جملة يجوز بضراب ويقبل والزيدان ضاربان ويقبلان
 او معطوفة على جملة لها محل من الاعراب من الجملة السابقة نحو زيد ابوه قائم
 وابنه قاعد وجاءني رجل ابوه عالم وابنه كامل او تقع بدلا من احد هما اي المفرد
 والجملة التي لها محل من الاعراب نحو قولهم وهو النجوى الذين ظلموا اهل هذا البشر
 شكيم فان جملة اهل هذا البشر بدل من النجوى على وجهه وتغير على وجهه وقوله
 ان الذين كفروا سوا عليهم انتم انتم ام لم تنزلهم لا يؤمنون فان لا يؤمنون بدل

بدل من جملة واو عليهم انتم انتم على وجهه وبيان على وجهه او تاكيد للثانية
 اي الجملة ولا تقع تاكيد للمفرد لان اللفظي يتكرر اللفظ الاول والمعنى
 بالفاظ مخصوصة والجملة ليس منها نحو زيد ابوه عالم وعمر واكرم
 ابنه اكرم ابوه وبيان ناله اي الجملة على راي وهو راي اهل البلاغة نحو
 لا يؤمنون على وجهه كما ذكر وانكر النفاة ذلك قالوا عطف البيان لا تكون
 جملة ولا تابعا لها كالصفة وبعضهم انكر كون الجملة بدلا ايضا فتكون اعرابها
 على حسب اعراب المتبوع من رفع ونصب وجر وجزم فظهر من هذه الجملة
 اي مجموع ما ذكر من قوله فان اريد بها لفظها الى هنا ما كان في التقصيل
 نوع املال وعسر ضبط الجملة تيسير للضبط وتسهيل للحفظ ان
 الجملة قسمان قسم تاويل المفرد وفي حكمه فيكون له اعراب في كل موضع على
 حسب اعضاء العامل كالمفرد وذلك القسم ايضا اي كطلق الجملة قسمان
 الاول اي قسم اريد به لفظه والثاني ما اريد به معنى مصدره في بولطة
 ويدونها وقسم من الجملة صرح به مع ظهوره لئلا يتوهم من اول الامر
 انه قسم من القسم الاول لقربه وبعد الجملة لا يكون في تاويل المفرد بالمعنى
 الذي ذكر فلا تكون معمولة في موضع لعدم الموجب واستقله بالافادة
 الا في خمسة مواضع خبر اي خبر كان ومفعول اي مفعول كان مما سبق
 حتى المعلق عنه وجواب شرط اجازم مع الفاء او اذا او حال وتابع مفرد

ويغير في الضم والاعراب
 والبدال والتاكيد والبيان

ويغير في الضم والاعراب
 والبدال والتاكيد والبيان

١٥
 ١٥
 ١٥

الاسمين بيان

ولا تكونان اي الفاعل ونائبه شيئا الا هما صريحين كالامثلة المتسابقة او
ما في تاويله اي الكم المال عليه من الجمل التي اريد بها لفظها او معنى مصدرها
لكونهما مسندا اليهما كل وقت غير وقت ان النائب قد يكون جاريا ومجرورا
لما قد سبق ان المتعلق قد يستند اليه الجار والمجرور فيكون مرفوعا على ان نائب
الفاعل فعلى هذا يكون غير مجعني اذا في الاستثناء المتصل اعطي اعراب ملخولها اياها
لكونها لهما فكان مستثنى مفرغا لكن المشهور في السنة العربية انهما مجعني الا
بمعنى لكن ولا يلزم من كونها بمعنى الاكونها عاملة عملها لانه كم من شيء يكون بمعنى
ولا يدخل حكمه ولو لم يقدر له خبر فيكون المعنى الا ان النائب قد يكون جاريا
ومجرورا نائب فاعل اعطى اعراب ملخولها اياها لكونها لهما واضيفت اليه فاجتجى الى
عامل يصح المعنى به وذلك والله اعلم الخ المرفوع من الكلام على معنى وهو
حصرها على الحقيقة حال كونها غير ثبوت كون النائب جاريا ومجرورا نحو سري
فيجب افراد عاملة اي النائب الذي هو جار ومجرور لان العامل اذا اسند اليه ضمير
المتصل يجب افراده على ما يجب وتذكيره اي العامل ولو كان الجار مؤنثا حقيقيا
ادميا نحو من هند ولا يجوز متوت هند هلام ان قولهم بوجود تذكير ما
اسند اليه الجار والمجرور وتعليقهم لكتابة حتام والام وعلاكم بلا لفظ ضمير
ما الاستفهامية مع هذه الحروف كالشئ الواحد لشدة الاتصال فصار الالف
كانها في الوصل يدل ان الجار كالجاء الاول من الجور فكان المسند اليه هو

وكان الجار مؤنثا حقيقيا
وهو اتصال الجار بالمجرور لا المعنوي وهو
اتصال بالمتعلق
ويدل عليه ايضا عند سندها
من عوامل الشياء

هو الجار والمجرور فصان كالمركب وان اعتبر الاعراب في الجور وصلاحته
له وهما من حيث هما لا يوصفان بالذاتية ولذا يجب تذكير العامل اذا اسند
اليها نعم يعبر الجار فعليا للعامل ويبدأ بصير من تمة العامل فكان الجار
ذات اعتباريين ولا يبق بالتمناد اليه اعتبارا لاتصال اللفظي ولا يجوز
تقديمها على عاملها بالاعتقاد وقيل لئلا يتسلسل المتبادر وقيل لان شدة
الاتصال جعلتها كالجاء الاخير من الفعل واقام صاحب اللبب كقولها كالجاء
تسعة نحو احد فان اردت تفصيل فعليك به ولا خذفهما معا من عامل كون
النسبة مأخوذة فيه وضعا الا من المصدر وقدم بيان خذفهما معا منه وكل
منهما اي من الفاعل ونائبه فسمان مضمير هو ما وضع لمن يحكي عن نفسه او
يخاطب اليه او لشئ ليس واحدا منهما تقدم ذكره لفظا او معنى كما في مثل اعدوا
هو اقرب للتقوى او حكما في ضمير الشان والقصه والضمير المهم او اعتبارا
كما في مثل تم يتساءلون لتعيينه كانه ذكر ومظهر وهو بخلافه فالضمير
الذي هو الفاعل او نائبه الفاعل في امثاله تفصيلا لا جوابا ايضا امي كلفا
ونائبه على قسمين مستتراي منوي مع العامل واعتباري ليس بلفظ حقيقة
بل حكما بان حكمه بلفظية لاجز احكام اللفظ علم من الفاعلية والمؤكدية
والعطف علم وغيرها وان اتصل بتوية التماق وهو لفظ حقيقة ولا
الابما اتصاله فالمستتر ايضا اي كالمضمير فسمان الاول ولجب اعتبار

ان كان الجار مؤنثا حقيقيا
وهو اتصال الجار بالمجرور لا المعنوي وهو
اتصال بالمتعلق

اي واجب الاستتار ملتبس بحيث لا يجوز ابرازه لعدم محله على ما رآه حتى
 بدل من واجب وخبر بعد خبر ويجوز نصبه على ان يكون لا حال من الضمير
 في الاستتار ولا يستعمله الا اليد اي لا يجوز اسناد عامله الى غيره ضميرا او
 ظاهرا والا كان جائزا للاستتار والثاني جائزا للاستتار يكون بحيث يستعمله
 تارة اليه وتارة الى المظهر او المضمير منفصل نحو زيد ما ضرب الالهو واغيب
 انت على وجه التخصيص الظاهر كقوله والاول اي واجب الاستتار يكون في
 المتكلمين اي المتكلم وحده ولا يتكلم معه غيره والمخاطبة الغائب المفرد
 لا التثنية والجمع للذكر للمؤنث والمنفبان سيجي مكانه عن غير للماض
 مضارع او امر او نهيا وما من الماضي جى لانه لم يسع لناداه الى غيره ولا يرد
 في الضمير لانه ليس باعتبار كحضر كالمستتر والماضو اصل بالنسبة الى
 اعلاه فاعطى الاصل الاصل المستتر فروع لا اعتبار به والمناسب اعطاء الفروع
 نحو اضرب المتكلم وحده ونضرب لغيره وتضرب للمخاطب المذكور وفي الفعل
 الامر لان حكمه حكم مستمارة ولا يجوز في فعل الماض نحو هيما ت زيد
 نحو زال بمعنى ازل وصه بمعنى اكتب ومه بمعنى اكتب وفي فعل التفضيل
 وفي غير مسئلة الكحل وفيها يعالج في الفاعل الظاهر وفي غيرها يعالج في الاعلى
 كما تر فان في معنى اللبيب ومن للشكل قوله في خبر نحو عنه الناس منكم لا تا
 نحن ان قدته فاسلا على ان يكون خبر مبتدأ لزم بها الفعل في غير مسئلة

وهو خبر يجوز ان يكون في الحال نحو ظا
 غير ما يحفظ باللفظ
 ولا انظر اولا
 على ما

الابرار بيان

مسئلة الكحل وهو ضعيف وان قدم مبتدأ لزم الفصل باجتناب بين الفعل
 ومن وخرجه الفاضل العصام على ان نحن مبتدأ ومنكم مفسر بلمنكم المحذوف
 والتقدير فخير منكم نحن فمحذوف فستر وخرجه ابو علي ومن تبعه على ان نحن
 فا كيد لضمير افعال والمبتدأ نحن المقدم بقرينة المذكور نحو زيد افضل من
 وفي مفرد لم الفاعل ولم المفعول وما كان معها من الماستعار والمنشور
 وفي الصفة المشبهة والظرف المستقر اذ لم يوجد شرط عمل من في الفاعل وفيه
 او لراد بالفاعل للرفع الظاهر واذا وجد فلا يجيب الاستتار وسيتاتي نحو جاتي
 ضارب او مضروب او اسد كالمجنونى ناطق هذا قرينة الاستعارة اوها
 اي منسوب الى بني الرهاشم او حسس ونحو في الدار زيد اعاد نحو لانا يوم
 انه دخل تحت الحجى لا معطوف عليه ثم ان يكون هذا للنتال مما يجب فيه الاستتار
 ليس بجهد ظاهر الا ان المظهر الذي بعد الظرف ان قدم مبتدأ كما هو
 مذموم المحذور فالاعتماد ثابت فيجوز في الدار علامه زيد لان مرجع الضمير
 وان كان متاخرا للفظ الا انه مقدم رتبة فيكون مما يجوز فيه الاستتار
 وان قدته انه فاعل ك هو من ذهب الخفني والكوفيين لان عند هم يجوز
 عمل الظرف وشبه الفعل والرفع بعده بلا اعتماد فيكون ايضا مما يجوز
 فيه كالمثال الا ان عمل في المرفوع بعده ليس بحتم واما كان فللنتال لا يتخلو
 عن محذور نعم جعل للنتال المذكور في اللفظي مما لا اعتماد له لكن على تقدير ان يكون

ولكن لا نظير له في الفصولات

شعق

لا مما يجب

قلق بيان
 اي الاضطرار

المرفوع بعده فاعلا لا مبتدأ ويكون في تشبثي لم الفاعل ولم المفعول
 مذكريين او مؤنبيين وجمعهما السالم قيد به لان المنكر لا يجيء فيه الاستتار
 لانه كما يجوز هم رجال فيم يجوز فيهم غلمانهم مذكرا او مؤنثا قد اطلقت
 مطلقا ولم تقيد بعدم وجود شرط العمل لانه لو لم يجب الاستتار لزم ان يستند
 الى الظاهر وما استند الى الظاهر يجب افراده على ما بدأ في والعلاوات حروف
 بدليل تغيرها باختلاف العوامل والضمير لا يتغير فتعين الاستتار لكون النسبة
 معتبرة فيها نحو جاءني رجالان مضاربان او مضروبان او رجال ضاربون
 او مضروبون وحده تنى نساء صالحات او مستورات ويكون في علا وخال
 ان كان حال كونها فعليا اذ حرفان لا يعلان الرفع وفي ما علا وما خال ما مصلحة
 مختصة بالفعل فلا يحتملان للرفية الا في رواية ضعيفة عن الاخفش
 في ليس ولا يكون حال كونهم في باب الاستثناء اى استثناء في الاستثناء
 بان يكون قبلها متعددا يجوز استثناء ما بعدها عنه وانما وجب في حاله
 فيها بالتشبيه والجمع وتكون كالكالي التي هي الاصل في هذا الباب نحو جاءني القوم
 علا وخال اى الجاني منهم او البعض او الجي زيد اى ليس الجاني منهم
 زيد اى لا يكون الجاني منهم زيد وسبب تحقيقه ان شدة اللغز والغاي اى جاز
 الاستتار يوجد في الغائب المفرد والغائبة المفردة من الفعل بقرينة للقبالة
 لا التشبية والجمع وسياتيان نحو يضرب او يضرب او ليضرب لا يضرب

ط
 فيكون متعلقا بالتشبيه والجمع ويجوز
 تعلقه بالجمع فيكون مفيدا فائدة فقولنا
 مذكريا او مؤنثا ونظم عدم التقييد بالشرط

والاخفش
 يقول الماء
 حروف زائدة
 تنصرف

او لا يضرب ولقد ضربت الماء للتانيث لاجتماعه مع الفاعل الظاهر او تضرب
 او لتضرب او لتضرب مثال الغائبة ويقار يضرب زيد بلسانه الى الاسم لظا
 وكذا البعول نحو يضرب او ليضرب او لا يضرب زيد وضربت او تضرب او لتضرب
 او لا تضرب لهند فاذا كان هكذا فلا يستتار فيه ضمير لعدم جواز تعدد
 ويكون في شبه الفعل اى فيما يشبه الفعل في العمل بعمله مما ذكر اى
 من الاشياء التي ذكرت من اسم الفاعل والمفعول وما معناها او الصفة
 وافعل التفضير والظرف المستقر اذا وجد شرط عمله اى عمل شبه الفعل
 في الفاعل الظاهر مما ذكر في جند غير التشبية والجمع المذكورين من تشبية
 اسم الفاعل والمفعول وجمعهما السالم فانه يجب الاستتار فيهما على ما مر
 نحو زيد ضارب او مضروب او اسد ناطق او هاشمي او حسن لوفى الار
 ويقال زيد ضارب غلامه واضارب الزيدان وجاني رجل ضارب غلامه و
 زيد راكب غلامه وكذا الهوا في مثل زيد مضروب غلامه او اسد غلامه او
 هاشمي اخوه او حسن علمه اى في الدار فرس فلا يستتار فيه ضمير لما مر
الظرف لانه لا يستتار فانه سبق المتصل لا المنفصل فانه لا يحسن عنده
 فكما ان في تثنائي لا افعال ماضيا او مضارعا او امرا او نهييا غائبا او مخاطبا
 مذكريا او مؤنثا لا فعل التبع فانه لا يتصرف لم يشبهه فانه لا يتبادر وهو
 اى البار والمتصل فيها الالف نحو ضربا وضربت الماء علامة التانيث

كما في الولاة و ضربهما و زيدت اليه ^{الضمير} بالاف الاشباع والنا علامة للخطا
 ليصدر التشاخي وقيل ان الضمير هو التا كما في الولد والاف الرفع التبعيل
 بالضمير والضمير مثل ما ذكر وقيل هو تاء النسب الاول لما فيه من الاصل ^{الجمع التا} ويضرب
 وتضربان وليضربوا وضربوا ولا يضربوا ولا تضربوا وفي جمعها المذكور غائبا او محاطا
 وهو اي البارز فيه الواو نحو ضربوا وضربتم اذ اصله ضربتموه لان يعود
 اليه وعند اتصال الضمير المنصوب والضمائر مما يرد اليه الى اصولها وقيل
 الضمير التاء وتحتها وقيل للجمع والظاهر ما في المتن لا تضربوا للجمع وحذف الواو
 لانها مع الهمزة منزلة اسم ولا يوجد في اخر الاسم او مضموم ما قبلها غير هو
 لما حذفت كسنت الميم للتخفيف ويضربون ويضربون وليضربوا ولا يضربوا
 ولا يضربوا ولا تضربوا وفي جمعها اي الافعال المؤنث غائبا او محاطا وهو
 اي الضمير البارز فيه النون نحو ضربت وضربت ^{الضمير} وتشد النون لان اصله ضربت
 قياسا على التنبيه قلبت الميم نونا فاذا ضم ويضربون وتضربون وليضربون ولا يضربون
 ولا يضربون ولا تضربون وفي الخطاب والغائب والغائبة تفت ما المفعول والتثنية
 والجمع ذكر اذكر اكان او مؤنثا والمكلم وحده كائلا في الماضي ولحوالها
 في غير الماضي لبعثت وهو اي الضمير فيها التاء نحو ضربت ملتصبا بحركاتها
 فتحها في الخطاب وكسرها في الخطاب وضمها في التكلم مع غيرها كائلا في الماضي
 ايضا وهو اي البارز فيه تاء نحو ضربنا وفي الخطاب لفردة والتنبيه

والتنبيه والجمع متا في غير الماضي مضارعا او امر او نهيا وفي الماضي ما ذكر وهو
 اي الضمير البارز للتصل فيها الياء هذا عند الجمهور وعند الخفش هي علامة
 التثنية والضمير مستتر وجوبا نحو تضربين واضربني ولا تضربني هذا ^{الضمير} والضمير
 وجوبا وجواز والابراز وتعيين محالهما وتعيين البارز مناسبة ذكرت
 في المطولات **واما المظهر** الذي هو الفاعل او نائبه فظاهر غير محتاج الى
 بيان بمثال او غيره ولكن للعامل بالنسبة اليه لحوال يجب بيانها ومعرفة
 فنقول واذا استند اليه اي المظهر العامل اي عامل كان يجب افراده اي العامل
 وقد سبق انه يجوز ان يجمع جمع المكسرة اذ قلت جاتي رجلا فعود غلامهم
 ولم يتعرض لتدويره ولا يجوز ان يراد بالعامل الفعل وما يوازته لان الصفة
 المشبهة ليست مما يوازته وقد وجب الافراد فيها اذ استندت الى الفاعل الظاهر
 وانما وجب افراده لانه اذا كان العطف فعلا ومطابق الاسم الظاهر في التنبيه
 والجمع لزم تعدد الفاعل لما عرفت ان الالف والواو والنون ضمير الفاعل
 وحمل عليه شبه الفعل ومثاقولته ولا تروى نحو الذي ظلموا ليس مما
 استند اليه الظاهر بل الفاعل والجمع والذين ظلموا اما مبتدأ او بدل من
 الضمير والاضمار قبل الذكر جاتي في العدة بشرط التفسير وقيل الواو في
 ليس بضمير والفاعل الاسم الظاهر وغيبته اي العامل اذ وضع الظاهر
 لغيبته وللتكلم والمخاطب يجب استنادها الى الظاهر بارزا او مستكنا

ولو استتار ببيان

وتنقل قاعدتها عنهم

والثاني

والعلم يعتبر الثاني الحقيقي في جمع مفرقة مؤنث حقيقي لانه ازاله العيون الطارئة
بالجمعية والمؤنث الحقيقي المنفصل الثاني فيه احسن وكل الجمع المذكور يجوز
ان يعتبر افراد لفظه وجمعينه وتانيته نحو جاء الركب وجاءت الركب والركب
جاء او جاءت او حاور وفي هذا القام تفصيل احسن في شرح الحافية للشيخ الرض
وما توفى بعض احكام لعل الفاعل على معرفة المذكور والمؤنث اراد ان تميزها
واكتفى بذلك مؤنث لانه وجوده وظهوره للمذكور به فقال **والمؤنث** في عرف
النحاة ما اى لم فيه اى في آخره علامة التانيث لفظا اى ملفوظة او حيا
اللفظ او كونا لفظيا او سوا كانت لفظية نحو ضاربة ونفسا وجملي تن
الحقيقي ونزقة وصحراء ونشري من غير الحقيقي او تقدير نحو هند وزينب وثار
وعقرب لا يقدر الا التاء لان وضعها على العروض والانفكاك وايضا لا يرجع
الا التاء عند التصغير في التاك في نحو هندية ونوبلة وغير التاك في محمول
عليه وان لم يرتد التاء عند التصغير فيلما كعقرب وقديرة شاذة اخو قديرة
والصبيغ للمؤنثة مثل هذه وذى اعبر فيما تقدر التاء طرد اللبب شتم
ان التعريف لفظي يقصد به تعبير صورة حاصلة وتغييرها بما عداها فلا
يلزم الدور باخذ التانيث فيه كذا في الامتحان وهي اى علامة التانيث
في الاصطلاح التاء المطوف عليها حال كونها هاء نحو ضاربة او في الاصل
نحو ضاربتين وخرج تاء الخت وبت وصانفاق فانه لا يوقف علمها هاء

انما اى في معرفة التانيث
انما اى في معرفة الفرق

اشارة الى التاميم
عن النسبية

صاحب العلامة فيها مفسرة كذا في الامتحان نحو ظلمه مثال لما فيه علامة
التانيث لفظا او شمس مثال لما فيه العلامة المقدرة بدليل شمسية
والالف المقصورة نحو جمل من الحقيقي ودعوى من غيره والالف الممدودة
نحو ناقة او حجرة حراء وزاد الزمخشري اليها في هذا والاولى ان يكون
هذه الصيغة بكلمة مؤنثة لانه ليس في لم الاشارة لهما على حرف واحد
ذكره الرض وهذا اى كون المؤنث بعلامة التانيث يكون في غير ثلثة
وما فوقها سترتيا الى عشرة قال مذكرها بالتاء لان معدودها
جمع مؤنث بالجملة كما عرفت فاعتبره اذا كان جمع المذكر ولو
معنى فقبل ثلثة مذكر وما اخذ المذكر التانيث الهاء لسابقته
كان مؤنثا بحرفها فراقب بينهما والمؤنث لا يكون الا اذا كان المعلوم جمع
المؤنث ومن هذا قبل ثلث مؤنث وان جاز تذكره وتانيثه بالاعتبار
جاز الامر ان في العدد نحو ثلثة رجال واربع نسوة ونحو ثلثة اولث
اشخاص ان اريد به المؤنث وتقول احد عشر واثنا عشر للمذكر واحد
عشرة واثنتا عشرة للمؤنث بتذكير الجزئين في الاول وتانيثها
في الثاني على القياس واذا ركبت اثنان او ثلثة من فروع نائب الفاعل والواحد
عليها الى تسعة مع عشرة حتى جعلتها كلمة واحدة اثبتت انت او
الثاء من فروع الجزاء الاول فقط في المذكر ابقاء له على حاله الذي قبل التكرار

قصور في فلكه وادب الوعد بالمشهور
بما في حقه من قصور
بما في حقه من قصور
بما في حقه من قصور

والواحد والثنائية والعدد
والمذكر والواحدة
واثنتا عشرة
في المؤنث

وهو التذكير لا في الخبر الثاني كراهة لاجتماع العلامتين من جنس واحد
 فيما هو كالكلمة الواحدة نحو ثلثة عشر رجلا في تسعة عشر رجلا
 وانثب التاء في الخبر الثاني فقط اي لا في الاول في الموثث نحو ثلث
 عشر امراة في تسعة عشر امراة فرقابين للذكر والمؤنث وقيل علم الثبات
 في الاول لا يفتايه على حاله الذي قيل التركيب والاثبات في الثاني لا يفتاها
 وهو البس وتقول عشرون في المذكر والمؤنث واحد وعشرون واثنان
 وعشرون في المذكر ولحدي وعشرون واثنان وعشرون في المؤنث
 وثلثة وعشرون وثلث وعشرون في التسعة وعشرين وتسعة وعشرين
 واعتبر هكذا الى مائة يعطف مائة على العدد الزائدة اي بالعكس الى الف
 ثم العطف المذكور بعد المائة ثم المؤنث فسمان حقيقة ولفظي **والثاني**
 الحقيقي اي المؤنث الحقيقي او تانيث ما بازائه اي بمقابله مدلوله ذكر
 وهو ما يوصف بالذكورة فيدخل فيه الفخلة اذ يقال اخرا لاد ^{ذكر} يثمر
 ونخله اثنى ما يثمر فلما قل من الحيوان لوجها كامرأة بازائها رجلا وناقته
 بازائها جمل وهند بازها زيد والتانيث اللفظي الغير الحقيقي ملتبس
 بخلافه اي المؤنث الحقيقي اسي ما ليس باذله ذكر من الحيوان باكان تانيثه
 من لفظ باعتبار وجود علامته لفظا او تقديرا نحو فرقة وتشمس ولما
 ذكر في اثنا بيان لحوال العامل بالنسبة الى اسناده الى الاسم الظاهر ^{بالزنى جاز} المفرد

والمؤنث في الخبر الثاني كراهة لاجتماع العلامتين من جنس واحد

المفرد والتثنية والجمع ناسب بيانها وتعريف كل منها حتى يتم المقصود
 ولكن قصر البيان على ذكر التثنية والجمع لحصول بيان المفرد بهما لانه ما
 علاها وقدام الجمع المكسر لثبته من كونه مطلقا التانيث وبما سببه
 قدم الجمع التسام فقال والجمع المكسر مذكرا او مؤنثا ما اجمع تغيير
 المتبادر للتغير للجمعية فخرج نحو مصطفىون وقاضون لان تغييره
 للاعلال صيغة مفردة اي هيئته خرج به الجمع التسام مطلقا لانه
 لا تغير لصيغة مفردة لان لحوال الاخر لا اعتبار له في الصفة والتغير
 اعم من ان يكون حقيقة نحو رجال او حكما نحو فلان في قوله تعالى اذ
 كنتم في الفلك وجربن بهم فانه جمع بدليل رجوع ضمير جربن اليه ^{فقدت}
 ان ضمته كضمته اسد جمع اسد بالفتح في اتمها عارضتان وان كان مفرد
 كما في قوله تعالى في الفلك المشحون يعتبر اصالة الضمة كضمته فقل ثم بان ^ف
 الصيغة الى المفرد يخرج نحو ركب وقوم مما هو لجمع لانه لا مفرد له
 لان الركب ركبان الفيل خاصة ولا مفرد يخص بالركب الا بانتم ان للفرد
 اعم من ان يكون حقيقيا كمثل المثنى او اعتباريا كاساور جمع اسورة
 جمع سوار وانا عجم جمع انعام جمع نعم بفتح اوله وثانيه وطاعا من الكسر
 ان التسام مطلقا ما لم يتغير بناء واحده اكنفي بهذا القدر والتغير في نحو
 سنين وارضين بعد الجمعية لا للجمعية كما ذكره المصنف ويصل الى الذكر

وذلك لا يصدق على اقرب من تسعة لانه
 ثلثة اشكال مفردة ويغزوه جمع يدل على
 ثلثة اشكال مفردة

قسميه المذكر والمؤنث وقدم المذكر لشرفه فقال وجمع المذكر السالم
 بالرفع صفة الجمع ما اى الجمع لحق لمفردة ولقد احسن في زيادة قوله مفردة
 لان لحق العلامة في الخبر المفرد لا في الخبر الجمع وما عرفت من تمام المفرد
 دخول فيه الايامنون جمع ايامن جمع ايمان واو مضموم قبلها في الرفع للجماع
 ولو تقدروا كصطفون او يا بكسور ما قبلها في النصب والجر ولو تقدروا
 ايضا كصطفين ونون مفتوحة للتعاول وما كان مقصوده بيان جمع
 السالم من حيث يصيغونه لم يتغير في الفادة الذي هو ان مع مدلول المفرد
 الا انك عليهم من جنسه كائنة في غير حال الاضافة فان النون تحذف في
 اى في الاضافة لانها من علامة تمام الكلمة والاضافة من علامة نقصانها
 فيصان فيان نحو مسلمون ومسلمين وجمع للمؤنث السالم ما اى جمع لجمع
 مفرد ولو اعتبرنا كصوا حبات جمع صوا حبات صاحبة الف وواو مؤنثا
 نحو مسلمات جمع مسلمة او مذكر نحو قوله تعالى اشهر معلوم جمع معلوم
 لان صفة ما لا يعقلون جمع بالالف والواو ويجوز ان العامل اذا اسند الضمير
لجمع الكثير الغير العاقل يجوز ان يكون جمعا مؤنثا والثنية اى مؤنثا هم
 بقرينة المقام ما اى اسم لجمع لمفردة ولو اعتبرنا كما يامنان ويجعل ايضا
 في ضمير ما على الاختصاص كما هو الاصل في الاضافة المعنوية لا يرد
 لنفرض الجمع بناء على ان المفرد اللاحق باخذه الف كما انه مفرد للثنية

الاعتبار
 اى ان المفرد
 حقيقيا او
 اعتبارا
 شرا

لثنية مفرد للجمع مثلا ان مسلم كما انه مفرد مسلمان مفرد مسلمون
 الف في الرفع او يا مفتوح قبلها في النصب والجر صفة براء ولا حاجة الى
 الى الف لان فتح ما قبلها من ضروريته وانما فتح مع ان الجماع نسبة تقضى
 ثلثا بلبس الجمع ولم يعكس لان الثنية اكثر من الالف انما تاتي مما لا ياتي منه جمع
 مذكر السالم ايق بالفتح الاخف ونون مكسورة للتعاول ثابتة في غير حال
 الاضافة وفيها حذف لمن لم يذكر نحو مسلمان ومسلمين قلما خفي كون كل
 جمع مؤنثا اراد ان يبينه وحال العامل اذا اسند اليه اولى ضميره تمام الجمع
 المؤنث فقال وكل جمع سالم او مكسر وواو مذكر او مؤنث حقيقيا او لفظيا
 من العقلاء او غيرها غير جمع المذكر السالم اى الجمع المذكر السالم مؤنث
 اى يجوز ان يعامل معاملة المؤنث لكونه بمعنى الجماعة وثناؤا بل هما مثلا اذا
 قلت جاتي رجال فكانت قلت جماعة رجل واما جمع المذكر السالم
 فليس مؤنث لاختصاصه بذكر العقلاء ولعدم تغير صيغة مفردة
 فالادب هنا ليس كل ما صدق عليه حذبه بل ما اجتمع عليه شرائط جمعيته
 جمع السلامة من الذكورة والعقل وغير ذلك مما بين في محله لانه هو المنبسط
 لكما له فليس الجموع الشاذة منه في الحكم المذكور هنا بل ان كان من العقلاء كالبنون
 تحمله حكم جمع المذكر المكسر العاقل وان كان من غيرهم فكل جمع بالالف والواو فلا
 كان مذكر البنية في تذكر عامله المسند اليه فتقول جاتي مسلمان

فما اى الجمع
 الاعمال لغيره
 والرفع الالف في الثنية
 والواو في الالف
 في الحذف
 كذا في التثنية
 كذا في التثنية
 كذا في التثنية

مثل جازان ولا ياتي منه رجلون

فليس مؤنث خبر المستند بالجمع
 وهذا هو الذي في جمع مؤنث
 فيما بين الضمير من
 الفضل والجماع
 لزيد زاده

في اسناد الفعل وجاء في رجل قاعد ناصروه في اسناد شبه الفعل واذا اسند
اي العامل الى ضميره اي جمع المذكر السالم يجب كونه جمعا مذكرا بان يتصل
بالفعل واو الضمير الذي هو مختص بذكر العقلاء وان يجمع بالواو والنون
في الصفات الا في افعال من فائدة مفرد مذكرا دائما نحو المجاهدون قبل الفتح
افضل من المجاهدين من بعد وفي بعض المصنفات منه فانه يجوز انفراد نحو
المسلمون جارا او يجمعون او جاورن **واما جمع المذكر** لا الموقوت للمكسر
لا يستعمل العاقل لا غير العاقل اذا اسند العامل او قوله الى ضميره فائب الفاعل
فيجب ان يكون عامل مفردا مؤنثا لكونه مؤنثا لتاويله بالجماعة او جمعا مذكرا
رعاية لجانب ذكره من العقلاء اي لا يحلو العامل عن احد الامرين نحو الرجال
او جاوروا او حادية او جاورن ونحو الرجال قياما وغيرهما اي جمع السالم وجمع
المذكر للمكسر العاقل كاشناس الجموع اذا اسند اي العامل او وقع الاسناد الى
ضميرها اي ضمير الغير الذي هو الجموع يجب كون عاملها اي الضمائر مفردا مؤنثا
لما تر او جمعا مؤنثا بان اتصال النون الذي وضعه لجمع المؤنث عاقل او غير عاقل
بالفعل وقبل لغير العاقل لتعويل في المؤنث العاقل تنزيلا منزلة غير العاقل
ولجر واجمع المذكر غير العاقل مجرى المؤنث لعدم اصلته في التذكير وجمعه
جمع السالم او المكسر في شبه الفعل هذا وقد يستند الى ضمير جمع المذكر الغير العاقل
جمع المذكر المكسر فجعله لتدركه وذلك الغير من الجموع جمع المؤنث السالم نحو

اي اسناد الي ضميره
مصدرا
نحو

استعملت بيانا

في عاقل
بالضمير
النون
سكن

نحو المسلمات جاءت او جئن او حائبة او حائيات او جوار وجمع المذكر
المكسر العاقل نحو الجوار حائيات او حائن وجمع المؤنث السالم الغير العاقل نحو
المشيرات سكنت او كمن وجمع المذكر المكسر الغير العاقل من غير الحيوان
نحو لا تخار قطعت او فطعن او مقطوعة او مقطوعات ومن الحيوان
الاخر اس جات الى اخره **واما ان** التفرقة المذكورة في الضمير المستند اليه
غير مختصة به بل جارية في الضمائر كلها فنقول هو وضربهم واياهم ولهم
لا غير وجمع المذكر السالم وهم او هم وضربها او ضربهم واياها او اياهم ولها
اولهم في جمع المذكر المكسر العاقل وهي او هن وضربها او ضربهن واياها او اياهن
ولها اولهن في غيرهما من الجموع وهكذا في ضمير الخطاب نحو يا ايها المسلمون
انتم الناجون لا غير ويا ايها الرجال انتم القوامون او انت القائمة وهكذا
والمرفوع الثالث من المرفوعات التسعة المبتدأ وما كان مشتركا لفظا
بين النوعين ولم يكن تعريفه بتعريف يجمعها اراد ان يقسم اوله الى قسميه
ثم يعرف كلا منهما فقال وهو نوعان وما لم يكن لكل من قسميه اسم يخصه قال
النوع الاول اسم ظاهر المقابلة يدل ان الملائكة ما يقابل الصفة الرافعة
للاظهار بعد النفي او الاستفهام فيلج في نحو ضارب زيد في الباب هذا
هو المشهور ولو ادعى ان المبتدأ عبارة عن مفهوم مشترك بين قسميه
وهو اعم مجرد عن العوامل للفضيلة مستند اليه او لا الذي حققه التقديم
او كون المبتدأ مشتركا لفظا بين

ون ليل

الضمير
الذي
لا
ي
ي
ي

صفة الامم
الجماع
او كون المبتدأ
مشتركا لفظا بين
قسميه

المقابل للفعل
لا الصفة

كحاله وجهه كما قال الفاضل الجاهي في المشتق مخالفا للجزم هو المولى به
وقد سبق المنبئ له اى اوقع الابداع اليه خرج بالخبر والنوع الثاني من المبتدأ
لا يها مستلان الخبر عن العوامل اللفظية بان لا يكون له عامل لفظي اصلا
وقد عرفت المراد به وخرج به معمولات العوامل اللفظية نحو زيد قائم
مثال الاول ومثال الثاني قوله حق انك قائم وان تصوبوا غير لكم ومع
بالمعدي خبر من ان تراه ولا بد له اى للقيم الاول من خبر مفعول او مقدم
لدوران الفاعلة عليه **والنوع الثاني** من المنبئ الصفة لفظا كالم الفاعل
والفعل والصفة المشبهة او معنى كالم المستعار نحو السد الزيدان
والمنسوخ نحو اقرى بشي الخوك الواقعة بعد كلمة الاستفهام احر فاهو هو
وهل او كما كما صانع الزيدان ومن خاطب البكران وكذا متى وابن راقى كفاي ان
ذكره في الامتحان او كلمة التفي حرفا وحي ما ولا وان او كما نحو غير وصار مجرور
انتقل اعرابه الى الغير فاعراب غير مستعار منه كما اذا استعمل في المشتق حيث
ينتقل اعرابه الى المبتدأ اليه رافعة لظاهراى غير مستكن **ويكون ضمير المنفصل**
كما جوز صلح الكنتشا ان يكون اراغب انت عن الرضى من هذا القبيل
وليس قائم بوجه زيد منه لان الرهبة وان كانت دخلت على قائم لفظا لانها
دخلت على زيد تقدير انه مبتدأ وخبره التقدم او كما ظاهرا نحو اقام الزيدان
وما قام الزيدان فالصفة مبتدأ والخبر له المبتدأ لكونه بمعنى الفعل لكون

وما من فعل ما بعد ما
انما هو انما
عن الفعل ما
من الفعل ما
من الفعل ما

بل فاعله بيان

لكون الاستفهام والتفي اولى بالفعل بالفاعل ساد مسد للخبر والمجوزة فعلية
كما سبق هذا اذا كانت الصفة مفردة والظا ومثني او مجموعا ولما اذا اظا
مثني او مجموعا فالصفة خبر مقدم لاخير وان طابقت مفردا جاز الامران
خلاف الكوفيين لانهم يوجبون تقديم المبتدأ على الخبر صرح به الرض
في بحث الخبر ولا يجوز تعدد المبتدأ بكالتسمية ولذا اظهر في مقام الاضمار لفظا
ومعنى بلا عطف واما معنى فقط او لفظا فقط او بعاطف فيجوز نحو الزيدان
فائمان ونحو زيد وعمر ويكر قائمون او الزيدان نحوى وصرفى اى احدهما نحوى
والاخر صرفى ونحو الملو الما من خبر من الملو ونحو الما والعسل والمخل
الستكجيبين **وما ينبغي ان يعلم** هنا انه قد يشتمل كلام واحد على مبتدآت
والخبر فالمبتدأ الاخر مع الخبر الاخر خبر لسابقه وهكذا الى المبتدأ
الاول ولذا ذكر الروابط طريقان احدهما ان يضاف كل متأخر الى ضمير سابقه
تقول زيد ابنه ووجهه جانيها قائمة فلواردت ارجاعه الى كلام واحد
اضفت المتأخر الى المقدم الى ان ينتهي وحكمت على الاخر فتقول جارية زيدا
ابن زيد قائمة وثانيهما ان يذكر الروابط كلها بعد الخبر فيجعل الرابط الاول
للاخر الى الاول **تقول** زيد وعمر وهند قائمة في داره بامرهم فضمير قائمه لهند
وفاره لعمر وبامرهم لزيد كذا في التسهيل والاصل الرجح في النوع الاول
من المبتدأ لان الثاني يجب تقديمه تقديمه على الخبر لفظا لكونه محكوما
عليه

المراد من المبتدأ
المراد من الخبر
المراد من المبتدأ
المراد من الخبر
المراد من المبتدأ
المراد من الخبر

به فأناله والكوفيون يعجبونه كما تقدم ومن ثم جار فد ارض زيد و
 الكوفيون لما اوجبوا عمل الضرف في زيد لو جوب تقديم للبنداء عندهم
 منعه لان مرتبة العامل المتقدم وبعض من جوز في ارض زيد جوز
 نحو واره قيام زيد وفي ارضه اعلام هند وبعضهم منعه لان ما يضاف اليه
 المبتدأ ليس مرتبه ويدل على الجواز ما ورد في كلامهم في اكتفائه ^{المت} _{درج}
 وشروطه اي المبتدأ المذكور من حيث انه مبتدأ ان يكون معرفة لانه محكوم
 عليه والمحكوم عليه انما يكون اهو من المحكوم به اذ كان معينا والافناط
 الفاتحة المحكوم به في الجملة الفعلية الا هم هو الفاعل ولذا يقوم ويبالي يكون
 المحكوم عليهم فيها نكرة صريحة فالمبتدأ انما يستحق التقديم اذ كان معرفة
 او نكرة مخصصة بوجه من وجوه التخصيص لتكون قريبة من المعرفة كالجملة
 كالتخصيص بالصفة نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن من خير من مشرك او الزيادة
 نحو اعلام رجل او غير ذلك نحو افضل منك افضل مني هذا من وجه الجهور
 ومذهب المحققين ان مدار الصحة الافادة فان نكرة مخصصة بصح نحو
 كوكب انقض الساعة ويترنم ووجه بومئذ ناصرة ويجوز حذفه
 اي البنداء اي لا يمنع عند قيام قرينة دالة على خصوص المبتدأ مقالية نحو
 زيد في جواب من الفاعل اي القائم زيد بقرينة السؤال او حالية نحو الهلال
 اي هذا الهلال لانه في مقام ان يشار الى شيء ويحكم عليه بالهلالية ويجب

وان يفتكره ختمه لا يصح نحو رجل
 قائم في النار
 اي كلام البير ما لهذا خلفت اي

ويجب في مقام المدح والذم والترحم **وامر فوع الرابع** من التسعة خبر
 المبتدأ وهو اي الخبر الكيم بقرينة ذكر الجملة بعده او امراد العموم وذكرها
 لاختصاصها ببعض الاحكام المرد عن العولم اللفظية المستند اليه
 للدلاصاق اي الذي التصق الاسناد به وفيه تنبيه على ان اسناد اشده
 تعليقا بالخبر منه بالمبتدأ وقبل النسبية لان المستند له الخبر ولفظه
 ما به اسند معناه الى المبتدأ وقبل الباء بمعنى الى والضمير المبتدأ والوصول
 في المستند غير الفعل ومعناه حال من ضمير به او المستند خرج به مثل يقوم في
 يقوم زيد والقائم الزيدان نحو قائم في زيد قائم وحجر في هذا حجر ويجوز تعدد
 اي الخبر اي لا يمنع بالاعطف اما لفظا ومعنى نحو زيد قائم بالفعل قائم
 بالقوة او لفظا فقط نحو هذا حلوا من اي من وذلك لان اجتماع
 الاوصاف الغير المتنافية في محل واحد ممكن ويجوز التعدد في القائل
 وكذا في اذ تعدد المبتدأ معنى نحو لما فاضل وعالم ولا بد من العطف
 ولا يظاير المبتدأ لان ضميره لا يرجع الى المبتدأ بل يرجع ضمير كل الى من
 فهو في تقديرها شخص فاضل وشخص عالم ويعتبر الحكم بعد التعاطف والخبر
 هو المجموع من حيث هو يستحق اعرابا واحدا الا انه اعطى كل جزء اعرابا
 وفقا للحكم والاصل ان يكون الخبر مفرد اليوافق المبتدأ ويكون اخص
 واسرع قبولا للربط وقد يكون جملة اسمية كائنة او فعلية ولم يقيد

فما بيان

والمعنى الثاني

بالخبرية اما لانها هي المتبادرة اولادها وقد العموم الى الامتنانية ولو قسمة ومنعه التعبد
نحو قول ع والذين جاءهم وافينا النهد يتهم سبيلنا وليس هذه مقولة
بالقول اي قول في حقه كذالانه بعد كذا في شرح الكافية لعصام الدين
واذا كان جملة والمجمل مستقل لا يقتضى الارتباط بغيرها فلا بد فيها من عامل
يربطها بالمبتدأ وهو الضمير للغيبة او الخطاب او المحكم نحو زيد ابنه
او انت ابنك او انا ابني عالم وهو الغالب ويكون لم اشارة نحو قوله تعالى
الذين كفروا وكذبوا باياتنا اولئك اصحاب النار والعموم المشتمل على المبتدأ
نحو قوله تعالى من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين اي لغيره
نعم الرجل زيد فان زيدا من افراد الرجل المراد به الجنس وقد يقال ان اللام
نايب عن الضمير والظاهر النائب عن الضمير في مثل القارة ما القارة اي
ما هي ان لم تكن الجملة خبرا عن ضمير المشان او القصة لوجود الرابطة معني
لكنها وعبارة ونفسه الى نحو انه زيد علم لان الشان عالمية زيد نحو زيد ابوه
قام في التسمية او اقام ابوه في الفعلية ويجوز حذفه اي العائد الضمير لتبادله
لفظا فانه يجب تقليده لفريقه يدل عليه فيما اذا كان ضميرا مجرورا من التبعيضية
والخبر جملة اسمية مبتدأ جاز من المبتدأ الاول نحو الذي الكبر يستعان اي منه والمجمل
صفة المبتدأ وجوز الفاضل العصام كونه حالا وقال الفراء حذف المنصوب
العائد الى الكل ايضا قياس نحو قوله تعالى وكل وعد الله المحسنين على قراءة الرفع

عطف قوله ان الذين امنوا وعملوا الصالحات ان لا يضيع اجرهم بحسن العمل عند الخفشي وقيل ان نفع الرجل زيد من هذا القبيل

والكذب بخصوصه بالضم ورتبه الاربعة

الرفع في قوله قد اصبحت ام الخير تدعى علي ذبا كانه لم يمنع وجعله ابن مالك
الجماعا وحصر ضمف الحذف بالمصوب العائد الى غير الكل واما المرفوع فلا
يحذف والمجذوف في غير المذكور سماوي واصله اي الخبر والراجح فيه ان يكون
نكرة لان الاصل في الافادة ان خبر عما يعرف بالخطاب حقيقة فيفيد الكلام
لجواز كون النسبة بين المعلومين مجعولة عند مخاطب حقيقة فيفيد الكلام
نحو زيد المطلق لمن يعرفه وما يعرف النسبة بينهما وتنزيل نحو الله الرحمن
ومحمد نبينا عند من يعرف النسبة بينهما تنزيلا لغيره منزلة علمه بالجرية
على خلاف مقتضاها وليست شرط في تعريفه تعريف المبتدأ عند غير سيويه واحد
الامور الثلاثة عنده تعريفه او كونه منضمنا لاكتفها نحو من ابوك فان من مبتدأ
عنده وعند غيره خير مقدم ولقنتنا تساعدا الغير تقوينا بالكدر ولا نقول
كم بابا كرو وكذا لغة الفرنسي او فعل تفضيل هو مبتدأ بجملة هي صفة لنكرة
نحو تربت برجل خير منه ابوه فان خير عنده مبتدأ وخير عنده غيره ويجوز
اي لا يتمتع حذفه اي الخبر عند قيام قرينة مقابلية نحو زيد اي زيد قائم لمن قال
زيد قائم لم يجر بحالية نحو خرجت فاذا السبع او واقف باليب ويجب
اذ التزم في محله غيره نحو لا تزد له ملك عمري اي موجود التزم للجواب
في محله وغير ذلك مما يتبين في المطولات وان كان المبتدأ بعد اما وجب دخول
الفاء في خبره لرعاية معنى الشرط فيها نحو اما زيد فمطلق لانه في معنى

اذ ذكره الفاضل العصام

هما يكن من شئ فريد منطلق فحذف منهما يكن من شئ فاقم اما مقامه فصا لما قيد
 منطلق فآخر الفاء الى الخبر لئلا يجتمع اذ انا الشرط والخبر في محل واحد فصا اما
 زيد فنطلق في كل وقت او لا بكل وقت وفي شئ الا لوقت او لا بكل ضرورة التسو
 كقول اى الشاعر اما القائل لا فتال لديكم ولكن سير في عراض الموكب الموكب
 الجماعة والرابطة والخبر العموم المستعمل على المبتداء فانه يفيد نفى كل قول
 بعد النفي او ضرورة اضمار القول وما يشق منه بعد الفاء المقدمه كقولهم
 فاما الذين اسوت وجوههم الفرم اى يقال لهم الكرم وان كان المبتداء
 اسما موصولا بفعل اى بجملة فعلية او ظرف اى بجملة ظرفية افراده بالاذكر مع انه
 داخل في الفعل لانه الظرف اذا كاصله فهو جملة فعلية بالاتفاق لان دخول الفاء
 لمشايمته الشرط والشرط لا يقع فلولم يذكره لتوهم ان المراد بالفعل الفعل
 او موصوفه اى بالموصول المذكور فصارت اربعة اقسام او كره موصوفة باسمها
 اى الفعل والظرف فصارت ستة او مضافا اليها الى الاقسام الستة اى الى
 فبلغت الى اثني عشر قسما او كان لكل مضاف حقيقة لفظا الى كره موصوفة بعين
 والمضاف الى كره موصوفة بجملة داخل فيمابق نحو قوله صلى الله عليه وسلم
 الا ان كل دم ومال وماؤه كانت في الجاهلية فمحي تحت قدمي هاتين او غير
 موصوفة اصلا فتمت اربعة عشر جاز دخول الفاء في خبر لان المبتداء في كل
 منها لا يهايمه كمان مثل اداة الشرط فصا الخبر كالجواز فجاز دخول الفاء وجاز

هذا مني على ان ما ريد بلفظ كره
 نزل من ان يراد بلفظ كره مثلا فخذ منه
 لا على التعيين كما في قوله ولحد يجر
 معين من سميته فخرج به في معنى الير
 م

وجاز عدم دخول لانه ليس جزءا في الحقيقة ولو مع فصل عن الشرط كما في قوله
 وذكر الزمخشري وتبعه الجاهل ان الدخول لازم مع الفصل ليدل عليه
 وبدونه ممنوع لعدم معناه فالعبر بالجواز لعدم لزوم الفصل لعدم
 لزوم الفاء مع الفصل والحكم كذا الحكم من جواز دخول الفاء في الخبر او وجوبه
 مثل الجواز المذكور جاز دخول الخبر اذا دخل عليها او على المبتداء المذكور اذ
 المكسورة وان المفحوة ولكن لعدم تأثير المكسورة في معنى الخبر فكان
 كعدمه ولحققت بها المفتوحة مثل اشتراكها في افادة التحقيق ولكن لا يترابها
 معها في بعض الاحكام كجواز العطف بالرفع على الاسم نحو قوله تعالى ان الذين
 فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقولهم تعالى واعلموا
 انما غنمتم من شئ فان الله خمسها وقول الشاعر فوالله ما فارقتم قالبا لكم و
 لكن ما يقض فسوف يكون بخلاف سائر نواسخ المبتداء امر فاما ان مثل وليت
 ولعل وما ولا او فعلا نحو افعال القلوب والافعال الناقصة حيث لا يجوز
 دخول الفاء اذا دخلت على واحد من المبتدأون المذكورة لانها تنافي ما يقض
 الصلابة فلا تدخل على ما اعتبر فيه معنى الصلابة ولكن صحح الامتحان للجواز
 في خبر كان نحو الذي ياتيني اوفي الدار فله درهم مثال للموصول بفعل او ظرف
 وقوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ما فيكم مثال للموصوف بالموصول
 بفعل ومثال للموصوف بالموصول بالظرف نحو الرجل الذي في كذا كتاب فليجاء به

ولا اقل الفاء مثل هذه المواضع
 في الحقيقة زائدة
 م

اى سائر الضمير راجع الى سائر
 كونه جملة مع
 وهو معنى الشرط هنا
 بان لا يعتبر ذلك المعنى اذا دخل
 عليه
 م

وخو جل ياتني اوفى الدار فله درهم مثال للكرة الموصوفة باحد هاهما وغلام الذي
 ياتني اوفى الدار فله درهم وخو غلام الرجل الذي ياتني اوفى الدار فله درهم
 وخو غلام رجل ياتني اوفى الدار فله درهم امثلة للمضاف اليها وخو كل رجل عالم
 فله درهم وخو كل رجل فله درهم مثالان لكل المذكور وفي الخبر غير هاهي غير
 الاخبار المذكورة او غير المتبدل من المذكورة لا يجوز دخول الفاء عند سبويه
 خلافا للاختصاص فانه يجوز مطلقا **والرفع الخامس** اسم يلب كان اي نوعه
 وهو الافعال النافضة مطلقا اي ما سند اليه الفعل الناقص لم يعرفه لظهوره
 من تعريف الفاعل وحكمه اي اسم يلب كان حكم الفاعل من انه لا يكون الا اسما
 او موقولا به وعلم جواز تقديمه وحذفه من غير المصدر وكونه مضمرا
 ومظهرا والمضمر مستقرا وراز والاستتار واجب او جائز وغير ذلك من الاحكام
 المذكورة للفاعل وزيد عليه كونه ضمير المشان **والرفع السادس** خبر يلب ان اي
 الخروف المشبهة بالفعل وكرة اي حكمه كما مر خبر لابتداء حيث يكون ولحدا
 ومتعددا مفردا او جملة ملفوظا ومحذوفا وغير ذلك لكن لا يجوز تقديمه اي
 خبر ان على ما مع جواز تقديم خبر لابتداء عليه لانها تعقل لشابهتها للفعل
 عملة الفرعي وهو تقديم المنصوب على الرفع ولو جار تقديم الخبر لزم التساوي
 في محل وقت الوقت ان يكون ظرفا في جواز تقديمه على اسم لتوضيحهم في الظرف
 معرفة نحو ان الينا اياهم او تكرة نحو ان في الدار رجالا لان ان مصحح لوقوع

هذا على تقدير كون خبر مضافا اليه
 للاخبار المقدمه
 اي محذوف على معنى القرب او لا

كون غير صفة
 هذا على تقدير
 للاخبار المقدمه

لوقوع الكرة مسندا اليه على ما ذكره الشيخ عبد القاهر لكن المشهور جواز التقديم
 ان كان معرفة ووجوبه ان كان تكرة وهما يجب التنبه عليه ان خبره لا يكون
 محال صدق الكلام على ما في الرض والله يجوز ان يكون خبره معرفة وله تكرة
 نحو قولك ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة ومن امثلة سبويه ان
 قريبا منك زيد والله يجوز دخول لام الابتداء على خبره دون خبر لابتداء
 وانه لا يصح كون خبره طلبا الا الذي على قلة على ما في التسهيل وانه يكبر الحذف
 في ان مالا وان ولدا اذا كان الهم تكرة والخبر ظرفا وانه يجب حذف الخبر فيما
 اذا كان الهم ما يدل على علم وبعده المتفرقا نحو ليت شعري اريد قائم **والرفع**
السابع خبر لا التي لفظي الجنس وحكمه ايضا حكم خبر لابتداء الا في التقديم
 لا يتقدم ولو ظرفا والكوفيون يجعلونه مرفوعا بالعامل المعنوي كما كان قبل
 وعند البصريين مرفوع بلا اذا كان الهم معربا بالاتفاق وكذا ان كان مبتدئا نحو
 لا رجل قائم الا عند سبويه فانه بالعامل المعنوي منه نحو لا غلام رجل جالس
 عندنا والثامن من التبعة اسم ماولا المشبهتين بليس نحو ما زيد او رجلا قائما
 ولا رجل افضل منك وحكمه حكم ابتداء **والرفع التاسع** الفعل المضارع بنيا
 نحو يضرب وهل يضرب او معربا نحو يضرب ويضربان الخالي من النواصب
 نواصبه ولجواز اي جوازها والداخل عليه لهما منصوب او مجزوم
 نحو يضرب رفعة بالضة ويضربان رفعة بالنون **واتا العمود المنصوب**

الالف الضمير المتصل فانه لا يجوز ان في الكلام
 ان في الكلام في الدار

جملنا وانما مال وكننا ولد
 قبل ان تقدر ولبت شعري حاصل اريد

وعند الكوفيين

اي المفعول المطلق لعامل اي عامل كان اي يستعمل العامل بلا ذكره معه
لان العامل يدل على ما يدل عليه المفعول المطلق ولا يحتاج اليه الا للؤكد
او لبيان النوع او العدد او كثر ما لا يفصله والمنصوب الثاني من الثلاثة
المفعول به قدومه لتوقف تمام معنى العامل عليه وهو في اللغة الذي الصق
الفعل ويمناسب الداعا وضمره للموصول وكذا فيه وله معه وقبل صفة
مفعول مسند الي ضمير مصدره اي الذي فعل فعله وفيه وله معه وفيه
ان الواجب المفعول هو به لان مسندك صفة جرت على غير من هو له
فيها يجب انفصال الضمير لدفع التباس وقد يستعمل بلا لام ويقال
مفعول به وفيه وله معه فالتحقيق انه راجع الى الموصوف مقدر اي شيء
مفعول به وفي الاصطلاح لم ما اي شيء وقع عليه اي على ذلك الشيء اي تعلقه
حشا نحو ضربت زيدا وقطعت الشجرة او عفلا نحو علمت زيدا قائما او تعلق
على قيام زيد فعل الفاعل اي الحدث القائم به بقرينة اضافة الفعل الى الفاعل و
المراد يدل العبارة على ذلك الوقوع فلا يرد نحو ضربت زيدا كذا وهو على من
احدها عامم الا ترى والمتعدى اي هلا في فيه ولا يختص بالمتعلق وهو المجرور
بالجر الذي ليس للظرفية والتعليل وتأتيها خاص بالمتعدى وقد مر في اللغة
في بحثه من العامل القباي ويجوز اي لا يمنع تقديمه اي المفعول به
على عامله لانه فضلة فانما وجده العامل به لانه لاقوه وهو لا بناء على

على يسبق من ان معمول المصغر ولم الفعل لا يتقدم عليها ولا يسبق من ان معمول
المضارع اليه لا يتقدم مستثنى منه نحو زيد اضربت وبه مررت ويجب ان تضمن
ما يقتضيه الصدارة كما لا تنفردا نحو من اضرب والشراطين نحو من تضرب اضرب
وحذفه حذف مطلقا غير مقيد بوجود القرينة يعني لا يتوقف على وجودها
بل يحذف بها وبدونها نحو هذا الذي بعث الله رسولا وزيد يعني ويمنع وقد
سبق لكن فيما سبق ذكر بيان الحال العامل وهذا لبيان حال معمول فلا تكرر وحذف
فعله لقيام قرينة مقابلة نحو زيد لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا او حالية
نحو مكة لمن يتهب اي تريد مكة ويجب كما او قريبا كما بين في المطولان ^{النص}
الثالث من الثلاثة عشر المفعول فيه قدومه كونه لولم مدلول الفعل في الجملة
وهو لم ما اي شيء فعل فيه اي في ذلك الشيء مضمون عامله والمتبادر عامله الذي
في تركيبه ولو تقديرا فعلا او شبهه او معناه والضمير وان كان مسبوقا بالضمير
الرجوع الى الموصول راجع الى الهم بقرينة ان العامل عامل في اللفظ فيخرج يوم
في قولك يوم الجمعة ضربت فيه بالرفع فان يوم الجمعة وان فعل فيه الضرب الاله
ليس مضمون عامله وخرج ايضا يوم الجمعة يوم مبارك لانه ما فعل فيه مضمون
عامله في تركيبه لكن في اليوم في ضرب اليوم لانه يصدق عليه انه لم ما فعل
مضمون عامله الا اذا اقل الهم بالمنصوب بقرينة المقسم وخرج من ردت او فضل الله
يوم عرفه فان الشهود والفضل وقمع عليه لاقية من زمان او مكان بيان

على البناء للمفعول

للموصول وتنوع له وقال الرضي وعند الخليل ان المصدر يقيم مقام الزمان من
 غير انهما مضافا لما قبلها فكيفهما لو لم يكن الفعل وما كان المفعول فيه عنده
 اعم مما فيه حرف الجزاء لفظا كما عند ابن الحاجب قلنا ونظير نصبه ولم يقل ونظيره
 وعند الجمهور تقديره في شرط كونه مفعولا فيه لان ما جاز في الجزاء مفعول به غير صريح
 عندهم لفظا اي نصب لفظا او من حيث اللفظ ان لم يمنع مانع من اللفظية
 كما في الظروف المبنيّة والمجرور في الاحتياج الى الشرط تقديره في وقد شرط
 تقديره في بحث حرف الجزاء ويجوز اي لا يمنع تقدّمه اي المفعول فيه على ما ملأ
 ويجب اذا تفهم ما يقتضيه الصدق نحو ان صليت ومنى تحسد تمليك ولو
 كان العامل معنى فعل محو طرف مستقرا ولا يجوز ان يجره انفا كما يجوز ان يجره
 في ذم في الفعل ونحوه او في حذفه اي المفعول فيه مطلقا بقرينة وبدونها
 وحذف عامله بدون شريطة التفسير او بها بقرينة نحو يوم الجمعة لمن قال مني
 سرت اي سرت يوم الجمعة ويوم الجمعة صليت في يوم الجمعة اي صليت يوم
والمنصوب الرابع المفعول له فله لانه سبب باعث على الفعل ولانه اذا حذف منه
 اللام يشبه المفعول المطلق حتى علة الرجحان منه وهو ما اي متى فعل
 لاجله اي لاجل حصول نحو قطع عن الحرب جينا او تحصيله مثل ضربت انا
 مضمون عامله في تركيبه اي عامله فلان قوله القاديب مشرحة وقولنا القاد
 ضرب زيد لاجله لانه ما فعل لاجل القاديب مضمون عامله الذي في تركيبه وشر

نحو صليت يوم الجمعة
 نحو صليت في المسجد
 نحو صليت في المسجد
 نحو صليت في المسجد

وشرط نصبه لانه مفعول لفظا لا محلا تقدير اللام وقد شرط تقديره
 ايضا في بحث حرف الجزاء ويجوز ولا يمنع تقدّمه اي المفعول له على عامله وفي
 مثل كيمه عصبت يجب ولا وجه فيه وفي ما تقدم لتقييده بعدم كونها نائب
 الفاعل لان الكلام في المفعول فيه وله الاصطلاحين فلا يتنا ولا له وتركه
 مطلقا اختاره على المنفذ اشارة الى الخطاطة ويجوز حذف عامله بقرينة
 مقابلة نحو نادى يا منى قال ضربت زيدا اي ضربته ناديا او حاله مثل ناديا
 عند من لا يهتد بالحرف والمنصوب الخامس المفعول معه الطرف نائب الفاعل
 كما خواتمه ورقد تقديره للزوم نظير قوله كانه مشغول بالاعراب المحكي وهكذا
 كل لازم الظرفية كما في لقد تقطع بينكم كذا في شرح الحافية للفاضل العصام
 وليس مراده الله تعالى لانه لم يزم نصبه بالاعتذار من بقائه نصبه لانه قري
 لقد تقطع بينكم بالرفع وقد سبق وهو المذكور اي المنصوب الذي ذكر فلا
 يدخل كل جمل وضيقه بعد الواو يخرج من المنصوب ما عد الخال بالواو
 وخارج بقوله لمصاحبة معمول عامل من اضافة المصدر الى المفعول له اي
 الى معمول عامله او الى فاعله اي لمصاحبة معمول عامله اياه نية بقوله معمول عامل
 على ان المصاحبة لليلزم ان يكون فاعلا لانه معنى حسبك وزيدا درهم كفاك
 وزيدا درهم كذا يلزم ان لا يكون موافقا للمفعول في الاعراب فلذا اتفقوا
 على ان كذا وضرب زيدا وعمل معطوف بواو لمصاحبة لا مفعول معه وكذلك

نحو نادى يا منى

على بقرينة من فوهة الفاء

نحو جئت وانا ركبت

اي المفعول معه
 لمصاحبة ما

كل ما كان في
الشيء من الشيء

مشبهها ومشيها به في كل يليه ومثله هذا بشارة اطيب منه رطباً وهذا
مطلق مذهب يسويه ولجاز الاخفش تقديم الحال على العامل الظرف اذا
تقدم على الحال ما صاحبه نائب عنه مثلاً او غيره نحو زيد قائماً في الدار
ومرت زيد قائماً في الدار ولجاز ابن بريهان تقديم الظرف على العامل الظرف
مطلقاً نحو في يد كتاب زيد في الدار وفيه كتاب في البيت وغير الظرف
من العامل المعنوي لا خلاف في انة الحال لا تتقدم عليه وكذا اذا كان الحال
جملة مصدرة بالواو فلا يقال والشمس طال العجائب في زيد عاية لاصل الواو
حتى اذا كان صاحبها نكرة محضة يجب تأخيرها عنها هكذا قالوا وكذا
في معنى اللبيب على جواز ولا على ذي الحال الجوز وما جرف الجوز او الاضافة
لا تراث تابع وفروع لذي الحال والجوز لسدة امزاجه مع المراكب كانه
جزء الخبر منه لا يجوز تقديمه عليه فلذا اتا بقوله هلا مذهب يسويه واكثر
البصريين ونقل عن ابن كيسان وافي على وابن بريهان الجواز اذا كان مجزواً
بحرف الجر فمسك بقولهم ولا سلتناك الاكافة للناس وقالوا ان حرف
الجر من تامة العطل فاذا قلت ذهبت راكبة بهذا فكانت قلت اذهبت
راكبة هندياً وقال الدماميني يجوز تقديم الحال على المضار واليه الاتفاق
اللفظية نحو هلا ملتوتنا شارب التسويق فلا يقل مرتت جالساً يريد
ولو كان صاحبها اي الحال نكرة محضة اي لا يكون فيه شائبة التعريف

على ان يكون قائماً حالاً من ضمير في الدار التي
هي حال ايضاً

واشار الخالي الى الجملة وبسببه كثرة
معارف التمثال

تقدم الجواز واقدم الحال على الجوز
الشارح العزير
بلسانه الذي

تدبره

التعريف بان يكون مخصصة نحو جاتي رجل عالم راكبا او نكرة ومعرفة نحو
جاتي رجل وزيد راكبين فانه لا يجب التقديم وجب تقديم الحال على الجواز
جاتي راكبا رجل بالاسم والاعراب ورفع الانتباه بالصفة منقوض الحال
عن النكرة المخصصة فانه لا يجب تقديمه وقد يجب التقديم اذا كان صاحبها
بمبدأ او مفادها نحو جاتي راكبا لا زيد وانما جاتي راكبا زيد او ضيف ذو
الحال في الضمير متعلق بالحال نحو لقيني شاتم زيد لخواه والاصل الاكثر في الحال
ان يكون مفرد الحصول المقصود به وخفة وقد تكون جملة كدلالة على
الهيئة خبرية تحمل الصدق والكذب لدلالةها على تبين مضمونها والمقصود
من الحال تقييد مضمون العامل فيمكن في الخبرية ولا يمكن في الانشائية
التي لا تدل على تبين مضمونها وفي الرخصة قد يقيم الجملة الحالية مقام المفرد
ويظهر اعراب الجملة في الجوز الاول ويلتزم تنكيره لقيامه مقام الحال نحو
بعته يدايد واذ كانت جملة وهي لا استقلالها لا تقتضى ارتباطا بغيرها
ولا بد فيها اي في الجملة الحالية من رابط يربطها بصاحبها وهو اي الربط
الضمير فقط اي فانتبه عن غيره في المضارع المثبت اي في جملة صلها لا
المضارع الغير المنفي الخالي عن السين ووقف فانه لا يقع حالاً اذا تصدق
بشيء منهما لم يشابهه لام الفاعل فالرابط فيه ضمير لا غير ونحو قمت و
اصتك وجرته وقولهم حكاية عن موسى لم تؤذونني وقد تعلمون اني
لا الصلة بالذم او منق ٢٢

ان يكون مفرد الحصول المقصود به وخفة وقد تكون جملة كدلالة على
الهيئة خبرية تحمل الصدق والكذب لدلالةها على تبين مضمونها والمقصود
من الحال تقييد مضمون العامل فيمكن في الخبرية ولا يمكن في الانشائية

قوله ارفع تقدم اعرابه مبتدأ
وبدء ظرف مستقر خبر والجملة
منصوب افظا
الظهور في
الجزء الاول

الضامير فقط اي فانتبه عن غيره في المضارع المثبت اي في جملة صلها لا
المضارع الغير المنفي الخالي عن السين ووقف فانه لا يقع حالاً اذا تصدق

بشيء منهما لم يشابهه لام الفاعل فالرابط فيه ضمير لا غير ونحو قمت و
اصتك وجرته وقولهم حكاية عن موسى لم تؤذونني وقد تعلمون اني

رسول الله مول يتقد برالبتداء اي وانما صدك وانتم قد تعلمون او يجعل
 الواو للعطف ولو قيد المصارع بكونه عزيا عن قد كما في كلام بعضهم
 لم ينجح الى التاويل في الثاني وقال القاضل العصام ينبغي ان يكون الحكم اكثر
 نحو جاني زيد بركب او الضمير مع الواو معطوف بحسب المعنى على قول فقط
 كانه قبل وهو الضمير بلا واو او مع واو لان الضمير للربط والواو للححتاج
 للجملة التي زيادة ربط الواو وحده اي مفرد عن الضمير لدلالة الهم على الربط من
 قول الامر او الضمير وحده اي مفرد على الواو لوجود اصل الربط في غيره
 اي غير المضارع المبتدأ وهو المضارع المنفي والماضى المبتدأ او المنفي والجملة
 التامة المنبثية ^{او المنفية} فيها خمسة انواع فاذا ضربت في الثلاثة من الروابط وهو
 اجتماع الضمير مع الواو وانفاده واو صار خمسة عشر لكن الغالب
 في الجملة التامة الواقعة حالا منبثية او منفية وكذا جملة ليس لعدم دلالتها
 على الزمان على الاصح فكانت كالاسمية للنفية الواو مع الضمير او وحده
 لقوة استقلالها لدلالة التامة على الثبوت فتكسب ان يكون الربط قويا لا في الحال
 المؤكدة فاتها بالضمير وحده نحو هو الحق لا شك فيه وانما زيد في ربط الجملة
 التي وقعت خبرا او صلة او صلة لان الجملة الخالية فضلا يتم الكلام بدونها
 فظهر استقلالها فاحتاج الى مزيد رابط وامثلتها نحو جاني زيد بركب
 او بركب او ولا بركب عمرا ونحو جاني زيد بركب او وقد ركب او وقد ركب

المعاني
 في الاصل
 في الاصل

المعاني
 في الاصل

المعاني
 في الاصل

ركب عمرا ونحو جاني زيد بركب او وما ركب عمرا ونحو جاني
 زيد هو اكب او وعمرا اكب او وهو ركب ونحو جاني زيد ما هو اكب او
 وما عمرا اكب او وما عمرا اكب او ويجوز تعدد الحال كالخبر فان اجتمعت
 على دي الحال واحد تسمى مترادفة وان كان المتأخر حال من المتقدم تسمى
 متداخلة نحو جاني زيد ركبنا حكا وحط فاعمله اي الحال لفرقة مقابلة
 نحو مكنا لمن قال كيف جئت اي جئت ماشيا او حاله نحو راشد امهديا
 لمن قال اريد السفر او لمن تريتالم اي سر راشد امهديا الراشد السداد و
 والهداية الدلالة على الطريق والراشد قد يكون مهتيا وقد لا والمهدى يكون
 راشدا وقد لا ويحتمل ان يكون مترادفين ومنتد لخير ومنتد عرض للزوم قد في
 الماضي المبتدأ اعتمادا على شرفه او ذهابا الى المذهب الاخف من الكوفيين من عدم
 لزومه والنقص **السابع التمييز** ويقال للمتميز وهو في اللغة التمييز وفي
 الاصطلاح ما اى لم ينسب وحيث انه لا يكون الاكثرة يرفع الابهام ولم ينجح
 الى ذكر المستقر لانه لا يخرج صفة المنتسب نحو رأيت عينا جارته والتواضع
 عند الخلقة في الجنس عن ذات خرج به الحال لانها ترفع عن صفة في صلاحها
 بل كورة تامة باحد الاثني الخمسة المذكورة في بحث الاسم التام وقد سبق
 بيانه فلا حاجة الى ذكر مغالاة او عن ذات مقدمة تنويح للتمييز في نسبة في جملة
 والتمييز فيه اما عبر او عرض والعين اما خاض بالمتصعب عنه كالنفس

اي الرشيد بمعنى السداد

المعاني
 في الاصل

المعاني
 في الاصل

وانواع المشتى سبعة

الاول

مشتى متصل بعد الموجب نحو ما جاء في القوم الازيد واجب النصب

والثاني

مشتى متصل بعد غير الموجب نحو ما جاء في القوم الازيد جائز النصب يختار الرفع

والثالث

مشتى مقدم بعد الموجب جاء في الازيد واجب النصب

والرابع

مشتى مقدم بعد غير الموجب نحو جاء في الازيد واجب النصب

والخامس

مشتى منقطع بعد الموجب نحو جاء في القوم الاحمار واجب النصب

والسادس

مشتى منقطع بعد غير الموجب نحو ما جاء في احد الاحمار لا واجب النصب

الاول هو القوم الازيد الموصوفين
فان العامل في المشتى منه
الا يستلزم في المشتى
مقتضى الابقاب
مقتضى الابقاب

ويبدأ بغيره ولا يقع بعده الا ان المفتوحة حال كونه غير مخرج
في المصنف لعدم دخول في الواقع والمتعد والمذكور وكان من جنس نحو جاء في القوم
الازيد اذا عرف خروج زيد عن القوم قبل الاستثناء بان يدل قرينة على اليراد
بالقوم ما علا زيدا او لم يكن نحو جاء في القوم الاحمار اي لكن حمار لم يجي
وللمشتى المطلق وهو المذكور بعد الا واحد اسواتها محالنا قبلها
وانباتا فيم القسمين والراد هنا ما صدق عليه هذا المفهوم العام من افراد
القسمين لان المقام مقام بيان الاحوال وهي للاخر او منصوب وجوابا لمقتضى
لقول ويجوز فيه النصب ان كان مع الاحتمال المذكور بعد احوالها فانه
في بعضها مجرور وفي بعضها غير مفيد بل يجب الكلام غير المتفرد صفة
الاوبد ارضه قبل تحقيق لان الصفة لا يكون بعدها المشتى وقول بعدها
متعلق بخبر كان وهو قول في كلام موجب او حال من ضميره على ذهب اللغوي
وابن البرهان قدم عليه ليشارة فيه المعطوفان على خبر كان لان المعطوف
على مقيد بقيد متقدم بغيره لا محالة والراد بالموجب علم يمكن التفهاما و
نهيته ونفيا صرحا او مؤولا مثل فلما جاء رجل الازيد وقوله في قوله الا قليل
اي لم يطبعوا تام اي مذكور فيه المشتى منه اذ لو كان في غير الموجب لختير فيه
لبدا ولو لم يذكر المشتى لكان معولا على حسب العوالم ووجوب النصب في ثبات
بالاستقراء وعلوه بوجوه والعامل فيه ما هو عامل في المشتى منه عند الصيرين

البرين بنو سوطا لا تتعقد بالعامل معنى وقد جاء بعد تمام الكلام فتشابه
المفعول وعند المبرور الرجاء العامل الاقناب معنى الاستثناء نحو جاء في القوم
الازيد وكان بعد الاقناب ما علم المشتى منه ولو كان في غير الموجب فهو معطوف
على قول في كلامه موجب بقوله بعد الاقناب فتوجه النصب فيه
الاستقراء وقد تعذر فيه البديل بتفديده نحو ما جاء في الازيد الحد واعلم انه لا
يجوز تقديم المشتى على العامل والمشتى منه جميعا فاذا تقدم على المشتى
بما عر عن العامل نحو ما جاء في الاقناب واذا تقدم على العامل بتأخر عن
المشتى منه نحو القوم الازيد ما جاء في الاقناب ولا يجوز الاقناب جاء في القوم كذا
في الرض او كان بعد الاقناب والناصب فيه الاكونها بمعنى لكن كما مر
نحو جاء في القوم الاحمار اي لكن حمار لم يجي والمخير عند كثير او قل
لا يحذف نحو قولهم مع الاقناب يونس ما امنوا وكشفنا عنكم عنهم عند
الخرى وجعله سبويه منصوبا بالعامل قبله كما مشتى المتصل والموقع
الجهر سور لانه للاستدراك مثل لكن فجعل عمله كما مر في بحث العامل او
اذ كان بعد خلا او بعد عدل كان تبيها من اول الامر على ان ما بعدها
من جنس ما قبلها في استعمال الاكثر وهو استعمالها فاعلا او بعد ما خلا
وما عدا اوله ولا يكون ونصب المشتى بعد هذه الافعال ليس على الاستثناء
بل به الافعال لكن في خلا ينز الخافض لانه لازم نحو خلا عنه او لا

واقف في سياق النفي وكل ما هو واقع
في سياق النفي فهو
متعدد معنى

بين بيان

او بتضمين معنى وقد سبق ان الاستتار في هذه كلها واجب والمستأثرا
 كلام الفاعل من الفعل المتكلم او مصدره او بعض مضاف او مطلق الا انه
 في ليس ولا يكون للمصدر وعلى الجمل النسب على ما لا يتناول المصدر بل الفاعل
 في ما خلا وما عدا او الظرفية فيهما بتقدير مضاف اي زمان خلق بعضهم
 او لا تقدير ولا يبعد ان يقدر الزمان في الجميع فيكون تقديره خلا زمان
 خلا زمان كما في قوله تعالى قد يري زمانا او يستغنى عن توجيه التزام
 حذف قد بانه لكونه في مقام الالم يحسن اظهار لانه لا يدخل على الآ
 يجوز فيه اي المستثنى الذي بعد الا وهو المتبادر والحكم مخصوص به وبالظن
 الى هذا كان ينبغي ان يذكر هذا الحكم قبل قوله لو كان بعد خلا الا انه اراد
 ان يجمع صور وجوب النسب فاخره بالنسب على الاستثناء ويجوز ان يبدل
 اي كونه بدلا لخرائه بخيار لان النسب مما خرف فيه وان كان مرجوحا
 كما في كلام غير موجب اذ في الموجه يجب النسب على ما عرفت ويعرفه
 الموجب بعرف غير موجب والمستثنى منه مذكور والم يذكر فيه حتى نحو
 ما جازى القوم لازلوا الا زيد ويعرب اي المستثنى بعد الاعلى حسب العوامل
 اي على ما يقتضيه العامل حسب علميته لا حسب توطئه الا اذا كان المستثنى
 غير مذكور وبهذا يختص هذا الحكم بغير موجب لم يقيد به لانه كما يكون في
 غير موجب نحو ما جازى الا زيد يكون في الموجب وان كان قليلا نحو زيد

تنزيل المصدر منزلة الظرف

لان البدل نفس المستثنى لا المضاف اليه ولا وضع البدل

واقول بيان

يدخل الجنة الا كما في ويستمر هذا عند النجاة الاستثناء المفرغ بمعنى المفرغ له والمفرغ
 في الحقيقة هو العامل ويجوز في جميع معمولات الفعل المصدر المؤكد والمفعول به
 واقول قولنا ان نفل الاطبا بالاطنا عظيمما نحو ما ضرب الا انا وما ضرب الا زيد
 وما ضرب الا زيد وما ضربت الا يوم الجمعة وما ضربت الا ناديا وما كان قائما
 الا زيد وما كان زيدا قائما وما طالب زيد الا نفسه وما جازى زيد الا كما وبها
 في المبتدأ والخبر ايضا نحو ما فاقم الا زيد وما زيد الا فاقم والمستثنى مخفوض اي
 جبرور كونه مضاف اليه بعد غير وروي بكسر السين في الاكثر وجاز ضمها مع
 وهو بفتح السين في الاكثر وجاز ضمها مع الممد وبط حاشا والاولى اعادة بعد
 هذا ليدل على ان قوله في الاكثر قيد فيه فقط وهو استثناء جرح وهو
 مذهب سيويه ومن تبعه واكروا فعلية الاعلى السندوذ فقيل النسب على الله فقل
 مستغنى فاعل مضموم ومعناه تنزيه المستثنى عما نسب اليه المستثنى منه نحو ضرب
 القوم عمرو وحاشا زيد اي نزهة الله تعالى عن ضرب عمرو وفعلا الاخفش ثارة
 فعل وثارة حرف جر ويجوز اللام بعد ما دليل فعليتها وقال ابن مالك دليليتها
 كالشونين فهو مصدر بمعنى تزيدها وقال الرضي فالاولى كونه مصدرا في جميع
 المواضع والبر للاضافة وقول التنوين في حاشا لانه لعله على غالب استعمال
 وبعد عدا وخلا في الاستعمال الاقل وهو استعمال حرف جر فكثر النسب بعد هما
 كما تقدم ولا عزاب للحر وفي اعراب سوى وسواء النسب على الظرفية ابدا لانهما

حاشا زيد
 حاشا زيد
 حاشا زيد

بمعنى مكان في الاصل ثم استعير المعنى البدل ثم الاستثناء وقال الكوفيون
 خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعها ونصبها وجعلها في قولها صرح
 لفترة وأمسى وهو غيران ولم يبق سوى العدة وان دناهم كما دناوا اي غير
 العدة وان فاصل غيران يكون صفة لدلالة على ان ميم وصفة مقبلة وهي المفاصلة
 وكثر استعمال هكذا نحو جاني رجل غير زيد ويجعل على خلاف الاصل على التثنية
 في معناها لمناسبة بينهما لا لتماها على مفاصلة شئ في استعمال في الاستثناء ويعرب
 فيه كاعراب المثنى بالا على التفصيل المذكور فيه من وجوه النصب جواز واختيار
 البدل والاعراب على حسب العوامل لان اعرابه كان قد خول انتقل منه اليه لا محتمة
 فلما كان اعرابه من ملخول وجب نصبه في كلام تام او مقدا او منقطعا وفي
 غير موجبا يختار البدل وفي غير تام يعرب على حسب العوامل نحو جاني القوم
 نحوون لفظ مستثنى عن القوم ^{بجده} وما جاني غير زيد وما جاني غير زيد واصل التثنية
 اي الراجح الكثير فيه معنى الاستثناء ولذا كثر استعماله ويجعل على غير قليلا في الصفة
 للمناسبة المذكورة اذ انعترا الاستثناء المتصل والمنقطع لعدم معلومية ^{الاستثناء} واللام
 حرف لا يقبل الاعراب فيكون ما بعدها صفة لفظا باعراب استحققة ^{الاستثناء} الا فالصفة
 في التحقيق الا لا مدخولها فلذا لم يلزم المطابقة بينه وبين موصوفه ^{الاستثناء}
 لتعذره وهو يكون في الجمع المنكر الغير المحصور نحو قوله لو كان فيهما اي
 في السماء والارض الهبة جمع الم منكر لا يدل على محصور الا الله لفسدنا
 تعدد

اقوله صنفنا عن بني ذهل وقدنا القوم لخوران ^{عسى الايام ان يرجع قوم كالذي كانوا}

معلومية دخول المستثنى
 وعدم دخول المستثنى
 ولا بد فيهما من العلومية

اي متصرفا كمن ماشاء في
 السماء والارض

اقوه
 سان

لفسدنا اي خرجنا عن الانظام اي غير الله فحمل ورفع ويكون في المعرفة اي بنا
 مثل جاني الرجال الا زيد حيث لا عهد والانتزاع فلا يدل على الدخول ولا
 على عدمه فيتعد الاستثناء ويكون في الجمع نحو جاني رجال ان الا زيد وقد يكون
 في المحصور نحو جاني مائة رجل الا زيد ^{تغير} والنصب ^{التاسع} خبر باب كان اي الافعال
 الناقصة دلت على معنى القرب ولم تدل وامره اي خبر كان كما مر خبر المبتداء
 في اقسامه واحكامه وشرائطه ويجوز تقديمه معرفة اذا وجد الاعراب لفظا
 في احد المجرورين لعدم الاتساق بخلاف خبر المبتداء لا اتحاد اعرابها فلا يد فيه من
 قرينة نحو نونا بنو ابنا لنا بتقديم الخبر لان المقصود الاخبار بنبوة نبي الابداء
 وفي نحو زيد المنطوق لا يجوز لعدمها ويجوز حذف كان لكثر استعماله ^{عنه}
 لعدمها عند قيام قرينة نحو الناس مجزئون باعمالهم خير افعالهم وان شئت
 ويجوز في مثله وهو كون كان بعد ان معلوما فاعلم ظهور مرجعه او بذكره
 كان تقول ان علمهم خيرا وقد يقال محي ان بعد لم يصح فيه تقدير ظرف ولا فتعديان
 فيه النصب نحو سير كما سير ان ركبا فركب فانه يتعديان فيه النصب الا قول
 اي ان كنت ركبا فان اركب بعده فاء بعده لم اربعة اوجه نصب الاول ورفع
 الثاني كما ذكر وهو اقوال لقله الخندف اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خيرا ^{عكسه}
 نحو ان كان في عمله او مع عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا وهذا اضعف الوجوه
 لفقد العلة المذكورة ونصبها اي ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا

يجب العكس
 بنونا بنو ابنا لنا
 وقوله بنونا بنو ابنا لنا
 عمل التقديم فيها عند وجود
 فتعديان التماس لكن في خبر كان يصح
 تدفع التماس الاعراب في خبر
 التماس فان لا في خبر
 من قرينة
 خارجة
 اي مثل هذه الصورة وهي ان
 ان اسم فاء
 بعد
 حان
 من نحو اطلعوا العلم والدين القسرين اي
 كان العلم بالدين ونحوه فان
 لعل اي وان كنت
 لعل

ورفعها ان كان في عمل خير فجزاه خير وقد زيد الوجوه على الاربعة اذا
رجع ضمير كان الى مصدر متعل به جرح في الجرح خواله مقتول ما قيل به ان سيفه
جرحها على الخذف وابقاء الجرح ورجوعه ولا وهذا اذا نادى ولذا لم يتعمد ضواله
في المتن ويجب الخذف ان فسر كان خوان خير امكن فسهل او عوض عنها ما
الزائدة نحو ما انت منطلقا انطلقت بكسرة الهزرة او كنت ويجوز فتحها بتقدير
لان كنت **والمنصب العائنه** لم يأت في اي الحروف المشبهة بالفعل فلا حسر
في الترتيب حيث جمع بين منصوبك الحروف ولخرها لضعف عاملها وقدم
منها معول ما هو مشبه بالفعل التام ثم معول ما يشبهه بالمشبه لانه فرعها فينوب
مغلة اتصال ثم ذكر معول ما هو مشبهه بليس لان افعال الناقصة على ان لا تنفي
الجنس لا على المعنى ليس بل على الاختصاصه ببعض اللغات دونه وهو
كل مبتدأ لكن يصح ان يقع نكرة محضة ولو مع تعريف الخبر ولا يجوز حذفه
بخلاف المبتدأ الا لضرورة الشرح ولا بد من استثناء ضمير الشأن فانه يجوز
حذفه ان لم يلم فعل صرح ذكره في الامتحان **والمنصب الثاني** لم تنوع الجنس
ولما بعد هذه ثلاثة احوال نصب وفتح ورفع فاطمحة ان ما سمي بهذا
الغنوان لا يكون له عمل فيه مع نفي ليس وهو المنصوب والمفتوح واما ما
هو مبتدأ فلا وجه لتسميته به نحو لا غلام رجل جالس عندنا وقد مر ولا
رجل في الدار ويصح وقد حذف لم لا عند وجود الخبر كما يحذف الخبر عند

ان كان قبله بسيف
فكان قائدا بسيف

مثل ولكن ربحي غلظ المشافراي
وكذلك

عند وجود الكم ولا يحذفان معال لا يلزم الا بحافا واما نحو في جواب
هل قام زيد فليس هذه بل قائم مقام الجواب وهو لم يقم نحو لا عليك اي باس
عليك **والمنصب الثاني** عن خبر ما ولا المشبهة تين بليس وهو مثل خبر المبتدأ
في كونه مفرد او جملة ولزوم العائد في الجملة وغير ذلك الا ما خصت به والمنصوب
الثالث عشر من ثلثة عشر المضارع الداخلة عليه احدى النواصل الاربعة نحو ان
يضرب ولن يضربا ولن يضربن **واما المعول المحرور** من انواع المعول بالاصالة فا
فان كان من النوع النوع الاول المحرور بحرف الجر وقد مر بيانها في بحث حرف
الجر والنوع الثاني المحرور بالاضافة معه معنوية او لفظية ولا يجوز تقديمه
اي المحرور بالاضافة لانه كالجرح الاخير من المضاف لانه من حيث انه
مضاف لا يتم الا بالمضاف اليه واقضى اتصاله بشروطه كما مر ولا تقبل
معول على المضاف لانه اذا لم يحجز تقديمه فهو اولى لانه تابعه وقد عرفت
فما تقدم ان الحال من المضاف اليه بالاضافة اللفظية يجوز تقديمه عند
البعوض الا انه ليس تاما نحن فيه لان الكلام في المضاف اليه ومعول ثم ان عبارة
المتن هكذا ولا يجوز تقديمه ولا معول كما يسقط لفظ تقديم من جانب
المعطوف وظاهره مخالفة مذهب العلماء البصرية لان الظاهر ان العطف
على المضمر المحرور فيجب اعادة الجارة فاضطر الى التحمل اما جملة على مذهب
الكوفيين من انه لا يلزم اعادة الجارة ويحذف المضاف وابقاء المضاف اليه

مثل نعم في المشبه

على الرفع على الندور مثل يريد الاخره بالجر فالعطف ليس على الضمير بل على المضاف
والمعطوف والمضاف المقدم او يانه منصوب معطوف على الضمير لكن لا من
حيث انه مجرور بالاضافة بل من حيث انه مفعول التقديم كما في قولنا
تسألون به والارحام على قراءة النصب على بعض الوجوه او مرفوع
معطوف عليه ايضا على انه نائب الفاعل او على تقديمه بحذف المضاف واقامة
المضاف مقامه في كل وقت الا وقت ان يكون المضاف لفظا غير فيجوز
تقديم مفعول المضاف اليه عليه نحو انما يريد ان يتركه بكونه بمعنى الاضرب لان
فيه معنى النوع حتى يؤكد بلا كما في قوله تعالى غير المعصوب عليهم ولا الضالين
وما بعد لا يعمل فيما قبلها ^{من} ثم انما يريد ان يتركه كما اطلق جواز التقديم
على الغير في عامة كتب النحو لكن في معنى اللبس بالبدل لا خصوصه بصورة
جواز قيام لامقام غير قال ولو قلت جاني غير ضارب زيد لم يجز التقديم
لان لا لا يتحل مكان غير والحق ما قاله الجمهور لان اعتبار شئ مع شئ لا يلزم
ان يكون في الوجوه كلها ولا يجوز الفصل بينهما اي المضاف والمضاف اليه
بشيء ^{بالنفي} السبعة غير المنع من العرب فيجوز الفصل به ولا يقاس عليهم اي على
ما يحكي القياس عليهم فيما لم يسمع ولمسموع مفعول المضاف ومصطلح
او غيره وظرفه والجار والمجرور والقسم قراءة ابن عامر زين لكن من الشكرين
قتل اولادهم شركاءهم بنصب الاولاد وجر الشكر كما هو قراءة والاختصاص لله

مفعول ثانٍ والاضافة الى المفعول الاول

الله تخلف وعنه ^{رأى} بنصب الوعد وجر الرسل وكقوله ترك يوما نفسك
وهو اسع في ردائها وقوله عليه السلام وهل انتم تاركوني صاحبني
هذا غلام والله زيد قال الرض الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور
غير عزيز ويغيرها عزيز قليل ولا يجوز الفصل بينهما بشئ في الظهيرة الا بالظرف
كقوله لله رب اليوم من لانه لا تساعهم في الظرف واكثر اكثر النجاة الفصل با
بالمفعول وغيره في السعة قالوا ما نبت في القراء من الشواذ والفصل
بغير الظرف في الشعر اصح منه بالظرف والاكثر ان يورد الكلام بجميع اجزائه
حتى المضاف وقد حذف المضاف بقرينة وحدا او اكثر فيقوم المضاف اليه
الاخير مقامه نحو قوله بقا فقبضت قبضة من اثر الرسول اي من اثر
حافر فرس الرسول فيعطى اياه المضاف اليه لقيامه مقامه وهو اي اعطاه
الاجواب بعد الحذف القياس الغالب في الاستعمال نحو قوله بقا واسئل
القرية اي اهل القرية وقوله تع يريد الاخره على قراءة النصب وقديمة المضاف
بعد حذف المضاف مجرور بابقاء على الندور في الاستعمال والندور
عن القياس نحو قوله تع يريد الاخره بجر الاخره على قراءة اي ثواب الاخره
وقد حذف المضاف اليه مع قرينة ايضا ولا اصل الاكثر ذكره وينبغي المضاف
على حال وصفه حين كونه مضافا من التجر عن التنوين ونائبه ان يحذف
عليه اي على المضاف ملك اسم من الضروف او غيره اضيف الى مثل المضاف

البه

المحذوف من الاول فيكون الال عليه فيكون كانه مذکور فابقي المضاف على ط
 ولم يعد ما حذف لاجل الاضافة ولم يبين نحو قوله بامور اى عارضاً استر به
 بين ذراعى وجبله الاسد اى ذراعى الاسد العارض السحاب استر به اى
 كون مسرول بالعارض فكان الاصل بين ذراعى الاسد وجبهة الاسد قيل
 ذراعى الاسد كذا في نيران ينزلها القمر وجبهة الاسد اربعة انجم من منازل
 القمر ونحو جئت قبل وبعد زيد او كذا المضاف حال كونه مضافاً الى مثل
 المضاف اليه المحذوف نحو يا نعيم بالنصب يضاف الى عدى المقدر للذلول
 عليه المذكور في نيم على لانه ما دل عليه كان كانه لم يحذف فلم يبين
 ولم يعرض عنه التنوين هذا مذهب المطرد وقال بسببه ان ييم الاول
 الى عدى المذكور والثاني تكرر الاول وجاز الفصل به عنده بين المضاف
 والمضاف اليه لانه ما ذكر الاول بلفظ وحركته بلا تغيير صار كان الثاني
 هو الاول وقام البيت يا نيم تيم عدى لا ابا لكم فلا لقيتكم في سورة عمرف
 والبيت لجر برما عمر التيمى ان يتهجوه فاله اى لا تامركم وانتم ضعفاء لو
 هجاكم لعد لا يوجد لكم من يأخذكم بايدكم فتيقون تحت الهجا اولاً
 ابا لكم انتم اولاد الزناستحقون الهجا لا تتركوا عمر ليجون بليقتكم
 في مكره من قبلي يعنى هجاه لهم ولا اى وان لا يعطف عليه ولا يكرر
 كذلك فينون المضاف عوضاً عنه اى المضاف اليه لعلم ما يجعل

هذا ذكره الرضى لاختاره والمجتمعي
 عبد القادر وقال الفاضل العسما
 تكرر غير منصرف للعلمية والتأنيث
 بالقبلة او العلمية فقط للضرورة
 لجره

ولم يبنون كونه على صورة المضاف

ط
 وقوله لا ابا لكم يا نيمات الالف و ابا
 التشبيه بالمضاف و افاوه معنى
 التخصص وليس عطفاً حقيقة
 كما ذهب اليه ليس عطفاً حقيقة
 والتكرار كونه معرفة ويكون المعنى
 على نفي الالف المعنى والمراد نفي
 للاب ومثله مثل غلامى له

جميع
 ٥١
 ٥٢

وهو إشارة الى كون المضاف الى
 من

٥

منه

تجدد ما في زيد لا غير لى لا يفرز به
 نحو ما في زيد لا يفرز به
 نحو ما في زيد لا يفرز به

يجعل المضاف اليه كالمذكور ان ما يكن المضاف غاية وحسب ولا غير
 وليس غير وليس كل ما لا يكون هذه يحذف المضاف اليه يبنون بل هو محذوف
 بكل وبعض واذا واو ان واى نحو قوله معاً وكلا تينا اورفنا بعضهم
 فوق بعض ونحو جئت و يومئذ اكل واحد وحسب ان كان كذا او يوم
 اذ كان كذا فاذا قطع كل وبعض عن الاضافة فالاكبر تعويض التنوين
 وامتناع دخول اللام فيها وبعضهم جوزوه وقد ينصب كل على الحال نحو اخذ
 المال كلاكونه في صورة المنكر وان كان معترفاً حقيقة لكونه بتقدير كلة
 وان كان المضاف غاية وهي الجبهات الست وقد سبق في بحث حرف الجر
 وانما سمعت غاية لان تمامه كان بالمضاف اليه فلما حذف صار غاية تيم
 الكالم ما وحسب عطفاً على غاية ولا غير وليس غير وهذه مشابهة للقارة
 ولا يرام متوياً فيها اى في الاشارة المذكورة من الغاية وغيرها المضاف اليه
 بل عوض ولو كان منسباً ارب للمضاف مع التنوين نحو تب بعد كان خيراً
 من قبل وكذا الو عوض نحو فساع الى الشراب وكنت قبل اكااد اغض بالماء
 الفرات اى قبل هذا اليوم يبنى المضاف على الضم اما البناء فلشبهه بالحرف في
 الاحتياج واما الضم فلجبر النقصان باقوى المركبات ويؤتى المضاف
 بتأنيث المضاف اليه ان صح الاستغناء به عن المضاف وكان المضاف
 بعضه او بعضه نحو قطعت بعض اصابعه ونحو اجتمعت اهل اليمامة

وقد ذكر لتذكير المضاف اليه نحو روية ^{التي} ما يؤول له الامر معين
على اجتناب التوالي وبضاو النسي يادى ملايسة نحو كوكب الخرقاء وقد
المؤكد الى المفرد نحو لقينه يوم يوم ولبلة ليلة **واما المفعول المجزوم**
من اقسام المفعول بالاصالة ففعل مضارع دخله احد الجوارم المذكورة سابقا
في بحث العامل في المضارع فان كانت الجوارم من غير كلم المجازاة لا يقف
شيئا من الشرط والجزاء وهو اربعة احرف لم وما ولا لم الامر ولا النهي
فان كانت كلم المجازاة اي كلما تقف الجزاء فاهو ان او هما وهو
علاه من احد عشر تقف شرط وهو الجملة الاولى من الجملة الشرطية وجزء
وهو الجملة الثانية منها والشرطية المجموع المتركب منهما نسبت الى الاول و
قد مر وجه التسمية فانما تقف بها لانها تعليق امر امر وتعمل فيها
لان العمل ينبنى على الاقتضاء وتعمل الجزم للتخفيف لطول الكلام اعلم
ان كلم المجازاة لا يكون شرطها الا فعلا والجزاء يكون فعلا وجملة اسمية
فان كانا اي الشرط والجزاء اي صديهما مضارعين بلا م وما لانه لو كان بهما
فالجزم بهما وهو الاصل في الباب للاتحاد اللفظ واللفظ او الاول اي
الشرط فقط عطف على الثاني للتنبيه للتشريك في الخبر اي كان الاول مضارعا
الثاني غيره ملحقيا او غيره قال الفاضل العصام كون الاول مضارعا والثاني
ما ضيا يستعمل لتاثير اداة الشرط في الابدع باخرجه عن معناه مع عدم

ط
الكلم ينفع الكاف وكسر اللام جمع
كلمة وسكون اللام في الغرض نحو الخ

مفعول
مفعول

عدم تاثيره في الاقرب ولذا لم يوجد في الكلام القديم بل قال البعض
لمرجي الا في الضرورة الشعر والمراد من البعض صاحب المغني وقال شارح
الذماني هذا مذهب الجمهور وقال الفراء لا يختص بالشعر بل في قوله عليه
السلام من يقيم ليلة القدر ايمانا واحتسابا يغفر له وقال بدر الدين
في رسالته المسماة بشرف البدر بضياء ليلة القدر الصحيح الحكم يجوز
لشبهته في كلام اوضح الفصحى وكثرة صدور عن فحول الشعراء ولعل الشعر
اختاره فاطلق كلامه بغيره فاهو صفة المضارعين باعتبار الثاني منها
اي كانا المضارع الثاني من المضارعين بلا م وما لانه مانع عن اجزائهم
المضارعين بل المجزوم في الجملة ولا يخفى في العبارة من الفصل بين الموصوف
والصفة باجتناب واهم خلاف اللاد فالجزم بها لفظا او تقديرا
او محلا في المضارعة ولجب لوجود الجازم وقابلية المحل وعدم المنع
نحو ان تخلص وان تعمل فانك تاج ونحو ان تمدمك ونحو ان تنظر
تصغر وان كان الاول ماضيا والثاني مضارعا وهذا الوجه اصل
بعد الصورة الاولى كما اذا كانا ماضيين جاز الجزم وهو الاكثر لوجود
المقتضى وصلاحيته المحل والرفع في الثاني لجملته الماض غير المجزوم
لقطبا بل محلا نحو ان اتيتك اوتيتك وليس اضربك في قولك اضربك
ان ضربتني جزم بل الجزم محذوف بدل عليه اضربك عند البصريين لان الجزاء

كما يد عليه بمشبهه مثال من القرآن
على ما سئل ان شاء
الله

في نقلت كذا ان لا يفتح

لا يتقدم على اداة الشرط لوجوب صدرها فوجوب الرفع لعدم
وعلا الكون في جزاء لفظا ومعنى لم ينجز ولم يصدر بالفاء لقدمه فاضرب
جواب معنى اتفاقا لتوقف مضمونه على وجود الشرط وللذات بالاقتران في
على ان دخلت اللام وكذا اذا توسط بين الجزاء الجزاء المعنوي نحو ضربت
اضربني زيدا وان كان الجزاء ماضيا والشرط ماضيا ايضا او مضارع اي
جملة صدره ماض متصرفا احتراز عن غير المتصرف بمعنى المضارع صفة بعد
لما ضيا اي ليس بمعنى نفسه او مضارعا متفيا بل او لما لا نوالا او ما وسجي
حكما فلا يجوز دخول الفاء فيه كذا بالربط المعنوي لتحويل اداة الشرط
معناه الى الاستقبال ويجزم فيها محلي اذ الاول مبتدئ والثاني مجزوم بغير الرفع
سواء ضربت ضربت او لم اضرب او ما اضرب وان كان الجزاء جملة اسمية نعم
المصدر فاداة الاستفهام ويسمى الكسرة عليها او جملة ماضية بالفتحة كما
في الاسمية اي منسوبة الى الماضي بان يكون صدرها ماضيا او بالتخفيف
الجملة بالماضية ووصف مجال جزئها غير متصرفه وصف الجملة به وصف حال
جزئها الاول اي غير متصرف صدرها او بمعناه والظاهر انه معطوف على
متصرفه والضمير راجع الى جملة ماضية بناويل المذكور فوصفها به وصف
باعتبار صدرها اي جملة ماضية صدرها بمعناه لا بمعنى المضارع ويجوز
عطفه على ماضية بتقدير او ماضيا بمعناه على ان الموصوف مقدم وفي

111
وله بعض النسخ او ما بمعناه فيحتمل ان يكون في الاصل ماضيا مستقلا من قلم
النسخ الاول ملقط وبق مابق او ما موصولة عبارة عن امان فلا
يدح اي حين اذا كان الجزاء ماضيا بمعناه يجمل معترضة من قدا ظاهر او
مقتدة لانها التحقيق مضمون ملخولها فاذا دخلت على امانه تحقوق معناه
فيكون نصا على كون امانه معناه او مضارعا اي جملة صدرها مضارع لم يقل
مضارعية ليعظم اتصافه بقوله مقترنا بالسيان او ووف اول او مالات
الاقتران بهذه صفة المضارع للجملة او جملة فعلية انشائية كما
الجملة الامرية اي المنسوبة الى الامر بان يكون صدرها امرا والامرية
اي المنسوبة الى الاستفهام النهي والانتقاه مية اي المنسوبة الى الاستفهام بان يكون
فيها معنى استفهام قال الرض واذ كان جواب الشرط مصدرا بهمة الاستفهام
سواء كان الجملة فعلية او اسمية لم يدخل الفاء لان الهزة يجوز دخولها
على ادوات الشرط فيقدر مقدما عليها نحو ان كرمك انكر من حانك
قلت ان كرمك انكر مني قال على كرم الله مع وجهه فان فعل الله
ذلك بكم اتوسنون ويجوز حمل هل وغيرها من ادوات الاستفهام على
الهزة لانها الاصل كقوله تعالى قل ارايتكم ان اتاكم غلاب الله بفتنه او هزة
هل يهلك الا القوم الظالمون وقوله تعالى قل ارايتكم ان اخذ الله منكم
وابصاركم وختم على قلوبكم من اله غير الله ويجوز دخول الفاء فيها

لعدم عرافها قال الله ارايتم ان كنت عابينة من زنى وانا في منه رجوة
 فمن ينصرف من الله ان عصيته هذا كلامه وساعده فيه عصم الذين
 حمل كلامه فيه على بيان اقسام الانشائية لبيان اقسام الانشاء
 التي يجيء فيها الفاء والدعائية اي المنسوبة الى الدعاء اي الذكوات والادعاء
 وان لم يكن انشاء في الاصل والتمنيية والعونية والتخضيرية يجب
 دخول الفاء فيه اي في الجزاء لعدم ما يتراداة الشرط وهو قلب معناه الى
 الاستقبال لوجود الاستقبال قبل دخول او عدم وجوده فموجود ارباب
 المعنوي فاحتج الى الربط اللفظي وهو الفاء فيه وقد يجيء مع الجملة التتمية
 اذا موضع الفاء لا التمس على المبادرة كالفاء وقد يسوق الجزم في هذه
 المواضع هو الجملة نحو ان ضربت فانت مضروب مثال التتمية ونحو قوله تعالى
 ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء ^{مثلا الغير المتصرفه من الفعل الناقص}
 فان كرهموهن فعمسى ان تكرهوا شيئا مثالا لها من افعال المقاربة وقوله تعالى
 ان يسرق فقد سرق اخراجه من قبل وقوله تعالى ان في صفة قد من قبل فصدمت
 اي فقد صدمت مثال طامض بمعناه ومن خصائصه ان عدم تحويل اداة الشرط
 معناه الى الاستقبال الا قليلا يحتاج الى قرينة وتقبل غيره الا ان في الرض وتعالى
 فسترضع له اخرى مثال المفروق بالنسبة ومن يتبع غير الامام ديناطن يقبل
 مثال المفروق بل ونحو ان ضربك زيد فما تضربه ونحو ان ضربك زيد فاضربه

كمن يراه التمثيل الذي ياتل من
 كتابه في شرحه
 في شرحه

وفوق الآية وان ارضعن
 لهن فانهن اجورهن وان لم
 يتكلمن بمعروف الآية

سورة
 الطلاق

او فلا تضربه او فهل تضربه وان اكرمتني فبرحمك الله ونحو ان جاءك زيد
 فليته مكرم او فلا تكرمه او فهل تكرمه وان كان الجزاء مضارا بغيرها اي
 بلا هذه الاحرف المذكورة مثبتا او منفيها بلا اي سواء كان مثبتا او منفيها به
 بها فيجوز الفاء لضعف الثاني في المثبت لانه يحتمل الاستقبال قبل
 الاداة ولا وان كان للاستقبال لكنه قد يجرد عنه نحو حيث بلا مال
 مرفوعا مع الرفع رفع المضارع لان الفاء مانع عن الجزم ويجوز حذفه
 مرفوعا مع الجزم نظر الى وجود الثاني في الجملة لانها مخلصه للاستقبال
 نحو ان ضربت اضرب بالجزم او فاضرب بالرفع او لا اضرب او فلا اضرب
 من ذهب كسويه ان كل فعل قابل للجزم فرفعه بتقدير المبتدأ مثل فربوب
 بربه فلا يخاف اي فهو لا يخاف وقال المبرد لا حاجة اليه وارتضاه
 الرض والمضارع انه لا يدخل شيء من التوليد على كلمة الشرط ولا حرفي
 الاكلمة لا فلا يقال ما ان ضربتني ولا ما من ضربني ضربته وانه لا يجوز الفصل
 بين اداة الشرط وفعلها بشيء الا لا ولم في المضارع ولا تقول ان لم يضرب
 او يضرب او قد فعل وانه لا يجوز جعل الانشاء شرطاً وانه قد يدخل
 الواو على ان ولو المستعمل في معان مع تقدم الدال على الجزاء اذا كان نقيض
 الشرط او لى جزائه منه نحو اكرمه ولو تمني فالشتم بعيد عن الاكرام و
 نقيضه وهو المدح او بالاكرام ومنه اطلبوا العلم ولو بالطين فقبل

الو او اعتراضية وقيل عاطفة على نقيض الشرط اى اكرمه ان لم تستمع
 وان تستمع وقيل للحال والمعنى اكرمه والحال انه يستحق فضلو وتقدير
 هذا الخبر الخت من المجهول بالاصالة ولا يشترح في المجهول بالتعبية
 فنقول **واما المجهول بالتعبية** الذي علم فيه بسبب تبعيته للمجهول
 بالاصالة ولا نفهم اذ ذلك من عبارته لم يعرفه فخمسة اى فأنواع خمسة
 بالاعتراض والتمثيل لتعبيره عن بالاصالة بالاول ان يقول هذا والثاني ^{البعور} وكان
 بعده غير المطلوب ولا يجوز تقديم شئ منها اى من الخمسة على متبوعها
 في التسعة وفي الضرورة الشرع يقدم المعطوف نحو عليك ورحمة الله ^{السلام}
 والتاكيد المعنوي نحو يئيت بها قبل الحاق بليلا فكان محققا له ذلك
 الشهر وعاملها اى الخمسة عامل متبوعها هو من ذهب بسببه اما الصفة
 والتاكيد وعطف البيان فلا تها افعالها بها المعنى في متبوعاتها فكانت معها
 كشي واحد فاعتبر انسحاب العامل لها واما البدل فلما كان المبدل منه
 في حكم المسكون عنه صار مكان العامل دخل عليه واما المعطوف فالتد
 كون الحرف ولطمة بين العامل والمجهول هو القيل ووافقه فيه للبر دلالتها
 والزبحشى وابن الحاجب خالفوا من خالف واعرابها اى الخمسة كاعرابه اى
 المتبوع ولو هو ما نحو لست نائما وذا هب بالجر عطفا على نائما ليشوهم
 الجريه كثرته فيه بالياء **النوع الاول** من الانواع الخمسة الصفة وهي اكثر

وقيل انه معطوف على المسكون بالعلية
 جوفه فزور الشعر

اكثر متابعة واستمالاتا وافر فائدة ولا فاقم وهي تابع يدل بهيئة تركيبه مع
 متبوعه على معنى كائن في مدلول متبوعه خرج به جميع التوابع والحال ليس
 في الجنس لا يحتاج الى اعتبار رقيلا لا يحتاجه ويدخل الوصف بحال التعلق
 نحو جاني رجا حسن غلامه فانه يدل بهيئة تركيبه مع الموصوف على معنى فيه
 وهو كونه حسن الغلام كونا مطلقا غير مقيد بزمان النسبة الى موصوفه ونحوها
 عرفت ان لا غير دلالة في التعريف فذكره لبيان مدلول الصفة بحيث
 عن مدلول الحال ولو لم يخرج مثل العجز زيد علمه او وملكه وجاني القوم
 يخرج بمطلقة اذ لا تتم على معنى في متبوعه مقيدة بزمان النسبة لكن قيل
 يخرج من التعريف الوصف لكشف معنى الموصوف نحو الجسم الطويل العريض
 العميق فان المقصود بيان معنى الجسم لا الدلالة على معنى فيه والنعت الموكدا
 نحو نضرة واحدة فان المقصود فيه تأكيد معنى في المتبوع لا الدلالة على معنى فيه
 ويجوز تعدد اى الصفة لانه لا مانع من اجتماع اوصاف متعددة
 في موصوف ولعد نحو جاني الرجل العالم الفاضل الحسيب النسب المهيب الجون
 وصف النكرة الحقيقية او الحكمية كالمعرف باللام العهد الذهني والاضافة
 للعهد الذهني فالواي وصف ذلك اطرفة بكل نكرة دللت على صفة وبكل جملة
 كن خصر ارضه الجملة جملة صدرها مضارع مشبة مثل ولقد امر على اللثيم بسبني
 والنكرة بنكرة تمتنع دخول اللام عليها نحو جاني الرجل منك او خير منك

وقيل يدل بالذات المطلقة

اى فعلية او اسمية ماضية او مضارعة
 ماضية او مضارعة

عدل ورجال عدل بلفظ المصدر ورجال كثير نحو جاني رجل عالم و
 جاء نتي امرأة صالحه ورجلان عالمان ورجال علمون او عالمة ونساء
 مسلمات او مسلمة والثاني اي الوصف بحال المتعلق ببعده في الاولين
 من السبعة المذكورة فقط التعريف والتكبر دون الخمسة الباقية وقد
 علم حاله بالنسبة اليها في جنت الفاعل نحو جاني رجال راكب غلامهم
 وامرأة راكب غلامها ورجل راكبة جاريتها ورجلان راكب غلامها و
 رجال راكب او راكبة غلامهم ولما توفى معرفة التبعية وعلم التبعية
 في الاشياء المذكورة على معرفة المعرفة والتكبر والمفرد والتثنية والجمع و
 والمؤنث وبقوماء على المعرفة والتكبر اراد ان بينهما فقال **والعرف**
 قدما لشرها لكون مفهومها وجوديا ما اى لم وضع وضعها جزئيا او
 كليتا لشيء ملتصق بعينه اى بذاته المعينة من حيث انها معينة وهذه
 الجزئية مدار الفرق بين المعرفة والتكبر فرجل موضوع مفهومه المعين
 بلا اعتبار بعينه والرجل موضوع لهذا المفهوم المعين من حيث
 انه معين وبهذا يفرق بين التكرة والضمير الراجع اليها وبين اسامة و
 والتكبر ما اى لم وضع لشيء ملتصق بعينه اى غير معين على ما رآه الر
 لان التكرة عنه موضوعة لفرد غير معين من افراد الجنس وللجنس من غير اعتبار
 بعينه على ما رآه السيد السند وهي على هذا موضوعة للماهية واعتبار الفرد

على انه يجب انما استدل الى انما الظاهر
 في الاشياء المذكورة على معرفة المعرفة والتكبر والمفرد والتثنية والجمع و
 والمؤنث وبقوماء على المعرفة والتكبر اراد ان بينهما فقال **والعرف**

المفرد من خارج مثل التنوين فرجل موضوع للماهية الرجولية والافراد
 يدل عليه التنوين ثم اراد بيان انواع المعرفة فقال والمعرفة ثلثة انواع
 بالانظر واضع الاسماء لظاهر موضع الضمير بعد المرجع النوايا قول
 المصراة وهي ثلثة انواع لانه اما موضوع لشخص متكلم معين وهو
 ضمير المتكلم مطلقا او لشخص مخاطب معين وهو ضمير المخاطب او لغائب
 معين يتقدم ذكره ولورتبة او بغيره كما اذا دل المقام عليه كما في قوله تعالى
 اتا انزلناه اى القران بدلالة ان المنزل ليس الا القران فدل على راي المحققين
 من المتأخرين قالوا ان انواع الوضع الموجودة في الخارج ثلثة جزئى وهو
 الوضع لشخص ملاحظه ذلك الشخص وهو وضع الاعلام وكلى وهو
 اثنان وضع لشخص باعتبار ملاحظه امر كل عام ولا بد في هذا القسم من
 الموضوع له كما اذا اراد الوضع وضع اذا مثلا يلاحظ او لا مفهوم
 متكلم يتكلم عن نفسه ثم يضع لكل شخص من افراد ذلك المفهوم فالوضع
 كل عام كونه بملاحظه ذلك العام والموضوع له شخص كونه كل شخص
 من شخص ذلك المفهوم العام ووضع لا مركب بملاحظه ذلك الامر
 الكلى كما اذا تصور مفهوم الحيوان الناطق ووضع بازائه الانسان
 فالوضع والموضوع كل عام ووضع انواع المعرفة والمروف من قبيل
 القم الاول من الوضع الكلى الا العلم فان وضعه جزئى كما عرفت وقال

الضمير الى التكرة ومع من الشان

معنى كذا ولا

لنفا او مع

الوضع اربعة اقسام وضع خالق
 والموضوع خالق كوضع الاعلام نحو زيد
 وضع عام والموضوع له عام كوضع
 التكرة نحو رجل وضع عام والموضوع
 خالق كوضع الضمان واسلام الاشياء
 نحو هذا او هو وضع خاص والموضوع
 عام ولكن هذا القسم لا يوجد
 في الخارج كوضع
 صوغ

وقد عرفت ان وضعه كل باختيار امر عام والموضوع له كل جزئي مشخص مما
يتناول الامر العام مثلا ذوا وضعه الواضع لكل مذكر مشارا اليه بالاشارة
للتشبيه بما الحفظ مفهوم المشارة اليه المفرد المذكر المحسوس وجعله الت
لوضعه له وهي مبتداء خبره ذليح ما عطف عليه او خبر محذوف اي السيد
وذا مبتداء خبره للمذكر المفرد وعلى الاول خبر مبتداء محذوف اي هو المذكر
او هي مبتداء وذا مبتداء ثان والمخير منها ولشأنه خبر محذوف اي هو اي دان
تقدمه رتبة او دان في الرفع مبتداء ولشأنه خبره قدم عليه ليكون الضمير قريب
الى المرجع او منها مقدم ودين في النسب والجر والمؤنث تا بقلب الال تا واذ
العادة في الفرق بين المذكر والمؤنث اتيان التاء ولذا جعل اصل البواقي من صيغ
المؤنث وتنتي هو لا غير وذي بقلب الالف ياء للفرق المذكور اذ قد يفرق
بينهما بالياء نحو قنبر بين وقيل هو الاصل لبقا بعض حروف المذكر في هو في
بقلب الالف ياء مبالغة في الفرق وتة وذه بقلب الياء هاء ساكنة في الوقف
والوصل او مكسورة بالياء وكانه اراد بها هاتين التفتين واكتفى بالانعام
وتنهي وذهي بالياء وذا في الحاق التاء لم يذكرها القلة استعمالها ولشأنه تان
رفعها وتين نصبا وجرها وهذا من دلالات اصلها وتا وليجمعها اي المذكر والمؤنث
اولا مدا وقصر ويكتب الواو بعد الهزنة لئلا يلتبس بالي حرف الجر وحمل
عليه الهمزة وتكتب المقصور بالياء لجهالة اصله ويلحقها اي اسماء الال

اي المؤنث

الاشارة حرف التشبيه اراد به هالا شتمها باختصاصها لا واما بالجر ويلحق للا
اشارة الى القريب او المتوسط ولا يلحق للبعيد فيجتمع مع الكاف نحو هذا ك
دون اللام فلا يقال هذا لك ويفصل بينهما او بين اسم الاشارة بانا واخواتها
كثيرا نحوها انا ذوا هاتم اولاء وهاتم هولاء وهاء الثانية تكرار للاشارة
نحو هذا ويتصل بالواو ككاف الخطاب اي كاف تدل على الخطاب ليدل على
حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وهو حرف
لعدم امكن اسميته لانه لو كان اسما لكان معمولاً ولا يمكن لعدم عامله
فيقال في خطاب المذكر ذاك بالفتح وفي المؤنث ذاك بالكسر فتشبهما ذاكما وفي
جمع المذكر ذاك في المؤنث ذاكين والمشار اليه في الكل مفرد مذكر وكذا او مثل
ذا في التصرف مع حرف الخطاب او مثل ما ذكر من ذ البواقي من دان واو لا ووتا
وتان تقول ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاكين والمشار اليه مثني مذكر واو تلك
الى لغزه وتانك الى لغزه فيكون خمسة وعشرين ويجمع بينهما اي حرف التشبيه
وحرف الخطاب لعدم المنع عن اجتماعهما وافادة كل معنى لا يفيد الاخر
نحو هلاك كما يفرد لحد هاتين الاخر نحو هذا ذاك ويقال اي يقول العرب
في كمالاتهم تلك وفي الحق اللام به فحذف الياء للساكنين بخلاف ذلك فان
اللام فيه متحركة بتحريك الكاف بالفتح او الكسر للمذكر او مؤنث ويجوز
تحريك التاء بهما فيكون في ثي ونا فيحصل اربعة واو لاك قال الريح في

ويجمع بينهما قسم نحوها بالذات
الاشارة

الاشارة بتوجيه الاول ان يراد لفظ
والثاني مقناه
مع من الشايع

في اولى بالقر و قال الفاضل العظام فيه انه لو كان كذلك لكتب بالياء وفيه
 انه كتب بالالف لصيرورة الوصل بانصاف الكاف فالوجه ان يجوز
 ان يكون مقصودا وممدودا حذف هجرته وذلك وتانك مشددين
 اي مشددين النون حال كونها للبعيد اي للاشارة الى المشارة اليه ^{البعيد}
 لان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى واذا استعملت في القريب والمتوسط يكون
 بغير من التاويل واختلف في تشديد اذ وتان وبيانها في المطولات من شرح
 الكافية وغيرها **فائدة** ان اسم الاشارة باللام وحرف الخطاب في المفرد
 نحو ذلك والنون المشددة في التشبية نحو ذلك للبعيد وبالهاء نحو
 هذا والكاف نحو ذلك للمتوسط وبغير هذه المذكورات للقريب فيكون استعمال
 واحد منها في موضع الاخر استعمالا في غير معناه كما ان استعمال الكاف في الامر
 العقلي في غير معناه بتزيله منزلة الحسنى في كمال تعينه لكن قال الفاضل
 العصام في شرح التلخيص كثرة الاستعمال كل موضع الاخر اما للحقيقة
 فاذا استعمل هذا مثلا في القرب او البعيد او المتوسط يكون استعمالا في معناه
 وعلى هذا فقس هذا والمذكورات تستعمل في المكان وغيره من المحسوسات
 واما تمم بالفتح وهنا بالضم والتخفيف وههنا وههنا بالفتح والتشديد
 وقد كسر وقد تخرج هذه بمن والى وقد يتصل بها المشددة الكاف دون ^{شدة}
 وشك خطا وههنا لك فلمكان افوضوعة للاشارة الى المكان الحسنى

الحسنى خاصة وتعمل في غيره لتزيله منزلة يقال ههنا للقرب وههنا للمتوسط
 وما عداها من الحائيات للبعيد **النوع الرابع** من انواع المعرفة
 الكسب الموصول اي ما اشهر بهذا الكسب فيما بين النحاة وقد سبق انه من الموضوع
 بالموضع العام للموضوع له الخاص مثلا الذي موضوع لكل معين ^{مشخص}
 بالتصافه بمضمون جملة خبرية معلوم ثبوته عند السامع كما افاده بقوله
 ولا بد له اي للموصول من صلة بمعنى انه لا يستعمل في الكلام الا مع صلة لا
 بمعنى انه يذكر في الكلام ويكون جزء منه بصلة بحيث يستحق الاعراب ^{المجموع}
 لانه ينافي الكسبية لانه لا ينشئ من الكسب يستحق الاعراب بغير جملة سماها وان
 وضع الموصول ما يعتقد المتكلم ان الخطاب يعرفه بكونه محكوما عليه يحكم عليه
 الموصول له مستمرا نحو الذي يبقى خلق الاشياء او في بعض الانتماء نحو الذي
 اكرمني الحكيم مني زيد خبرية لا محل لها من الاعراب لانها ليست جملة الاعراب
 على ما عرفت معلومة للسامع اي يلزم كونها بحيث يعلم السامع مضمونها
 ولو في اعتقاد المتكلم ولزوم الخبرية معلوم من اعتبار مطوئته للسامع
 لان الانشائية لا تدل على ثبوتها حتى يكون معلوما للسامع ولو كان
 الخبرية غير معلومة المضمون له لا تقع صلة وبهذا ظهر الفرق بين الموصول
 والموصوف في ثبوت من تربتم لان الموصول معلوم انصافه بمضمون الصلة
 قبل الكلام به بخلاف الموصوف بمعنى الموصول الانسان المعهود ومعنى

وان كانت العلوئية بتوصيف متكلم
 قوله معلوم صفة متفرد بحرف

الموصوف انسان فيها ضمير عائد الى الموصول وتخصيص الضمير بالذكر اما ما لم يكن
 عن سببه فلا يكون العائد في الصلة الا الضمير واما الله الغالب لانه قد يوضع
 موضعه كالم الظاهر كقولهم يا رب ليلى انت في كل موطن وانت الذي في حنة
 الله اطلع اي في رحمة والا صل ان يكون الضمير ضمير غائب لان الاسماء الظاهرة
 غيب وقد يفيد الختم او الخاطب اذا كان الموصول او موصوفه خبرا
 عن واحد منهما نحو قول علي رضي الله عنه انا الذي سئفت امة حيلة نحو
 انت الذي كرمته وانا اوانت الرجل الذي كرمته او كرمته وذلك لراية
 جانب المعنى واما اذا كان الموصوف او المخاطب خبرا عن الموصول او الموصوف
 فلا يجوز الا الغيبة نحو الذي قال كنا انا ووانت ويجوز حذف اي الضمير كثيرا
 في المفعول نحو هذا الذي بعث الله رسولا اي بعته وقليل في غيره مما
 يجوز حذفه نحو من يعين بلجد لا ينطق بما سمعهم وقول سفا فاصدع بما تؤمر
 اي به ووافق ما انت قاض افاضه وهو اي الموصول الذي وما عطف
 عليهم هو للواحد المذكور واللام حرف التعريف بانفاق بين البصريين والكوفيين
 زبيت لئلا يكون وصف المعرفة بها كوصف المعرفة بالثمة في الصورة
 والاي اسم موصول عند البصريين ولامه زائدة عند الكوفيين والموصول النال
 الساكنة ثم كسرت فاشبع فصار الذي وقد يشدد يا وها ويا التي
 مكسورة او مضمومة حتى توهم انه معرب كاي والقياس ان تكتب باللامين

الكسرة
 بالسين كالتشديد

عائد اللفظ واللام لا يجوز حذفه وان كان
 مفعولا لثمة موصولا للثمة والضمير لحد فظن
 موصولا منها من اللفظ

والواو وصف بغيرها من الموصولات الا
 في الظاهرة

باللامين لكن ترك التنزيل لاميها منزلة تجزي كلمة اذ في اللزوم لام التعريف
 ولشأنه اي الواحد اللذان رفعا والذين نصبا وجرأ وجاء اللذان وكذا
 اللتان في غير الفصيح والاولى كونهما عربيا عند اختلافهما رفعا ونصبا وجرأ
 كذا في الرفع وهو مختار القرعنا وفي تشبيه اسم الاشارة كما مر والجمهور على ان
 منبئية والاختلاف ليس لكونها معربة وكتب باللامين بالالتباس في الصور
 بينه وبين الجمع وحمل عليه اللذان وجهه المذكر وفيه في التسهيل بالعامل
 الدين في الاحوال الثلث من الرفع والنصب والجر على الاكثر وجاء الذون
 في الرفع في لغة هزيل قال الزمخشري اعراب الجمع على لغة من شدد الياء في الذكر
 فكان اصله الذي فحذف احدى اليائين ثم اعل اعلال فاضون وحكي عن
 بعضهم الذيون في الرفع والذين في النصب والجر وقد حذف النون تخفيفا
 والقي كالذي في جميع ما سمعت هي للواحدة المؤنثة ولشأنها اي الواحدة
 اللتان رفعا واللتين نصبا وجرأ والواحدة اللواتي وهو قليل
 في المذكر وجاء في اللواتي حذف التاء والياء والاولى بالهمزة والياء وهو كثير
 في جمع المؤنث والاولى كالغلي والاولى بالياء فقط ساكنة او مكسورة
 والاولى بالهمزة فقط واللامين مطلقا او نصبا وجرأ والاولى رفعا والاولى
 بالتاء والياء واللات حذف الياء كقضاء بالكسر واللواتي بالهمزة والياء
 قال في شرح لب الالب ان هذا واللواتي جمع الجمع الاول جمع اللاتي

كذا في التشديد بالسين

التعريف وقد عرفت ان مثل غيره ومثل لا يعرف بالاضافة ثم ان الاضافة
 الى احد هما اعم من ان يكون بالواسطة نحو غلام زيد ونحو غلام
 زيد ثم ان مذهب سيويه في ترتيب المعارف ان الاعراب هو المضمرة ^{العلم}
 ثم اسم الإشارة ثم المعرفة باللام والموصول والمضاف في مرتبة المضاف اليه
والنوع الثاني من الانواع الخمسة للمعول بالتبعية العطف بالحروف
 اي المعطوف باحد هما من عطف عليه اي كرا وما الى اليه لان المتكلم يكرر
 بالعطف الى طرف النسبة او يميل اليه وهو اي العطف تابع يتوسط
 اي يقع دائما فلا يرد الصفات المصنعة بالواو على تقدير تسليمه ولاننا كبد
 المصدر بالفاء ونتم للتدرج بينه اي الشايع وبين متبوعه احد الحروف ^{العشرة}
 وما لم يكن في كلام المصنوع ذكرها فيه غير هذه المحل ذكرها هنا فقال
 وهي اي الحروف العاطفة الواو وما عطف عليه هو للجمع بين المعطوف
 والمعطوف عليه في الحكم مطلقا بالترتيب والفاء مع الدلالة على تعقيب
 المعطوف ونتم مع المهلة وحتى له مع اكثرها فيه ذهنية لا خارجية و
 معطوفها جز قوي او ضعيف مما قبلها ليدل على قوته وضعفه نحو
 مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة فان الذين يثبت
 الموت ويتدرج من الادنى الى الاعلى وكذا في قدوم الحاج وان لم يكن في ^{الحاج}
 كذلك بالموت يقوم بالناس والانبيا مختلطين وكذا القدوم واو

عطف كونه الصفات مع الواو للصوق
 اي تسليمه
 لا المعطوف فانها
 وقد بينت في كتابي
 مخصوص بعطف الجمل
 عطف من الاعلى الى الاسفل وهو المشاة

واو وايماء ونسبة الحكم للاحد الامرين او الامرين معا
 عند المتكلم قالوا وفلجاء او معني الى او الا و قول في نفس هذا ظاهري
 ليس بتحقيقي والتحقيق او بمعناها ثم كانت الفاضل بقول والظاهر انه
 بمعناه ويستفاد منه ما يقو ل الى احد المعنيين فان قولك للآن منك او
 تعطين حتى معناه ان احد الامرين واقع البتة ويستفاد ان اللزوم ^{ينقطع}
 عند الاعطاء او ان اللزوم كائن كل وقت الا وقت الاعطاء انتهى فوق الترتيب
 بحمد الله تعالى ويحجى او معني بل ويختص بالجمل وليس حيث حرر عطف بل حرف
 استئناف واذا اعطف باللام قبل المعطوف عليها واذا اعطف بالواو يجوز
 تركه واكثر بعضهم كون التاخر في عطف لانهما قبل المعطوف عليه ليست للعطف
قال الرضوي والحق هذا والعاطفة الواو والداخل على الثانية واما مفيدة لاحد
 الشيين غير عاطفة ويلزم قبل ام المتصلة همزة الاستفهام ويكون المعطوف
 والمعطوف عليه في حكم لفظ واحد اذ قولك ازيد عندك ام عمرو في قوة قولك
 لهما عندك والمنقطعة غير مختصة بالاستفهام تدل على انقطاع ما بعدها عما
 قبلها واستئناف كلام بعده بمعنى بل والهمزة غالباً املا للاستفهام مثل انما لا بالام
 شاء او لا انكار نحو ام يقولون اقر به وقد يكون بمعنى بل فقط بان يضرب
 بام عن الاستفهام ويقصد بما بعده الاخبار كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي
 هو مبين اذ لا معنى للاستفهام هنا او يذكر بعده اداة الاستفهام كقوله تعالى هل

وقال ايضا ليس الواو لعطف الثاني على الاول
 والناحية اعطفت ما بعد ما قبلت اوله
 لانه في كل واحد منهما
 على حرف
 لفظا او تقدير بل
 اي لا ترتب وقع الاول اعطفا على الثاني

تستوي الظلمات والنور وكقولهم عام من هذا الذي هو جند لكم ولا نفي
ما اثبت لاول نحو جاني زيد لا عمرو وهو مختص بالثابت لا يجيء بعد نفي ولا نفي
ولا يجوز تعدد المعطوف به فلا يقال جاني عمرو ولا زيد لا بكر ويعطف به على المتأخر
فيقال يا زيد لا عمرو وكذا في التسهيل والمثبت اعم من اللفظي والمعنوي نحو ما زال
زيد قائما لا قاعلا ويل تقع بعد الاثبات والنفي باتفاق من البصريين والكوفيين
ففي الاثبات لا يثبت الحكم للمعطوف وجعل المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه بان جعله
كان لم يذكر لان ذكره كان خطأ عمدا او سهوا وفي النفي والتمهي نحو ما جاني
زيد لا عمرو ولا يجيء زيد لا عمرو فكذلك عند الجمهور فان المعطوف عليه في حكم
المسكوت عنه لكن ما بعد بالاثبات لان في وعند المبرد بل في النفي مثله في الاثبات
فيفيد عدم مجيء عمرو وزيد كانه لم يذكر ونقل السيد السند في خروج المفتح عن
بعضهم انه في النفي لا يثبت الحكم للمعطوف بعد نفيه عن المعطوف عليه وينبغي عطف
عنه لهل البلاغة من اداة القم واذ اذكر قبله فان كان الكلام مثبتا نحو جاني
زيد لا عمرو فهو نفي الحكم عن المعطوف عليه واذ كان منقيا فلتقرير النفي والمعطوف
عليه نحو جاني زيد لا بكر وعمرو وما بعد بل باق على الخلاف المذكور واذ اعطف بها
المجمل على الجملة يفيد الانتقال من حكم الى اهم ولكن ليست عاطفة اذ كانت مع
الواو انفا قابل مخففة من المشددة وشرطها مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيًا وانفا
ولو مع نحو ما جاني زيد لا بكر وعمرو ونحو زيد غائب لكن عمرو وقد تجيء عاطفة المفرد

نحو جاني زيد لا بكر وعمرو

المفرد في الكلام الموجب جملته على نحو جاني زيد لكن عمرو قال الرضي ليس لهم
شاهد فقد تم العشرة وزاد بعض علماء المتسرة والاصح ان ما بعد عطف
بيان واد الكوفيين ليس والاختصاص والفراء واذا عطف اي اوقع العطف
اي اذا ازيد ايقاع العطف على الظاهر المرفوع لا المنصوب ويجوز حكم
العطف على المجرور المتصل لا المنفصل فان المنفيان لا شرط للعطف فيها
بارز اكان ذلك المتصل او مستترا ضمير غائب او مخاطب او مستكمل من زادا او تنبيه او
يجب تاكيده او لا بمنفصل له ويقبح تركه عند البصريين في السعة وعند الكوفيين
يجوز بلا قبح مطلقا نحو ضربت انا وزيدا ونحو زيد ضرب هو وغلامه ونحو
الزيدان ضرباهما وعمرو ونحو الزيدون ضربوهم وعمرو لان الفاعل المتصل بالجزء
من الفعل يكون الاتصال من الطرفين من الفعل لكونه محتاجا الى الفاعل ومن
الضمير لكونه محتاجا اليه لعدم استقلاله في التلفظ فصار العطف عليه كانه
على بعض حروف الكملة فاكد لبطرته منفصل في الحقيقة ولا يجوز ان يكون العطف
على التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون تاكيدا وذا لا يجوز
في كل وقت الا وقت ان يقع فصل بين المعطوف والمعطوف عليه ولو كان بين
العاطف والمعطوف نحو قوله تعالى ما اشركنا ولا ابائنا فيجوز تركه او التاكيد
بان قبح عند الفريسيين لطول الكلام به واثباته نحو ضربت اليوم زيد ونحو
ضربت انا اليوم زيد واذ اعطف على الضمير المجرور لان العطف على المظهر

سند الضمير بصدقه او الى
والجمهور
سند

لا يشترط فيه شيء اعين لما قضى الجار في المعطوف حر كما كان التمام مضافا
 لتمام الاتصال فيكون كالمعطف على بعض حروف الكسرة ولم يكن له منفصل
 يؤكد به وفي الاستعارة مذلة والفصل في المرفوع نائب عن التاكيد واذ لم يكن
 الاصل لم يمكن البدل وايضا اذ عطف الضمير المجرور على مثله لا يعطف الا
 بالجار فاطرد وعند الكوفيين يجوز بالاعادة نحو مرتبك ويزيد
 في المعطوف زائد اما في حكم العدم والجر بالاول بدليل لعل بيني وبينك
 اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد واما كسائر الحروف الزائدة والجر به كما في
 بالله وبين مضاف الى المتعدد معني لان الثاني زائد فكان الاقول مضافا اليها
 اختاره الرض والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع له من الحلول
 العارضة له بالنظر الى الغير فقط او مع نفسه الا ان يختص سببه باحدهما
 فيختص بعروضه ايضا نحو يا زيد والجارث ويا عمرو ويا عبد الله وزيديان
 سبب لزوم تجرد المنادى عن اللام وهو لزوم اجتماع اداة التعريف لزوم
 في المعطوف وسبب بناه واعني كونه منادى مفرد معرفة غير موجود في
 عبد الله وسبب اعراب عبد الله لم يثبت في زيد واذ كان المعطوف في حكم الجار
 المعطوف عليه لم يجوز نحو ما زيد قائما او بقائمة ولا اذ اعرابها لا يرفع اذا
 على ان يكون خبرا مقدا اذ لو كان منصوبا عطف على قائما او مجرورا عطف
 على بقائمة يلزم ان يكون خبرا عن زيد فيلزم ان يكون فيه ضميره كما في قائم

وانما قلنا في الاحوال العارضة نظر الى
 ما قلنا في الاحوال العارضة
 من حيث تنسب كالأعراب والنسب
 والتشكيك والافعال كالتشكيك والجمع فان
 المعطوف في حكم المعطوف عليه جازي

قائم ولم يوجد لان ضميره لم يجر اذ عطف الجار على الجار هذا هو المشهور
 وقال الفاضل العصا يجوز عطفه على قائم وعطفه على زيد فيكون من قبيل
 عطف معمولي عامل على معمولي الخ وقال ايضا يمكن ان يجعل زيد قائم وعرفه فاعلم ان عطف
 مفردين على مفردين ويجوز عطف اثنين جرف واحد على معمولي عامل واحد بل اشياء
 على معمولات عامل واحد بالاتفاق لانه باقامة العاطف مقامه والواحد يقوم مقام
 الواحد مختلفين في الاعراب نحو ضرب زيد عمرا وكذا لولا او متفقين نحو طنتت زيدا
 قائما وعرفه فاعلم ان عطفه على الجار فاضلا وكذا كرميا ولا يجوز عطفها جرف واحد
 على معمول عاملين مختلفين في المول اتفقا في العمل واختلفا لان حرف العطف كالعامل
 ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين كما في ان زيد يفر عمرا او خالدا وكذا وان زيد
 ضرب غلامه عمرا لغوه وجوزة الاخفش اذا لم يقع فصل بين العاطف والمعطوف
 لم يجر غير الموكدة للنفى فلا يجوز دخول زيد عمرا وكذا لولا وجود الفصل
 ويجوز زيد في الدار والحجرة ثم وعنده لعلم الفصل قوله الا عند تقدم الجار على
 وهو رأي الاكثر منهم الا علم الشتمى نحو في الدار زيد والحجرة عمرا ونحو ان في الدار
 زيد والحجرة عمرا الراد به تعلق المجرور على المرفوع او المنصوب في جانب المعطوف
 والمعطوف عليه وعلى الجار في جانب المعطوف على ما مر لا مورد التمام هكذا
 لا تقدم الجار على الرفع والنائب لانه يلزم ان لا يجوز هذا المثال بل المثال لان
 التقدم على العامل المفعول لا يتصور ويحتمل ان يكون المراد كون الجار مقفلا على
 متقما

ولذا جازعنده ما زيد قائم والاعادته
 وهذا جازعنده ما زيد قائم والاعادته
 هذا انما يقع من فعله لو جرد الفصل
 بين العاطف والمعطوف في المرفوع وعند
 غير ما بعد جازعنده

وهذا الاحتمال وان كان ظاهره ان
 المسطور الاحتمال الاول مشهور في خلاف
 بل هو في غير محله قائم وان كان على
 على زيد منزلة اللام باعتبار متعلقه

عليه من الكسائي والقرشي والرخاشي مع يجوز المثالان وخوفي ال
زيد وعمر والحجوة ومنعه سبويه مطلقا لما ذكرنا والقرشي على ما نقل ابن مالك عنه
بضم الجاء في كل صورة يتوهم العطف على معنوي عاملين نحو قوله ما كل سوداء
تمر ولا بيضا شحمية اي ولا كل بيضاء وافما جوزه الاكثر بشرط الضابطة المذكورة
قياسا على مورد التمعن كما المذكور وقول الخليل من استحسانه انوار توقد
بالليل فارا اذ العطف على معنوي عاملين خلاف الاصل فاطرد في مورد سماعه
لا غيره كما في الرض **والثالث** من الخمسة التاكيد قاله في الصحاح الاصحح في التوكيد
التاكيد والتوكيد التفرير وما كفي تصورهما بطلوا عليه لفظ التاكيد في تقسيمه
ترك تعريفه مع ان معناه اللغوي يبنى عن تعريفه وشرح في تقسيمه فقال وهو
قسمان لفظي سمي به لانه يقر اللفظ كما يفر المعنى والمعنوي يقر المعنى
فقط فسمي ذا معنوي وذاك لفظيا فربما بينهما او تكرير اللفظ الاول معنى
اما بعينه او بموازنة مع اتفاق في الاخر المقصود به تزيين الكلام او مرادفه
كالتثنية في الضمير المتصل ولا يخفى ما في عبارة المصنف من المسامحة لان التكرير التاكيد
الاصطلاح الذي هو التابع ولذا فسترناه بالكره فاختلف عطف المرادف لان الظاهر عطف على المضاف
المتساوي ولا يمكن افراده بالثبوت بفتح الكساف الذي هو الضمير المتصل لا مضافته
الضمير اللفظي الاول فهو اما مرفوع معطوف على التكرير والضمير لاجع الى اللفظ
الاول او مجرور على المضاف اليه فيكون من قبيل عطفه باننا وما باراء الى او

الظاهر عطف على المضاف اليه وهو ظاهر الفاعل

ان اللفظ المتصل

اي او ذكر مرادفه او المضاف مقدر ويجري اي التكرير مطلقا فيصح قوله في
الالفاظ كلها على نحوها اسماء او افعالا او حروفا مفردات بركات او مجزئ
التاكيد اللفظي من المعول فيحصل الالفاظ بالاسماء اي في الاسماء كلها لا في بعض
كالعنوي ولكن لا يستلزم التمثيل نحو جاني زيد زيد او حسن بسن وحيات
انت وضرب ضرب زيد وضرب الثاني غير عامل ونحو نعم او لا في جواب هل عند
زيد وزيد قائم زيد قائم وضرب زيد ضرب زيد في الدار والدار او في الدار غلامه
في الدار غلامه زيد ان تعظم بشكره ان تعط بشكره وقد تدخل الفاء ثم على
التاكيد اللفظي ومعنوي هو مخصوص بالمعارف من الاسماء اي لا يكون متبوعه
الا معرفة ولا يجري كالفظي في الالفاظ كلها اريد بها المعول او المخصوص باتفاق
البرهين وقد افاض العصام والاظهر جواز صحت شهر كلمة للحجة التي تاكيد
هذا التكرار معرفة والكوفيون جوزوا تاكيد التكرار بما عدا النفس والعين
اذا كانت معلومة القدر نحو دهم ودينار ويوم وليلة بخلاف رجال وحرأ
وهو التاكيد المعنوي بنفسه وعينه بمعنى ذاته وقد يزداد فيها الباء فيقال
جاني زيد بنفسه وبعينه فلا يكونان بهذا المعنى الا تاكيدا وينصرف فيهما
افرادا وجمع قلة في التشبيه والجمعين هو الاول وفي الضمير فيفرد المفرد ويشترى
للتشبية ويجمع للجمعين يقول جاني زيد نفسه والزيدان انفسهما على التخييل
كما في قوله تعالى فقد صغت فلوكما كراهم اجتمع اثنين متحدين معنى او

ان اللفظ المتصل

وقد افاض العصام في بحث العطف على المعنوي

او الاول جزء من الثاني مضاف احد هما الى الاخر ونفسها على حكاها ابو كلسن
 عن بعض العرب والرتدون انفسهم وهند نفسها والهند ان
 انفسها ونفسها هما والهند ان انفسهم ويتصرف في العين مثلها وكلاهما
 للمثنى المذكور وكنتاهما للمؤنث ويؤكد بهما المثنى غالباً وقد يؤكد متعدداً غير
 اتحد علمها معنى نحو انظروا زيد وذهبا وكلاهما ولا تقول تفرق زيد وفهم
 وكلاهما وقد يؤكد المذكور والمؤنث بكليهما وكله يؤكد به الواحد مذكراً او
 مؤنثاً والمجمع اذا صح افتراق اجزائها بالنسبة الى ما نسبت اليها باختلاف
 الضمير افراداً وجماعاتاً كبر او تانيثاً تقول قرأت القرآن كله والصحيفة كلها
 واشترت العبد كله والمورد كله ^ط والمجمع واكتبه واتبع واصبح بالصاد ^{المهمل}
 والمجمع يؤكد بها واحد ^ط والمجمع يصح افتراق اجزائها باعتبار نسبة الكلام
 باختلاف التصريح تقول اخذت المال لمجمع واشترت المارية لجماعة وحاشي
 القوم لجمعون وجماعة لجماعة النساج جمع ويجوز لجراء المجمع غير المذكور ^{السالم}
 بجري المؤنث في كله ولجمع واخوانها فتقول مررت بالرجال او بالنسوة
 او بالقصور او بالزينات او بالادور كلها لجماعة لتا ويلها بالجماعة ^م
 لجمع المؤنث الا فرج المذكر المكسر العاقل خلافاً للاندراسي نحو الزينيك
 او القصور او الدور كل من جمع ولا تقول بالرجال كل من جمع كل الجمعين
 واكتبه واتبع واصبح مثل جمع في جمع ما ذكر وجوز الكوفيون تشبيه المذكر

فلذلك يقال
 اجمع جمعا بجمع وكذا
 اكتب الى اخيه

جميع ما

^{وجما}
 المذكر والمؤنث تقول لجمعان فان وكذا نحو انه لكنه غير مسموع وهذه الثلاثة
 اتباع جمع تبع كسر وافر اس لانابع فانه لختلف وان فاعلا بجمع على افعال
 في القاموس تبع محركة بمعنى تابع وجمع على اتباع لاجمع لان لها معنى يقرب
 من معنى لجمع علما قبل ان اكتب من حول كبع بمعنى تام واصبح من يصح العرق بمعنى
 سال واصبح من يضع بمعنى روى واتبع من البتع بمعنى طول العتومع شدة
 مغرزه وقيل لا معنى لها فيكون مثل حسيب ولا تقدم هذه الثلاثة عليه
 اي على اجمع لان اجمع صريح في الدلالة على معنى الجمعية بخلافها كما سبق ولا تذكر
 هذه الثلاثة بدون مثل ما ذكر في الصحيح وقيل تذكر ولا خلاف في جواز ذكر اجمع
 بدون لخواتمها كما في قوله تعافى محمد الملائكة كلهم اجمعون وبدون كل و
 ذكر كل بدون النفس والعين وفي جواز ذكر كل من النفس والعين بدون
 الاخر قوله في الفصحى من الكلام لا يبطل ان يكون قيدا في جملة عدم التقدم
 وعدم الذكر وهاتان الجهتان تفسير بتبعيتها لاجمع وفي الرض والاختلاف
 انه لا يجوز تاخير اجمع عن احد كخواتمه والمشهور انه اذا اردت ذكر كل
 اجمع وجب الابتداء باجمع ثم ياتي بخواتمه على هذا الترتيب اجمع اكتبه واصبح
 ااتبع ولواريد الجمع بين الفاظ التاكيد المعنوي يتقدم النفس ثم العين ثم
 الكل ثم اجمع ثم واد اكد الضمير المرفوع المنصل البارز او المستكن بالنفس
 والعين اي باحدهما او كليهما اكد او لا بمنفصل ليخرج المؤكدة عن كونها

قال الرضي اجمع الجماعة على ان تغلظ لكن انت
 قال الرضي اجمع الجماعة على ان تغلظ لكن انت
 قال الرضي اجمع الجماعة على ان تغلظ لكن انت
 قال الرضي اجمع الجماعة على ان تغلظ لكن انت

كالجزء ويبرز في صور الاستقلال فلا يكون تأكيداً بمنزلة تأكيد جزء الكلمة
وقيل لدفع الالتباس بالفاعل نحو زيد ضرب هو نفسه او عينه وضرب
نفسك او عينك وضرب انا نفسي او عيني اعلم ان فائدة التأكيد اللفظي غالباً
دفع توهم السامع ان المتكلم غلط او تجاوز كما اذا قلت جاني زيد يجوز
ان يتوهم السامع انك اردت ان تقول جاني عمرو فغلطت فقلت زيدا و
ان مرادك جاني خبير زيد او غلامه فتجاوزت فدفعته بتكريره فكذلك فائدة
المعنى في النفس والعين دفع توهم التجوز وفيما علاها من الفاظ المفرد
دفع توهم السامع علم شمول المؤكد للمراد من الاجزاء كما اذا قلت فرأيت
القران يتوهم السامع انك قرأت بعضه فدفعته بقولك كله ولجمع قس
على هذا قولهم فسيجد الملائكة كلهم لجمعون كلاهما فييد شمول الشموع والافراد
الملائكة فالجمعون تأكيد على تأكيد هذا ما نص عليه الرضي وقال المبرد والرجح
ان الاول يفيد الشمول والثاني للجمع على التجوز في زمان واحد لانه من
الجمع كانه قبل ما ترك واحد منهم التجوز وسجد واجتماعين **والرابع** من
الخمسة البدل وهو في اللغة اسم بمعنى الخلف عن الشيء والملازمة ظاهرة
وفي الاصطلاح المقصود اى التابع الذي قصد النسبة اليه نحو جاني
زيد اخوك او نسبة الى الغير نحو ضيف زيد اخوك بالنسبة الكائنة في الكلام
خرج ما علا العطف بالروف دونه اى المتبوع حال من الضمير المستكن في

لان قولك الملائكة كلهم لجمعون كانه يستبعد ان يتفردوا بالجمع
فيحتاج الى تأكيد
والرابع من
الخمسة البدل
قال السيد الشافعي ان لجمعون وان كان معنى
كلامه انما لا يتفردوا بالجمع
مع ذلك
سجد

في المقصود اى مجاؤ ذلك التابع المتبوع في كونه مقصوداً بسببه في الكلام بان
يكون ذكر المتبوع توطئة وتمهيداً للذكر التابع قبله ان يكون مقصود الاجل ذكر
التابع المصلحة للجماع والتفصيل لان في ذكر الشيء اولا بجماع ثم تفصيلاً يبرز في اللفظ
لانه وقع بعد الطلب فخرج العطف لان المتبوع ايضاً فيه مقصود واورد الرضي
العطف بيل لان المتبوع فيه غير مقصود واجيب بانه يقع فصلاً ثم يعرض عنه
ويقصد الى التابع فكان مقصودين على سبيل التعاقب بخلاف البدل وفيه ان
بدل الفاظ ثلاثة اقسام قسم تقصد فيه المبدل منه عند انتم توهم انه مذكور به
لسانك وانك غلط فيه وتقصدا الى البدل ويستعمل هذا بدل بشرط الترتيب من
الادنى الى الاعلى وكثيراً ما يستعمل البلغاء نحو فلان بدر شمس وقسم تقصد الى
المبدل منه لشيء ان المقصود الذي هو البدل تم تتشارك بالبدل وقسم تتشارك
به بسوا لسانك الى المبدل منه فالقسمان الاول كالعطف بيل في كون
مقصوداً معه بالنسبة على سبيل التعاقب واقسامه اى البدل بدل الكل من كل
وهو المبدل منه اى بدل هو كل المبدل منه ان كل صدق اى البدل والمبدل منه
عائنه واحد بان يكون ما صدق عليه احد شيئاً صدقاً عليه الاخر نحو جاني زيد
اخوك ونحو اعبد ربك اله العالمين وبدل البعض من الكل اى بدل هو بعض
المبدل منه فالاضافة في هذين بياناً ان كان مدلول البدل جزء مدلول
المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه ونحو ابغض الناس من عصى الله نفاقه

كما اذا اردت ان تقول جارك فسبق
على لسانك
اي كلامه انفساً
كما اذا اردت ان تقول جارك فسبق
على لسانك
اي كلامه انفساً
كما اذا اردت ان تقول جارك فسبق
على لسانك
اي كلامه انفساً

بالمعرب ما في الاعراب معربا او متبعا والملاذ بالآخر ما كان لزا عند الاضافة لو فرضت
 فيستعمل المقيى كدال زيد والمجازي كما فاعلة وما به مرفوع وله اي الاعراب مطلقا
 تقسمت اربعة بالاستقراء مثلا الخلة يدخل اقسام بعضها في بعض لانها متقاربة
 لا متباعدة مثلا اقسام التقسيم ذات الاعراب وهي توجد في التقسيم
 التي بعدها تقسيم الكرم الى العرب والمبتدأ باعتبار وتقسيمه الى المعرفة والنكرة وال
 الى المفرد والتثنية والجمع التقييم الاول من التقسيمات الاربعة تقسيمه بحسب الذات
 والحقيقة اي ذات الاعراب وحقيقته ما هو ويكون ذات الشئ مقدا ما علم فنقول
 هو اي الاعراب اما حركية وهي الاصل لغتها وكونها اذكر على المقصود ولا اقدم
 او حرف وهو تضعيف الحركية او مشابه له وليس باصل او حذف ولا يكون الحذف
 الحركية او الحرف ولا الحركية تلتها بالاستقراء فسميت بها لان نظام التقسيم
 وفحة لانفراج الفهم بها وكسرة لتسفل للثلاثة كانه متكسرا في زيد ورايت زيدا
 ومررت بزيدا والحرف اربعة واو والف ويا لان الحركات ابعا منها نحو جازي
 ابوه ورايت اباه ومررت بابيه ونون لانه مثل حرف اللين في اللين والحقة
 نحو يضربان ويضربون وتضربان وتضربون والحذف ثلاثة حذف الحركية نحو لم يضرب
 وحذف الاخر نحو لم يغزو حذف النون نحو لم يضربا فالجموع اي جموع
 الاقسام الحاصلة من هذه التقسيم عشرة وقد ظهرت والتقييم الثاني
 منها تقسيمه بحسب الحمل اي محل الاعراب وما كان هو فيه اي تقسيمه بحله

كحرف الواو والالف والياء
 مطلقا

بحله فهو اي محل الاعراب او كائن بالحركات لا بالحروف المحضة اي الخالصة
 لا يشوبها حذف او بالحروف المحضة لا يقارن الحذف او معرب بالحركية
 الحذف اي مقارن الحذف او بالحروف المقارن مع الحذف والاول وهو ما بال
 لمحضة اما تام الاعراب معرب بالحركات الثلث والاحوال الثلث نحو قول
 بعضها على بعض صفة كاشفة لتام الاعراب او بدل منه او خير مبتدأ
 بالضمه رفعا اي مرفوعا وفي حالة الرفع او قدر رفع وفعوا والفتح فيسبأ
 والكسرة جرا من قبيل في الدار زيد والحجر عمر وهذا النوع من الاعراب اصل
 من وجوهين من حيث انه بالحركة وقد عرفت ومن حيث انه بالحركات الثلث
 في الاحوال الثلث لان اكثرها في خلاف الاصل فهو اي المحل الذي هو
 الاعراب منها اعرابه بالحركات الاربعة الفعل المفرد لا المنقوع والجموع بقرينة المقابلة
 بهما والجمع المكسر مذكر او مؤنثا ونحو رجال اذا سمي به اما دخل في المفرد
 اعتبارا بعلية او في الجمع المكسر اعتبارا باصله وتعميم الجمع لما يكون في الاصل
 وفي الحال وقلتر الجمع الكسر واكثر زيدا بحسب السلام مذكر او مؤنثا المنصرف
 صفة المفرد والجمع وهذا النوعان اصل في العربية فلم يدخل فيهما نقص
 في الاعراب فخرج غير المنصرف والاسماء الستة على ما ينبغي من تعريفه نحو جازي
 رجل ورجال ورايت رجلا ورجالا ومررت برجل ورجال او ناقص الاعراب
 على تمام الاعراب كائن بالحركات وهو قسمان قسم جرة محمول على

ويحمل رجوعه الى الاعراب في المحل كقولنا
 ظاهره في الامانة
 الاعراب تام
 وجه العامل انه يحتمل ان يكون اضافة
 التام الى
 من قبيل رجوعه وقطيفة فيجوز حذف رجع
 الاعراب



على نصبه لعله ينجى في بابه ان شاء الله تعالى و اشار اليه بقوله اما نصيبه بالمعنى
 رفعا و الفتحه نصبا و جزا فهو اى هذا القسم غير المنصرف في الوجود بالمعنى
 احد و ريت لجد و مررت باجد و قسم نصبه محمول على جزه وهو ملكا راليه
 بقوله و اما بالضمه رفعا و الكسرة نصبا و جزا وهو جمع الموثث السالم
 و قد مر نحو جاتي مسامك و ايت مسامك و مررت مسامك قال الفاضل
 العصم ان الاصل في الاعراب ان يكون بالمركان لانه اخف و الاصل في الاعراب
 بالمركة ان يكون بالمركان الثلاثة لان الاصل في الاصل و الاصل في الاصل
 بالمرتين عليا اى ان يكون بالضمه و الكسرة لان الاصل حفظ الكسرة التي
 من خواصهم فعلى هذا لو قسم هذا القسم على القيم الاول من قسمي الناقص
 كما و كفاية كان فيه اشارة الى ما ذكره الفاضل من ان المقدر اى بالمعنى
 قد مر غير المنصرف مع ان اكثره مفرد فناسب ان يذكر قربا من المفرد بقدر المكان
 و انما حو في النصيبها على جمع المذكر السالم لثلاثين مرتبة الفرع على
 الاصل من كل وجه و الثاني وهو بالروف المحضة ايضا اى كما بالمركان المحض
 و اما في الاعراب وهو الاصل بعد الاعراب بالمركان و بالمعنى
 بعض بعضه كائن بالروف الثلاثة في الاصل و الثاني بالروف و فعلا لانه
 الضمة و الالف نصبا لانه ينصب الفتحه و الياء جزا لانه يتولد من الكسرة
 فهو اى اصل المذكور الالف و الضمة بالمعنى بوجه الاضافة لانه اعم

بالرفع صفة الجمع و ان كان السالم مفردا

اعراب
 سائر

مضافة معرفة بالمركان الثلث الى غير الالف المتكلم لانه اذا اضيفت اليه يكون
 اعرابها بالمركة تقدير كسائر الالف المضافة اليه المفردة لان المنع و المجموع
 منها مثلها من غيرها الكثيره اذا المنع منها معرب بالمركة نحو جاتي ابيك
 و ريت ابيك و مررت بابيك نحو جاتي ابوه و ريت ابه و مررت بابيه
 و لكما السنه ابوه و اخوه و جموعها و جنوه و فوه و ذومال و اصل هذه
 الاسماء فعل يفتح الفاء و العين فاقصر و اوى الآفوه فانه فعل بالسكون
 و اجوف فان اصله قوة بدليل قوتت و الجمع على افواه ثم حذف الالف
 فجعلت هي و العين اعم بالمتسلسل ذكرت في المطولات و الاصل السماع
 و من لغات هذه الالف اخ و اب و فر و هن مستندات مطلقا و اخ و اب و هن
 كيد مطلقا قال الكي هو في هن افصح اللغات و اخ و اب و اح كعصا مطلقا
 و فر مطلقا و حم و حمو مثل خبت و دول مطلقا و كل هذه مذكورة في الرضه
 و غيره مع زيادة التشديد و لم اجده ذكره المنصر و المحل الذي اعراه
 بالروف اما ناقص الاعراب بالمركان اما بالواو و رفعا و الواو و الاصل في الرفع
 لانه كالمركب و الالف جعل رفعا للضرورة و للنظر الى هذا فتم الجمع
 و ملحقاته على المنع و لحقه و الياء نصبا و جزا فهو اى المعرب بهذين
 جمع المذكر السالم و قد مر و نحو سنون و ارضون من الجمع الشاذة
 منه لصدق تعريفه عليهم و قد جاء اعرابها بالمركة على نون في الاخر وكذا

و اضافة اليه الى الالف المتكلم مما لا حاجة اليه
 الا لبيان ان الالف المضافة
 ينبغي ان لا يراه مطلقا
 و انما هو سواه

و اضافة و ضمها و الاضافة الى الالف و ضمها
 و اضافة و ضمها و الاضافة الى الالف و ضمها

و الالف و الاصل في الرفع

نحو اربعين حيث يجوز ان يجعل فونه محل الاعراب ولما لم يشتمل جمع المذكور
 السالم على اولى لانه لا مفرد له من لفظه انما هو اسم جمع ذو وكذا العقود
 الثمانية لانه لم يلحق اخر مفردها ليدل على ان مع اكثر منه لحتى الى قوله اول
 كيت بالواو بعد الهمة جملا على اولى وفيه لئلا يلبس بالي الجارة والى قوله
 وعشرون واخوانها من ثلثين الى تسعين نحو جاتي مسلمون واولوال
 عشرون ورايت مسلمين واولوال عشرين ومسلمين واولوال مال
 وعشرين او معرب بالالف رفعها واليا منصبا وجرها فهو اى المعرب بنين للمفرد
 من ناقص الاعراب المشق وقدر واثان وكذا اثنتان وثنتان وكلا وكلا وكلا
 مضافا الى ضمير ولا بد من الاضافة فاذا اضيف الى مظهر جعل اعرابه بالحرمة ^{تقدير}
 في الاحول الثلث لان الحركة اصله واللام الظاهر اصله واذا اضيف الى ضمير جعل
 اعرابه كاعراب المشق لان الحرف فروع والمضمر خلف عن المظهر وفروع فروع الجا
 بجاتي مسلمان واثنتان وكلاهما ورايت مسلمين واثنتين وكليهما ومسلمين
 واثنتين وكليهما وانما جعل اعراب الجمع وملحقاته بالواو والياء والمشق
 وملحقاته بالالف والياء لان حرف الاعراب في الاء ثلثة فلو اعطى كلها
 لكل منها لزم التيسر فاعطى الواو للجمع لانه اعطى له في الفعل والالف للمشق
 لانه اعطى له في الفعل ثم اعطى الياء لهما وكسرها قبلها في الجمع للمبالغة فتح
 في التشبيه للفرق ثم جعل النصب فيهما على اللزوم والثلث وهو محل الاعراب

على الراء النصب
 ففعله في الكلام
 جاتي

بيان فيه

اعرابه بالحركة مع الحذف لا يكون الاتمام الاعراب وهو قسمان باعتبار الحذف
 لان محذوفه اما حركة اعرابية او حرف من حروف العلة فالقسم الاول وهو
 محل محذوفه وحركة الفعل المضارع الذي لم يتصل باخره ضمير مرفوع اتصل به
 ضمير منصوب ولم يتصل نحو تحبك ونحب وهو اى المضارع صحيح وهو حرف
 هذا الفن ما ليس باخره حرف علة او الاخر ويؤديه ما في القسم الاخرى والمحال
 ان الحرف صحيح فرفعه اى رفع ذلك المضارع كائن بالفتحة ونصبه ^{بالفتحة}
 وجزءه محذوف الحركة التي هي الاعراب فلا يرد ما حرك لانتفاء الساكنين
 مثل لا تفرح القلام نحو يفرح ولن يفرح ولم يفرح والقسم الثاني وهو
 ما كان محذوفه حرف علة الفعل المضارع المذكور الذي لم يتصل باخره ضمير
 ان كان اخره حرف علة واو او ياء او الفاء فرفعه بالفتحة تقديره بجذرها
 واستثناها عليها ونصبه بالفتحة لفظا فيما اخره واو او ياء وتقديره في الف
 وجزءه محذوف الاخر لان الجازم محذوف الحركة فلما لم يجدها حذف الاخر
 لان حرف العلة مشبهة للحركة وجاء تقدير الفتحة في الضرورة كثيرا كقول الله
 ان لم يأتكم ولا اب وقد لا يحذف الاخر في الجزم في الضرورة قال ولا ترصاها
 وتعلقى وقال لم يأتك والانباء تنهى فقدر انها متحركة فحذفت للحركة
 الجزم نحو يغزو ويرى ويخشى ولن يغزو ولن يرى ولن يخشى ^{تتمه}
 ولم يغزو ولم ير ولم يخش ولم ير مع الحذف لا يكون

ما لم يأت ان شاء الله تعالى
 فاعلم انه تقديره على سبيل المثال

الاناقص الاعراب وهو الفعل المضارع الذي اتصل بحرفه ضمير مرفوع غير النون
في جمع المؤنث لانه اذا اتصل بالحرف نون جمع المؤنث يكون مبنيا على الكسرة
وقيل معرب وكذا اذا اتصل به نونا التاكيد وغير النون الالف والتثنية والواو
فلجمع المذكور والياء في الواحدة المحاطة فرفعه بالنون لان الضمائر فيه حرفون
لا يتحمل الحركة فجعل بالنون مشابهة لحرف اللين ونصبه وجزمه بحذفها لانه
نون لما كانت علامة الرفع حذفت مع الناصب والجازم لانها لا بد لها كما كانت
الفتحة بدل عن الضمة في المفرد نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون
وبرميان وبرمون وترميان ويخشيان ويخشون ويخشيون وتضربون
يضربون وتضربون وتضربون وتضربون وتضربون وتضربون
اقسام الاعراب الحاصلة من التقسيم حسب الحركات تسعة والقراد محال الاعراب
بالنظر الى الاعراب الموزع عليها تسعة لانه اما بالحركات المحضة ثلثة فنام
الاعراب وقمران ناقص الاعراب او بالحروف المحضة كذلك او بالحركات المحضة
قساما لتمام الاعراب والحرف مع الحذف قسم واحد ناقص الاعراب ولما سبق
اشارة الى تقسيم الهم الى المنصرف وغير المنصرف وكان لكل حكم تخصه يحتاج
الى معرفة ان يبينها فقال والمراد بالمنصرف من الصرف بكسر الصاد اي
لما صار او من الصرف بالفتح وهو التغيير والتحويل سمي به لكونه خالصا لا
لا يشوبه خربة الفعلية او لكثرة تغيره باذخالكثرة او تحويله عن جانب

على جانب الفعلية بعدم مشابهته لمثل غير المنصرف قلته مع ان المقصود
الخاص ببيان غير المنصرف لاصالة وكون مفهوما وجوديا وهو في اصطلاح هذا
ما اى لم يعرب بالحركة نص عليه في ايضاح المفصل ودل عليه ايضا في مقابله
وقوله دخله الجرس ولو اراد به الاسم مطلقا الصح التعريف ايضا لان التخصيص
لثايرد المعرب بالحروف وهو خارج بقوله دخله الجرس اذا مراد به ما بالكسرة
اخماس من لم الا وقد دخله الجرس فلا فائدة في ذكره الا بان يراد به الكسرة وما بالحروف
لا يدخله الكسرة والتنوين اى كان قابلا له لذاته فيصدق على المعرب باللام والمفظة
لقبولها لير في ذاتها وخرج غير المنصرف نحو زيد وغير المنصرف سمي به لعلم
ما ذكر فيه اسما فعل فانه لا يوصف بالانصراف وعدمه معرب ليعنى فانه ايضا
لا يوصف بهما بل بالحرف فانه ما بالحرف لا يستعمل بالمنصرف وغير المنصرف لا يدخل
الجرس قد منه تبيينا على اصطلاح في المنصرف لانه لا يوصف بالانصراف بل بالتنوين
ذكره الفاضل العصام والتنوين كما في المنصرف لانه لما تابه الفعل من وجهين
منع منه ما منع منه وقال الاخفش والمبرد والزجاج منع في حاله الجرس
على الفتح لحقه وقال الرضمشابهة الاسم للفعل على ثلث مراتب اقوالها
كونه بمعنىا بعينه وهو في اسم الفعل واثرها العجل والبناء الذكر هو الاصل
في الفعل واوسطها المشاركة والحروف ونحو من المعنى واثرها العجل واداء
المشابهة بغير ذلك وهو تحقق الفرعتين اللذين لوجود سببين في

ها

منع الصرف او واحد يقوم مقامها واثرها نزع علامة الاعراب وهو
التنوين ويتبعه نزع الكسرة او كلاهما معا على اختلاف القولين ثم المشددة
في الفرعين على ما بينوهما ان الفعل فرع الهم في الوجود حيث لا يكون بدون
مصدر غالبا وفي الافادة حيث لا يقيد بدون فاعل وكل لم يغير منصرف فيه
فرعين وان وسفر سمعك ان شاء الله تعالى وما كان تعريفا لم لا يفيد للمبتدئ
وبينه بملهو اقرب لغتهم فقال وهو اي غير المنصرف على نوعين النوع
الاول سماعي اي منسوب الى السماع بان لا يكون لمنع صرفه امر كل ما قيل
على سماع من العرب نحو احد وموحد بمعنى واحد واحد انقول القوم
وموحد بمعنى واحد بعد واحد وكذا غيره من ثنائيات ومثنى بمعنى اثنين اثنا عشر
وثلاث ومثلث بمعنى ثلاثة ثلاثة ورباع ومربع بمعنى اربعة اربعة هون على
وزن فعال ومفعول قال الرص هي اربعة مسموعة اتفاقا وقد جاء في الشعر
فصلا عشارا وفيما فوق هذه الاربعة الى التسعة جوزه للبرد والكوفي
قياسا ولم يسمع الا مع بيا النسبة نحو خاستي الى تساعي هذا وانما يحكم
بالسماع في العشرة مع وجوده في الشعر لانه لا يتبع في مفعول ولا فعال
في التسعة ثم انهم قالوا الفرعية فيها من حيث انها معدول عن عدد مكرر
كما اشير اليه بتكرار معناها والاصل كونه عند تكرار اللفظ لانه قال النبي
لجاءهم على اعتبار صيانة قاعدتهم ان منع الصرف لا بد من عشرين فلما وجد

وهو بيان الفعل ولا يمكن بيان اقواله لعدم
التفصيل في غير
السياق

الاول للاطلاق

فما وجد وما غير منصرف ولم يجد وفيها الا الوصفية احصا جوا الى انما
علامة اخرى وما لم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه وهكذا في كل سماعي لكن
العلامة الموجودة في بعضها الوضعية وفي بعضها العمية وسيطر الله
الله تعالى واخر جمع اخرى لانهم تصرفوه هكذا لخر الخان اخرون او اخر اخرى
لخران الخريات واخر وتحقيق العدل فيه ان لم التفضيل يستعمل باحد وجوه
ثلاثة من واللام والاضافة فلما لم يجد والسماع بواحد منها حكما باتم
من احدها بعضهم تماما وبعضهم بما باللام وبعضهم بما بالاضافة وكما
والذي بعث على انه معدول تماما كونه اللام والاضافة غير ملائمين لمنع
الصرف والباعث من جعل من اللام انه لو كان بمن وجبا فراه وفي الاضافة
لم يوجد شرط حذف للمضاف اليه والحال ليس بشئ لانه من علم الفرق بين
الشيء والعدل عنه ولا ينافي كونه لا تفضل عدم المنع لانه قبل ان الخري والاصل
بمعنى اشتدنا خلت ثم استعمل بمعنى غير من جنس مطلق فلا يقال جاني بجل وجمار
لخر قول صفات لدلالة كل منها على معنى قائم بالغير حال من الامثلة والعامل ما
فهم من النحو من معنى التمثيل ويجوز ان يكون صفة وان لم يستعمل قوله جموعا
واعلاما فالعلة فيها العدل والوصف لان العدل فرع المعدول عنه والوصف
فرع الموصوف قيدها به لانه لو خرجت من الوصفية يجعلها اعلاما فانه
المذكور فالكثر انما منصفة لان العدل فيها تابع لوصفيتها وقد نالت والمعتبر

من العدل التبع لمنع الصرف وهو العدل والوصف
والعامة وان كانت
التركيب والعمية
والتفصيل في غير
السياق

وقد جاء من تصاريفه بهذا المعنى الاخرات والاول
تفعل حارة فقول في
او اخر الرجال
الجموعا

العدل الموجود لا الاصل الفاعل ومنه من اعتبره وذهب الى منعه وان
 للمؤنث منعت بالاتفاق لا للعدل بل للتأنيث والعلمية فمخرج
 وبتبع وبتبع جوعا وفيما العدل ايضا لا يخرج جمع جمعا مؤنثا لجمع وكذا
 كعب واخوانه وتحقق العدل فيما ان فعلا ان فرض صفة في جمعة فعلا بضم
 فسكون مثل حجر الحمر او ان لما افعل على كسر او صخرى فعلم انه معدول من
 احداهما والسبب الاخر الوصفية الاصلية وقبل شبهة العلمية لانه لا يؤكدها
 بها الا المعارف ولما اختلف في اعتبار الوصفية لم يعتد بها في نحو وغير
 ونخل علم خيم وقرح اسم جبل في مزدلفة حال كونها اعلاما وتحقق العدل
 انها كانت في الاصل على فاعل كما مر ثم عدل الى فعل كسر والسبب الاخر العلمية حتى
 لو تكصرف والنوع الثاني فيسكني منسوبا الى القيلس وهو القاعدة بان يكون فيه
 بيان قاعدة كلية ولا يتوقف على السماع كما سيظهر ان شاء الله تعالى وهذه الفروق
 مثل قوله هو كل علم لانه لو تكرا في وزن اس هسة مخصوص في لغة العرب
 بالفعل بان لا يوجد فيها والاسم المنقول عن الفعل كقرب علما منقول من المباح
 المجهول لان وزن فعل لم يوجد في الاسم الا في قولهم وقد تكلم فيهما او غيرهما فان
 فقل بتشديد العين على صيغة المعلوم او المجهول من الاوزان المخصوصة
 بالفعل وانه علم لفرس الحجاج منقول عن معنى كسر في المشي ويونس اعتبر كونه
 حوزن الفعل للاختصاص به في كسر وكيف ويجعل اعلاما غير منصرفا

والعدل من العلم منصرف لان العلم في
 وزان العلم من العلم من العلم
 من العلم في العلم من العلم
 والعدل من العلم من العلم
 من العلم في العلم من العلم

عند
 وعنده

عرو منقولية عن الفعل فضر معلوما ويجوز لا غير منصرف لانه لا يكون الامثلة
 واما بقوم وشم فاسنان العجميان فان سمي بها من علم الصرف واللغة والعلمية
 وانقطع ولجمع والخروج معلوما ويجوز لا غير ذلك من مائة غير النازن والفعال
 والمفاعلة والفعلة وبلحقانه او كاشن في محل او كره او اول ذلك العلم الحركي
 وزائد المضارع الى الوصف ان بها يكون المضارع مضارعا وهي حروف في حال
 كون ذلك العلم غير قابل حال من المضاف اليه في اوله لانه يسهل ان يقال للرائد
 في اوله انه زائد فيه فهو من قيل فاتبعت اسمت ابراهيم حنيفا للتاء الاسمية
 التي يوقف عليها هاء لانها لا تخصها بالهم تقوى جانب التسمية فيضعف
 للفعل فاذا كان بالتاء يكون منعه بالتأنيث والعلمية لا بوزن الفعل والعلمية
 مثل يعلمه وارملة اذا سمي بها نحو زيد ويشكر ولحمد ونجد فتح صرفه لوزن
 الفعل والعلمية ومثل قولهم كل افعال التفضيل والصفة المشبهة اي ما كان على
 وزن افعال التفضيل او صفة مشبهة ولو في الاصل وهو من حيث انه اسم
 تفضيل او صفة مشبهة لا يفيل التاء ولذا لم يقيد به عدم قبول التاء وقبول الهمزة
 حيث يقال في مؤنث الهمزة ليس من حيث انه صفة بل من حيث انه غلب فيه
 التسمية فلا يضر منع صرفه نحو افضل افعال تفضيل وبيض للصفة والسبب
 ووزن الفعل لان الوصف فرع الموصوف ووزن الفعل فرع وزن الاسم
 لان الاصل في كل نوع ان لا يدخله لجنس فالالفعل فرع فيه ومثل قولهم كل اسم

غير قابل للتأنيث اعني ان يكون في
 وزان العلم من العلم من العلم
 من العلم في العلم من العلم
 والعدل من العلم من العلم
 من العلم في العلم من العلم

اعجمي او منسوب الى العجم بان وضع العجم استعماله او نقله الى العرب اعني ابتداء
 نقله اليه علمان لا يستعمله العرب بعد نقلهم الى لغتهم غير علم او علم في العجم او علم
 جنس نقل علماء وقد احسن في تعبيره هذا حيث شمل الوجودين بلا تكلف وان
 يجعل علم في اول نقله بل بعد ذلك كان كسائر الالفاظ العربية فان كان فيه العلمية
 لسبب كان غير منصرف والا فلا وانما اشترط العلمية وقسده لانه لو لم ينقل علماء
 لم ياتصرف فيه بتصرفهم كادخال اللام وغيره فيضعف العجمية فلا تتوثر وهو
 اي والمال ان ذلك الاسم سزاك حرف فاعلى الحرف الظنفة او متحرك الاوسط لان الحركة
 بعض الحرف تبع فيه ابن الخليل فاما لسببه واكثر النحاة فلم يعتبروا متحرك
 الاوسط وان تضاه الرض قالوا ملك مثل عضد كما لا يرفع عليه السلام اسمع
 الامنصر فالرخصي جعله شرط الوجود المنع حتى جعل نوحا جازا المنع والواجب
 القرف قال الرض وليس بشر لانه لم يسمع نحو لوط وغير منصرف في شيء من الكلام
 قالون كان في لغة العجم مع الجيد ثم نقل الى العربية لاجل الروايات فاحمد لم يورد
 قائمه فهذا مما كان غير علم في العجم وبرايم جمع لغاته ابراهيم وبرايم و
 وبرايم مثلثة الهاء وبرايم بفتح الهاء بلا الف كما في القاموس وشتر اسم
 حصين بديار بكر وفي القاموس شتر قلعة بازلين بين بردنم وكنتمة وكذا في
 علم الطبقة من طبقات النار ولذا قالوا ان فيه تائينا معنويا واعتبار العجم
 لتقوية التائين لانه لا يكونه سببا مستقلا ثم اتهم قالوا ان جميع اسماء

كاتبه

مثال ذلك على التثنية وكان في العجم
 اسم جنس نقل علماء متحرك
 مثال ذلك على التثنية وكان في العجم
 علمائه نقل علماء متحرك

مثال لتحرك الاوسط

اسماء الانبياء عليهم السلام لا ينصرف الا بتثنية وصلحا وتعبيرا وهو كالتعبير بها
 ونوحا ولو طرأ لا تتصرف في العجم وقيل هو كقبح حيث قرأه لسببه معه
 ويؤيده تقديمه على اسمعيل ولا عرب قبلهم هذا وفيه ان شيتا وعزير امنم فان
 ايضا ذكره الفاضل العصام ومثل قوله كذا مؤنثا علم او غيره بالالف مقصور
 كانت او معدودة نحو جبل وسلي وحمراء واسماء والالف الممدودة الهرة
 اذ اصل حمري بالقصر ثم زيدت الف لمد الصوت فالتثنية ساكنان فقلت الثانية
 هزة فسميت معدودة لكونها ساكنة ما قبلها والتائين بالالف سبب وجعل
 قائم مقام بين اللزوم والكلام وبناء الكلمة عليهم فلا يقال جبل والجمع بخلاف
 الثاني فان بناءها على العروض وان اتفق في بعض الالفاظ لزومها كظلمة و
 كقوة الرض ومثل قوله كل علم لا اسم جنس فيه تاء التائين المتوقف عليها هاء
 فحواض وبنت ليس مما فيه تاء التائين لفظا اسي حال كونه هلقولا لا تقدر
 على المذكور او مؤنث زائدا على التثنية او متحرك الاوسط او لام يجمع فيه لما يقدر
 مقام التاء لوجودها لفظا واشترط العلمية ليلزم التائين لان العلم
 عن التغير نحو فاطمة لم مؤنث وحجرة وطلحة اسمان مذكر او تقيديرا اي
 مقدر ذلك التاء والالف للزومها لا تقدر ذكره الرض وهو اي والمحال ان العلم
 الذي فيه التاء مقدر زائدا حرفا على الحرف التثنية فهو حال من ضمير فيه بقدر
 بتقدير اعلم المؤنث او مذكر نحو زينب سمي به مذكر او مؤنث او هو متحرك

شيسا
سان

قوله اشياء لا ضلع وهو ثمنه
 اشياء اشياء انما انشاء عند الخليل
 وافعال عند الكسائي واقتفاء عند
 عند الفراء اصله شيء وعلم وزن واقتفاء
 تحققت كما بين ثم جمع علم اقتلاء
 اشياء وقيل اصلها اشياء وتقدمت اللام
 موضع الفاء تدبر سنة سنة الله

قوله اشياء لا ضلع وهو ثمنه
 اشياء اشياء انما انشاء عند الخليل
 وافعال عند الكسائي واقتفاء عند
 عند الفراء اصله شيء وعلم وزن واقتفاء
 تحققت كما بين ثم جمع علم اقتلاء
 اشياء وقيل اصلها اشياء وتقدمت اللام
 موضع الفاء تدبر سنة سنة الله

قوله اشياء لا ضلع وهو ثمنه
 اشياء اشياء انما انشاء عند الخليل
 وافعال عند الكسائي واقتفاء عند
 عند الفراء اصله شيء وعلم وزن واقتفاء
 تحققت كما بين ثم جمع علم اقتلاء
 اشياء وقيل اصلها اشياء وتقدمت اللام
 موضع الفاء تدبر سنة سنة الله

١٣٦

للعلم والسبب فيه الالف والنون والعلية وكران مثال لوصف له مؤنث
 لاناء له وجران وجران مثال لوصف لبر لمؤنث للاختصاص الاول به
 عند جميع اهل اللسان ولعدم قيام معناه بالوزن كما في الثاني لتكلف
 في هذا القسم واختار المص علم انصرافه والسبب في الالف لا يستعمل في غير
 التاء الاضمايين او باللام فالانصراف متعين فانصرافها وعدنه منع على
 القياس دون الاعتقال ومنه قوله كل جمع حالي او اصل كحضر كان جمع
 في الاصل ثم جعل علما للضيق ومساجد علما لتحقيق او تغرية كسر او بل
 على تقدير بنية كما هو مذموم لبرد اعتبر جمع رواله وان لم تستعمل كان على
 وزن فعال او فعائل اي على هيئته بان كان قوله مفتوحا وتالته الفاعل
 حرفان او ثلثة لرف او طرفا ساكن نحو مساجد ومصايح ولو في الاصل
 مثل جوار وهو غير منصرف على الاصح اذ اصله جوري بالتنوين لان الاعلال
 يقدم على منع القرف فلما اعل مثل اعلاد قاض سقط تنوين التمكين ثم عوض عن
 الياء المحذوفة تنوين آخر وقيل انه قبل الاعلال ايضا غير منصرف فلما حذفت
 ضمة الياء لا تستفادها عليها عوض عنها تنوين فحذفت الياء للساكنين
 وقيل انه منصرف بعد الاعلال لفوات منتهى الجمع وقبل صرف هذا الجمع
 قياس بعض العرب والمعتبر في هذين الوزنين خصوص الحركات والسكون
 وترتيبها واصالة الحروف وزيادتها غير معتبرة يقال له في علم التصريف وزن

وما في الالف ليس على وزن فعال النخرج عند
 بالاضطرار الياء في الالف
 حجة التنوين في الالف
 عند التنوين

وصحاري
 مشهور

والوزن ساكن

وزن تصغيرية فيقال وزن احمير فعيمل لا افعيل والوزن في ذلك العلم
 اثنان احدهما هذا والاخر وهو المشهور المتبادر عند الاطلاق ان يغير
 خصوص الركبان والسكون وترتيبها واصول الحروف وزواياها فيعتبر
 عن الاصول بالفاء والعين واللام وعن الزائد بلفظه فيقال وزن اكرم
 افعال لا فعل وكرم فاعل وليس وزن فعال وفعاليل وزنا عروضا لانها
 لا يعتبر فيه خصوص الركبان بل مجرتهما فيقال وزن طويل فعولن ويجوز
 اي لا يمتنع جعل غير المنصرف مضافا الى الكسر والتنوين لفروقة التعريف
 بان يخل علمه بالوزن كقولك صبت على مصائب لوانها صبت على الايام فن
 لياليا او سلاته كقولك اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المنسك ما كثرته
 بتضيق او للتناسب اي لتحصيل تناسب بين المنصرف وغير المنصرف سواء
 وقع في الفواصل والاجماع او لا نحو قوله تعالى سادس على قراءة نافع
 والكسائي ليناسب اغلا لا بعلة وهو الير ليناسب قوله تقدير ابعده وكلها
 اي لا ينصرف اذ الصيغة في الشيء او دخله لام التعريف انصرف وجد فيه السببان
 اولم يوجد الضعف السببية بعروض خاصة الام او علم الوجود نحو
 مررت بالاحمر ولحمنا وقد وجد السببان لان العلم اذا زيد اضا فته تكرر اولها
 ومررت بعثماننا وجد فيه سبب واحد هو الالف والنون وقيل لا
 ينصرف مطلقا وقيل ان وجد السببان لا ينصرف ولا ينصرف **والثالث**

١١٢
 في وزن المسكون ما يجرى
 في وزن المسكون ما يجرى
 في وزن المسكون ما يجرى

من التقسيمات الاربعه تقسيمه بحسب النوع او نوع الاعراب فهو اى الك
بحسب النوع او نوع الاعراب اربعة بالانقراء رفع سمي به لانه الشفتين
ترتفعان عند ادائه ونصب لنصبهما بعد الفتح هما مشتركان بين الهم
والفعل غير مختصين بواحد منهما لانه كل منهما يكون مرفوعا ومنصوبا
بحسب عامله وجر لانجر الشفة السفلى في ادائه كسقوط الجسوم المنكسر
وذكر واجوهها فطلب من المطولات هو مختص بالهم لانه علامة كون الشئ
مضافا اليه وهو مختص بالهم فكذلك اعلاؤه وجره لقطعه المزمع والرف
مختص بالفعل لانه اثر الجازم وهو من خصائص الفعل وعلامة الرفع
اي علامة هي الرفع فالاضافة بيانية لان الاعراب عند المنصرف ما به الاختلاف
من الحركة والحرف لا الاختلاف في نفسه كما عند عبد القاهر ومن تبعه اربعة
بالانقراء فتم في الهم والفعل وواو في الهماء الستة وجمع المذكر السالم و
والف في التنبيه وملكاته في الهم ونون في المضارع المتصل به الظاهر الرفع
غير النون وعلامة النصب خمسة بالانقراء فحة في الهم والفعل وكسرة
في الهم والف في الهماء الستة وباء فيما هو معرب بالحرف غير الهماء الستة
وحذف النون في الفعل وعلامة الجر ثلثة بالانقراء كسرة في المنصرف وفتحة
في غير المنصرف وباء فيما بالحرف وعلامة الجزم ثلثة حذف الحركة في المضارع
صحيح الآخر وحذف الآخر في المعتل الآخر وحذف النون في المتصل بالجره

والتقسيم

والتقسيم الرابع من التقسيمات الاربعه تقسيمه بحسب الصفة فهو اى
الاعراب بحسبها ثلثة لفظي اى منسوب الى اللفظ المعرب يظهر في اللفظ
اي لفظا المعرب صفة كاشفة لللفظي او جازمة مستأنفة مسوقة لبيانه وهو
الصل لانه علامة وحققا الظهور وتقدرى اى منسوب التقدير اى يقدر
في الخبر ولا يظهر في اللفظ ومحلى اى منسوب الى المحلى اى محل وقوعه
ظهور العراب واذا اخصر الاعراب بحسب صفتها في ثلثة ويظهر اللفظي بيان
فسيتمية فلنذكر الاخيرين اى التقديرى والمحلى حتى يعلم ان ما عداها لفظي
لان بيانها وبيان محالها يدل على ان ما عداها لفظي ومحالها غير محالها
الاعراب فحده الثلثة ويمكن لخره للتخفيف نحو بارك بيسكون الهمزة في
انى عرو او اللادعاه نحو الرحيم مالك يوم الدين فلنذكره لا يقدح في ان ما عداها
لفظي لان الكلام منى على المشتهر من الاستعمال او هو معتبر بما سكن للوقوف
وما اشتغل لخره بحركة مجانسة لحركة الخرى نحو للملائكة اسجدوا ليهن تاء
على قراءة اى جعفر والحمد لله بكسر الدال على قراءة الحسن البصرى وتجره
خرب بكسر الخاء للبحار فمن قيل ما اشتغل لخره بحركة غير اعرابية فيكون من
التقديرى المذكور في الكتاب او نادر لا يعاب به لكن تبقى المضارع المجروم
اعدم على لغة تميم كقولهم يتجركات الدال فان جزمه تقديرى والحج
لا يدغمونه والقرآن نزل بها نحو ولا تمنن ^{او قلتمنه} فليجمل ^{فليبين} وخو قولها وان تقرأ

وخراب اعراب حركات الهمزة والاعرابية
بالانقراء والاعرابية
فكل اللفظي
بالانقراء

او قلتمنه
فليبين

وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا باد علم لا يضركم الله مجزوم فالاعراب التقديرية ما
 اى اعراب لا يضره اللفظ اى لفظ العرب بل يقدر في لخره اى يعتبر فيه
 لما منع كما عن فيه اى في اللفظ اى في اللفظ اى في اللفظ اى في اللفظ اى في اللفظ اى في اللفظ
 غير الاعراب الحقيقية صفة بعد صفة لما منع اذ لو كان المانع الاعراب الحقيقي كان
 محليا لا تقدر يا عند المص كما سياتي في انشاء الله تعالى حوررت بزيه ولا يكون
 التقديرية الا في العرب لانه لو ارتفع المانع كان لفظيا مثل غلامى لو ارتفع
 ظهر الاعراب لان المانع فيه اشتغال اللفظ اى كما ان الاعراب
 اللفظية لا يكون الا في العرب وهو ظاهر وذلك اى الاعراب التقديرية على ما ذكره
 في سبعة مواضع نقص ما ذكره وباد راج بعضا في بعض وزاد عليه فصل سبعة
الاول مفرد لا متنى ولا مجموع معرب بالركبة لهما او فعلا لا معرب بالحرف كما في
 هذه الستة اخره الف وان حذف للتقاء الساكنين فيكون منويا وما المنقو
 فان كان ذلك المفرد اسما لافعال اعرابه في الاحوال الثلث اى حال الرفع
 والنصب والجر تقديرية لتقدر ظهوره على الالف نحو العساو عصاوا المتحر
 ومغزى وان كان ذلك فعلا فرفعها ونصبه تقديرية لوجود الالف فيها
 ولو منويا وجزمه لفظي لانه محذف الالف وهو لفظي نحو جيشي ونجش
 الله ونجشى ولن يجشى الناس ولم يجشس **الموضع الثاني** ما اسما مفرد
 او غيره معرب بالركبة او بالحرف اضافة الى اية المتكلم وان حذف او قلبت الفا

كما في قولهم
 منقول بلالا ولا يجش
 عن قول العرب
 سى

كما في الب حيث جعله ثمانية وجعلها
 المص خمسة و زاد عليها
 اثنين فصار سبعة
 في كل واحد
 لا يوافق صاحب البيت

الفا حال كونها غير التثنية فانها اذا اضيف الى اية المتكلم يكون اعرابها
 لفظيا لوجوده في اللفظ نحو مسلمانا في الرفع ومسلمانا في النصب
 في النصب والجر فان كان اللفظ المذكور جمع المذكر السالم فرفعها تقديرية
 لانه يجتمع فيه واو واو واو واو واو واو واو واو واو واو واو واو واو واو واو واو واو
 رفعه بالواو ولم يوجد ونصبه وجره لفظيا لانه بالياء وقد وجدت مدغمه و
 انما اليه بقوله فقط والاولى تقديمه على قوله تقديرية نحو جاني مسلمانا
 مسلمانا قلبت فادخمت وان كان المضاف الى اية المتكلم الذى هو غير التثنية
 غيره اى يخرج المذكر السالم مفردا من الاسماء الستة او غيرها او جمعا كسكن
 منصرفا او غير منصرف او جمع مؤنث سلافا لكل اى كل اعرابه من الرفع والنصب والجر
 تقديرية لان لخره اشتغال بالكسرة المجانسة للياء او الفتحة فامتنع جمعها بجر
 لخرى موافقة او مخالفة وجعل بعض اللفظيا بوجود الكسرة وهذا تحكم لان
 الكسرة موجودة في كل حال وقبل العامل وذهب المحصور الى ان المضاف الى اية المتكلم
 مبنى لاكتسابه البناء من المضاف اليه وضعفه ابن الحاجب واية الرض بان
 الاضافة الى الضمير لا توجب البناء نحو غلامنا وغلامك وغلامه وتبعها
 المص نحو غلامى وانى ورجالى ورتانى ومساجدى ومسلمانى وبارئى وان
الموضع الثالث اى اسم معرب بالركبة او بالحرف مفرد او مركب في لخره اعراب
 حركة او حرف محكى للحقيقة سبحانه عامل في تركيبه فانه محلى عند المص ويحى

الكلام فيه وتسميته اعرابا لكونه اعرابا قبل الحياية انما جعل تقديره لا اشتغال
 لخره بالعلمي اما جملة في الاصل حال من ضمير لخره لانه يجوز ان يقال فيه اعراب
 لا منقولة الى العلمية اي جبط علما واستقلت هكذا نحو تابط شرا فانه عرب
 باعراب تقديره في الاحوال الثلث وذهب غير واحد الى انها منسوبة واعرابهم
 كما كان قبل العلمية والفرق عند البعض انها قبل العلمية مستحقة للاعراب
 من حيث انها جملة وبعد العلمية من حيث انها اسم مفرد او حال لكونه مفردا
 غير مركب ولا جملة في قول العرب للمجاري وقول بني تميم ان الحياية مختصة
 بالجملة واليه ذهب كثير من النحاة منهم سيبويه نحو من زيد بنصب زيد بنحو
 لمن قال ضربت زيدا فحكي زيد بنصبه في الاعراب بالحركة ونحو دعني عن قرنان في الاعراب
 بالروف واوايه يا مقدر جوابا لمن قال الك قرنان وكان كذا اي كالمذكور من عرب
 في لخره اعراب محكي في كون اعرابه تقديره لا اشتغال اللخره بالعلمي كل علم مركب جزو
 الثاني معمول قبل العلمية طالما لا اعراب له وضا فالجزء الثاني مشغول باعرابه
 المحكي نحو ان زيد علمه حرف لا يكون معموله اصلا كما سبق وهما زيد علمه علم
 معنوي ومن زيد علمه حرف جزر واما من زيد علمه لانه لا اشتغال فمن قيل تابط
 شر تقول جاني ان زيدا وليت ان زيدا ومررت بان زيدا وكذا انما نحو عبد الله
 فان المضاف اليه معمول ماله اعراب وهو المضاف ونحو مضروب علامة في الاصل
 نائب الفاعل وكذا علم مركب جزو الثاني معمول ماله اعراب نحو مضارب زيدا
 فان

قول تابط شر تقول
 بنو النضر في اوجه النسبية
 ان كان سارا فالاداء
 اراد ان يخرج
 من البيت بالعلمي
 وقاله تابط شر
 في قوله
 ابطود حال في البيت
 والبيت وقرنته وقالت تابط

فان اعراب الجزء الاول منها اي من الجزئين او من عبد الله ومضروب علامة
 اي الاعراب الذي يظهر الجزء الاول فان الاعراب للجموع لفظه ان كان لفظيا
 قبل العلمية وان تقديره تقديره نحو المضرب علامة ومرمى علامة لقبليتها
 وظهوره فيه بحسب العامل اي بحسب اقتضاء العامل نحو جاني عبد الله وليت
 عبد الله ومررت بعبد الله والجزء الثاني مشغول باعراب الحياية اي باعراب محكي
 فاضافة الاعراب الى الحياية كاضافة الحاتم الى الجودي في حاتم الجودي او ما في لخره
 بنحو محكي نحو خمسة عشر كما او مثل سيبويه لان الكلام فيه قبل العلمية كل جزا
 مبنيين لضمهما المرف فاذا كان علما يكون اعرابه تقديره لكونه اسما مفردا واشتغال
 اخره على الاكثر وقيل منى اعرابه محكي كما قبل العلمية والموضع الرابع او عرب
 اسم او فعل كان في محل اخره وهو تفتن في التعبير حيث ترو في فيما قبله واو في
 يا مكسورا ما قبلها اصلية او منقلبة عن واو وان حذف للتقاء الساكنين
 ذلك للعرب اسما وفعه وجره تقديره لاق الياء المضمومة او المكسورة المتحركة
 ما قبلها يجب اسكانها لاستقلالها عليها واما نصبه فلفظي لان الياء الفتحة
 المكسورة ما قبلها لا يتغير لثقتها نحو جاني القاض بالياء وقاض جذفها ورتب
 القاض وقاضيا ومررت بالقاض وقاض وان كان ما في لخره ياء مكسورة ما قبلها
 فعلا وفعه فقط لان نصبه وجره لانها لفظيان لوجود الفتحة لكسر
 ما قبلها وخفتها عليها ووجود الحذف في اللفظ تقديره الحذف الضمير لانه

ونحو الغازي وغازي

ان لم يلحق بلخه ضمير مرفوع فانه ان لحق فان كان النون يكون اعرابه محليا
 وان كان غيره يكون لفظيا نحو يرمين ويرميان ويرمون ولين يرميان يرمون
 فعلى هذا فالانسيب تقيد الاين مما اذا لم يلحق بلخه علامة التشبيه والجمع
 نحو قاضيان وقاضون والاختصار الاوضح تخصيص ما بالمفرد الذي لم يتصل
 به شيء لتبادره وتزك قول ان لم يلحق الخ خوري و ترمي و ارمي و ترمي
 والموضع الماس منها فعل اذ لم يوجد اسم اخره واو مضوم ما قبلها فوجه
 فقط لان فيه وجزمه هما لفظيان لحنه الفتحه على الواو المضوم ما قبلها و
 الحذف لفظا ايضا كفعل اخره باء تقدير كالحذف في الضمة لا انتقاله على الواو
 ان لم يلحق بلخه ضمير مرفوع نحو يعزرون و يعزرون و يعزرون و يعزرون
 منها اسم معرب اعرابه بالروف الواو والياء والالف وليس فعلا اعرابه هذه
 ملاق لساكن بعده اى كلمة في محل اولها همزة وصل تحذف عند الوصل فتحذف
 ساكنان اولها حرف مد فيحذف لفظا فيكون الاعراب بتقديرها فان كان ذلك
 الكرم من الاسماء الستة المذكورة من المضافة الى غيراء المشكلم المفردة المتكبر
 فاعرابه اى ذلك الكرم في الاحوال الثلث بتقدير كعدم وجوده في اللفظ
 نحو جاني ابوالقاسم ورايت ابالقاسم ومررت باني القاسم وان كان ذلك
 الكرم المعرب بالروف الملاقى للساكن جمع المذكور السالم فينظر ان كان ما قبل
 حرف الاعراب مفتوحا نحو مصطفون ومصطفون وتحرر الواو دفعا

وجه التثنية او ضمة الازمة لهزمة
 الوصل

ضار جاني

دفعا للساكن لان الساكنين اذ لم يكن اولها حرف مد تحرك الواو بالضم
 للمجانسة والياء بالكسرة لمنل ما ذكر فيكون اعرابه لفظيا في الاحوال الثلث
 لوجوده في اللفظ نحو جاني مصطفو القوم بالواو والمظومة ورايت
 القوم ومررت بمصطفى القوم بالياء المكسورة فيها وان لم يكن ما قبل
 حرف الاعراب مفتوحا ولا يكون الاضموم في الواو وكسورا في الياء كحذف
 اى الواو والياء لوجود شرط الحذف وهو كونهما متدين عند التقاء الساكنين
 فيكون اعرابه بتقدير تاني الاحوال الثلث نحو جاني ضار بقا القوم ورايت
 ضار بقا القوم ومررت بضار بقا القوم وان كان ذلك الكرم تشبيه فوجه
 تقدير كالحذف الالف للساكنين وفي نصبه وجره تحرك الياء دفعا للساكنين
 بالكسرة للمجانسة فيكون اعرابه فيما لفظيا نحو جاني ضار بقا القوم ورايت
 الالف من اللفظ ورايت علا على بنك ومررت بغلامى ابنك بكسر اللام
 ووجه الموضع السابع الفاعل بالاسكان حال كونه مما كان اعرابه بالحركة
 لان ما اعرابه بالروف يكون اعرابه في الوقف لفظيا كضاربون وضربون
 فان كان ذلك الموقوف عليه غير مننون بتنوين التمكن وتنوين العوض
 في نحو كل مثله سواء كان منونا بتنوين المقابلة او لا وكان في نحو تاء التثنية
 الموقوف عليها فاحواله الثلث اى اعرابه فيها بتقدير كعدم ظهوره في
 اللفظ نحو جاني لعبد ورايت لعبد ومررت باجد ورايت الرجل وكذلك

من الواو السبعة الموقوفة الذي وقف عليه

نحو ضارية مما خزه تا الثانية وكذلك نحو ضاربات مما هو متون
 بغير تنوين التمكن وان كان الموقوف عليه متونا بتنوين التمكن حال
 كونه كما بعبرها اي بلاتة الثانية رفعة وجره تقديرى لسقوط الحركة
 بالوقف دون نصبه فانه بوقف عليه بالالف المقلوب عن التنوين فيه
 في اللغات المشهورة فيكون لفظيا وفي بعضها يوقف عليه بالمكان فيكون
 في تقديرنا ايضا نحو جاني زيد ومرت بزيد ورأيت زيدا بالالف او زيدا
 ايضا بالمكان وقد يوقف عليه في الرفع بقلبه واوا وفي الجر بقلبه ياء نحو
 جاني زيد ومرت بزيد فيكون لفظيا فيهما ايضا **واما الاعراب المحلى**
 وهو ما لا يظفر في اللفظ ولا يقدر في الاخر بل يعتبر في المحل مانع في نفسه
 وهو البناء او المنع في الاخر غير ما ذكر في التقدير وهو الاعراب الحقيقي
 على ما ذكره المصنف في موضعين احدهما وحسن المقابلة بان يقول الاول
 الاسم لم يظفر وجه التخصيص بالاسم لانه كما يكون الاستعمال المذكور
 في الاسم يكون في الفعل ايضا نعمان لا يضر في قوله مجزوم لفظا بل ومحلا
 بان العرب لا المبنى فانه لا يتصور فيه المشتغل به اعراب غير محلى بل
 باعراب حقيقي جاء من عامله لان المشتغل به اعراب تقديرى كما مر نحو
 بزيد فانه يحكم على محل زيد بالنصب على المفعولية اي على انه مفعول به غير
 صريح فيه تنبيه على ان النصب للمجرور لا مع الجار كما يجزى على السنة
 العربية

في الفعل
 مان

و

وكذا العجني ضرب زيد ومرت بزيد مرفوع المحل على الفاعلية في المثال
 الاول ان كان من اضافة المصدر الى الفاعل ويجوز ان يكون الرفع على
 التانيية وان يكون منصوب المحل على المفعولية ان كانت الاضافة
 الى المفعول والتانيية في المثال الثاني هذا وقد سوي الفاضل العصا
 بين عرب في اخره اعراب محلى وبين في اخره اعراب حقيقة في ان اعرابها
 تقديرى وصرح بان الجور في الامثلة المذكورة منصوب او مرفوع
 تقديرى قال لا تقول هو عرب محلا لا تقدر لاننا نقول ليس بمنى حتى
 يكون عربا محلا وما اشهر ان الجور في محل النصب او محل الرفع
 فمن قبيل استعمال المحل في محل التقدير ومنه قول المفضل المعرب ماختلف
 اخره لفظا او محلا ويؤيد ما قالوا مانع من الظهور في الاعراب التقديرى
 شبي في الاخر وفي المحل نفس اللفظ عنى انه لا قابلية له لظهور الاعراب
 حقيق مرابه فيما علقه على الامتحان **والموضع الثاني** من الموضوعين اللذين
 فيها الاعراب المحلى المبنى الذي فيه موجب الاعراب من اطراف المختلفة
 ولشابهة العامة ولما توقف معرفة الحوال على معرفته اراد ان
 فقال بالفاء التفصيلية فهو اي المبنى الذي نحن بصدده وهو المبنى
 العارض الذي يكون معولا بوجوده الموجب ما اي لفظا او كلمة
 فتدبير الضمير في كان حركته او حرفه وسكونه باعتبار اللفظ لا بحركته

النحوي عن لغو الالتركان المراد بالحركة والسكون حركة الضم
 وسكونه لا يعقل ^{عظ} دخل عليه اي لا يسببه فلا يلزم دخول الهماء المعروف
 فيه وان الرجح عنده مذهب الزمخشري وهو كونها معربة لانه
 اعتبر قابلية الاعراب عند التركيب لا قابليته بالفعل وهي بالتركيب
 هو ملتبس بخلاف المعرب من اعرابه اي اوضحه او ازال افساده
 لانه اوضح فيه الاعراب او ازيل فيه فساد التباس بعض الاعراب
 ببعض او اوضح فيه الاعراب المعاني او ازال فيه فساد التباس
 بعضها ببعض فهو محل الايضاح او الازالة فهو في الاصطلاح
 الفاء لتفصيل الجمل او جوابية ما كان حركته محضة او لا نحو جاني
 زيد ويضرب او حرفه نحو جاني ابوك ويضربان وكونه نحو لم يضرب
 اي حركة اخرى وكونه بعامل دخل عليه او سبب دخول عليه وما كان
 المبنى والمعرب اللذان بالحركة والسكون الاصل والاشهر فمر التعريف
 عليهما ولم يجعله شاملا لباي اللف وفي مقام التفصيل اعلم كل نوع ^{حقه}
 ثم لا يخفى ان هذين التعريفين تعريف بالخاصة لا بالماهية لتسهيل
 المبتدئين وليس ارهم وما اراد اتمام الفائدة ببيان مطلق المبنى اظهر
 فقال والمبنى المطلق عاين بالاستقراء مبنى الاصل اي مبنى هو الاصل
 في البناء يتفرع بناء النوع الثاني عليه ومبنى العارض اي الاصل فيه

^{عظ} ان يدخل عليه عامل غير شرفيه
 نحو قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 وهذه ويؤيد وباسم
 وباسم من

فيه الاعراب وعرض له البناء بسبب يقتضيه لازما او غير لازم **النوع**
الاول وهو مبنى الاصل انواع اربعة بالاستقراء الحرف وهو الاصل في
 هذا النوع لانه لا يقع معولا اصلا ولذا قدمه والمآخذ لعدم موجب الاعراب
 فيه والامر بغير اللام اي الامر بالحاضر المعروف لانتفائه ايضا هذا عند
 البصريين وعند الكوفيين معرب كما سبق للاختلاف فيه اخر الجملة
 قالوا الجملة لا تنصف باعراب ولا بناء لان المتصنف بهما كلمة والمقص
 نظر الى انه ليس فيها موجب الاعراب من المعاني المختلفة والمتشابهة التامة
 فعد هانته وقد نقل الفاضل العصام عن حواشي المتوسط للشيخ السند
 ان البعض عد هانته واضرب كلام الرضخ في مواضع من كتابه فتعريف
 المبنى المطلق ما لا يكون فيه موجب الاعراب او ما يناسبه مناسبة تؤثر
 في منع الاعراب **والنوع الثاني** على نوعين كالمبنى مبنى لازم بناؤه لا ينفك عنه
 وغير لازم ينفك عنه ولللازم منها ما اي لفظ لا ينفك عن البناء اي
 يستعمل معربا اصلا وهو اي المبنى للامر المضمرة بجميع افراد انواعها
 وجه بنا تمام مشابهتها للحرف والاحتياج الحرف يحتاج الى المتعلق
 وهذه الى الخضورة المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب وقيل الحرف
 الخطاب والفصل في الصورة واسماء الاشارة بجميع افرادها الا تشبيه
 وكذا تشبيه ما نشئ من الموصول عند اخص لان التشاكي كلها نبرة واحدة

اي المعاني المختلفة والمتشابهة التامة
 قول بغير اللام قد تحققت لان الاسم
 لان الاسم هو هذا
 المتشابه
 تشاكي

وجه بنائها المشابهة للحرف في الاحتياج الى ما يعين المراد من الاشارة
 والوصف **والاصوات** وبنائها المشابهة للحرف لاحتياجها الى الصلة
 ولان وضع بعضها كوضع الحرف غير اتي واية فانها مع بيان لرحمان جانب
 الاسمية بلزوم اضافتها الى المفرد الا اذا حذف صدر صلتها فانه يحوز
 بناؤها التاكيد شبهتها بالحرف في الاحتياج نحو قوله تعالى لنزعن من كل
 شيعة ابرهم ثم اشدع الرحمن عني اى ابرهم هو اشد وبياعه الضم المشابهة
 الغابات من حيث ان الصدر منوى في مثل كرم جعل خمسة عشر لا يلزم
 الاضافة وفي اذ واذ الاضافة الى الجملة وكذا حيث في الاغلب **واسماء**
 الالفعال بكلا قسميها لانه قائم مقام الامر والماض وقد سبقت **الذوات**
 من حيث البيان وما اى لفظ كان على وزن فعال حال كونه مصدرا لم يقل
 مؤنثا مع ان النخلة ذهبوا الى ان اقسام فعال المذكورة هناك ما مؤنثة
 تبيينها على ضعف دعوى ثبوتها اذ لم يرد دليل عليه حتى نشك الرضى فيه ولم ينكر
 عليهم دعوى كونه معرفة كعجار بمعنى الفجرة او الفجور او مصفة بنبغ ان
 يصفها بالمؤنثة لارتباطها لاكون المؤنثة نحو يا فساق ويا خيالات
 بمعنى يا قاسية ويا خبيثة وهذا مختص بالنداء ولا يكون الا صفة صرفة
 ومنها ما يكون صفة غير مختصة بالنداء كقطا بمعنى قاطة اى مافية
 ولزام اى لازمة او علما للمؤنث نحو حلام اسم امراة وغلاب كذلك
 عند

عند اهل المجاز قيد للاخير قال في الصحاح في باب التبيين والاعتراجات
 على لغتهم كقولها اذا قالت حنام فصدا قوها فان القول ما قالت حنام
 بكسر الهمزة في الموضوعين قبل كونها على زنة فعال بمعنى الامر وقد عدوا من
 المتشابهات الموجبة للبناء المتشاكلة وتبسط صاحب المفضل انواع
 المتشابهة الموجبة للبناء بانها اما تضمن الهمزة من الاصل كاي او شبهة
 كالبنيك للمشابهة للحرف في الاحتياج او وقوعه موقعه كنزلة
 او مشاكلته لمواقع كقوله او وقوعه موقع ما انبه كالمنادى فانه
 واقع موقع كاف ادعوك المشابه كعاف ذلك او اضافته اليه كالمفرف
 الى الجملة **والاصوات** والمشهور ان الاصوات ليست من قسم **اقسام**
 الكلمة لانه لاوضع فيها وانما بحث عنها في اقسام الكلمة المنبئية
 بالبنية وهو اى الصوت في عرف النحاة كل لفظ لم يقبل الهم لانه ليس
 كما عرفت حكى بصوت صوت انسان صادرا عنه بمقتضى الطبع او
 صوت غيره ولم يقل لفظ لان ما يصدر من الحيوانات العجم والجمادات
 لم يتركب من الحروف لانه ليس له مخارج فلا يكون لفظا وذلك اللفظ اما
 بان يصدر انسان من نفسه ذلك الصوت **الاصوات** فلا يكون **معروف**
 لعلم التركيب او حكى ما يصدر مثل قال زيد غاق او وى او قال الغاق
 غاق او غاق صوت الغراب فح يكون معولا للتركيب منبئ على الكسر

وهو غير منصوب عند بنى تسمى
 الاما في لغة ان الخطا فان اكثر من
 المجازيين

ط اوله
 ودون النحاة من اللبالي قارن القطار
 طبيب الغالى ولا تسمع مقالات
 انسا وان تجلس مع صاحب الزاوى

ط
 كغاق اذا تلفظ به قاصدا
 لاصدار ما يربط الصوت الغراب صح

فما كسر ما قبل الآخر لتعذر التقاء الساكنين وقال المصراع اياه تقدمت
او صوت به للبهائم اي لاجل البهائم لخشه او زجره وليس البهائم من
فهم الوضع حتى يوضع لها الالفاظ وانما يترتب الاثر على القاء اللفظ
عليها التكرار ذلك في سماعها ومكثه في حياها فاذا سمعت اللفظ تنبت
للمقصود كتح مفتوحة النون ومكسورة الخاء المشددة ومفتوحة حاء
وقد تخفف ساكنة لان اخرة البعير وكذا هيخ وايج بكسر اولها وكون
ويجوز الكسر والسكون فان البعير اذا سمعت ولها مسهنة اناخت
لتكرار معرابه وقبل انما اسم فعل وارضاء الرض وقال المصراع واري
انه الحق لا حول في حده في قسمي لخر وهو لفظ غير موضوع صادر عن
الانسان دال على معنى بالطبع كتح عند الاعجاب ووكي للتندم واه
للتوجع واخ للسعال وحكم لخر على ما يقتضيه الطبع ذكره في الامتحان
وتمام البحث هنالك الاصوات الجارية على لسان الانسان اما منقول
اليك المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل مثل واك العجب
وحكمها حكم المصانر او لم تلزم وصارت اسم فعل مثل ومة فحكمها حكمه
واما غير منقولة بل اقية علم كانت عليه حين كونها اصواتا سادجة
وهي اقسام منها ما يعرض للانسان عند عرض مع كالندامة والتعجب
والوجع والسرور وكوي ولخ ولخ فدالتها على معانيها طبيعية

للتعجب بيان

طبيعة فليست بكلمة ومنها ما يجري على لفظ الانسان كما اذا قال غاق
قاصدا لاصدار ما يشبه صوت الغراب وهو ليس بكلمة ايضا وكما اذا
قال قال ريد او الغراب غاق او غاق صوت الغراب او قال زيد عند التعجب
او التدهوى او عند اناخه البعير نخ وهذه منبئية كما سبق كونها من
حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية لها ومنها ما يصوت به
للبهائم وسبق ايضا وما لم يكن جميع المركبات من المنبئيات على ما يظهر
من القبول قال **وبعض المركبات** وهو اي البعض الذي من المنبئيات
كل كلمتين فعلان او لمين او حرفين او مختلفين حقيقيين او حكميين
ليستعمل نحو سيبويه ولو قبل كل لفظين كان ابعده من التكلف ليحتمل
عاملة في الاخرى قبل العلمية مثل نابط شر او غلام زيد وان زيدا ومن زيد
وزيدا فرب ولو قبل لبتين منبئيتين منبئيتين مثل زيد قائم ورجل فاضل
من المركبات الاسنادى والتوصيفى ونحو النجم والصعق كالكلمة
الواحدة لسندة الامتزاج فلا يدخل في كل كلمتين جعلنا اسما واحدا
بان جعلنا علما فان كان الجزء الثاني مما جعلنا علما صوتا سواء كان
الاول اسما نحو سيبويه او فعلا نحو جاء به او حرفا نحو ان به بنيا
اي الجزء الاول لكونه جزءا من الكلام وكون اخره في الوسط والثاني لكونه
منبئيا قبل التركيب وقد سبق منه ان ما في لخر بناء على معرب بعرب

من الكوب بالفتح ثم وعصه وشدت بجي كروب وكوب كلور ودفني مري سورب. اقدر مق وطارر التلا
والكوب بالفتحة من قوته بقله قري اسب وصور ياتوب انموليه اجملا وخرمه اغا جنك كوك

العون يازه عرما
وتازه بتخش اوت
ويوشق نسند
ويوغونلق غلاظ
بج ذاف

تقديرى وما ذكرهنا سلوك الى مسلك الغير وكسر الثاني لان اصله السكون
فجاء للسالكين والاصل في تحريك الساكن الكسر وفتح الاول للتحفة نحو
سيوبه اسم امام النخاعه من عثمان الشيرازي وقد يسكن نحو من وله
وان لم يكن الجزء الثاني صوتا بنى الجزء الاول على الفتح مثلا ما ذكر ان كان اخره
حرفا صحيحا معربا بنى للتركيب نحو بعلبك وحضرموت اسم بلدا وقبيلة
او مبتدأ بنى على يئانه نحو ابن ورد وبنى الجزء الاول على السكون ان كان
لخره اى الجزء الاول حرفا فعلة ثقيل الحركة عليه نحو معد كروب وعراب
الثاني حال كونه غير منصرف للتركيب والعلمية والاعراب وعدم الانحراف
صفة مجموع الجزئين تكونهما كالمروف المركبة منها الكلمة كنعها الماظهر
في الجزء الاخير حكم عليه بهما على اللغة الفصيحة اى بناء الاول والجزء الثاني
مع منع الصرف على اللغة الفصيحة وفيه لغتان لخران اعراب الجزئين معا
واضافة الاول الى الثاني وينع من المضاف اليه وعرابهما معا واطراف
الاول وصرف الثاني تقول هذا بعلبك ورأيت بعلبك ودخلت بعلبك
بالرمان الثلث في الاحوال الثلث في بعل وفتح الكاف في بك على الاولى
وكسرها مع التنوين في الثانية كل ذكر في مركب جعل اسما وطاراد
استيفاء للحكام المبتى من المركبك زاد قوله وان لم تجعلا اى الكلمتان
اسما واحدا بان يراد بكل جزء معناه خمسة عشر حيث يراد خمسة
معناه

معناه وبعشرة معناه ولكن تضمن الثاني حرفا عاطفا او جارا بان فهم منه
معنى الحرف حيث فهم من خمسة عشر معنى خمسة وعشرة فان لم تكن الحرف
الاولى لفظا اثنين اى لفظا هو اثنين تبيا اى لفظان او الجزآن ليس ما ذكر
هنا ما ذهب اليه في الامتحان قال فيه التضمن للجزئين فلا بنيا وتبع
في هذا الكتاب بالجمهور قالوا بنى الاول لكون لخره كالوسط لسندفة
الامتزاج والثاني لتضمنه الحرف على الفتح لعروض البناء وخفة الفتح
وثقل التركيب ان كان لخرها حرفا صحيحا وبنيا على السكون ان كان
لخرها حرفا فعلة لما ذكر نحو بادى بدى الاول اسم فاعل من بلاد الشئ
والثاني فاعيل بمعنى مفعول منه مضاف اليه للاول وانتصابا على الحال
فمعنى بادى بدى مبتدأ فهو وان كان مضافا ومضافا اليه فكان ينبغي
ان يكونا معربين الا انهما شبهتا بخمسة عشر لافادتهما معنى المفرد فهو من
لمع الحرف حكما وبنى الاول فقط على السكون ان كان لخره فقط حرفا فعلة
مثال كون لخر الجزئين حرفا صحيحا نحو واحد عشر وحدى عشرة لخر اولها
حرف فعلة ساكن وثلاثة عشر وثلاث عشرة وحادى عشر وحادية عشرة
وما زاد عليهما منتزعا الى رة عشرة وناسعة عشرة وتضمن الحرف
ظاهرا في ثلاثة عشر ولخواتمه لان المعنى ثلاثة وعشرة وغير ظاهرا في حادى
عشر ولخواتمه لانه لا يصح ان يقال المعنى حادى عشر فالوجه انه كان

في الاصطلاح عشر فارادوان ياخذوا من الجزئين اسم فاعل ليدل على واحد
 في مرتبة معينة ولم يتسرا لان فاعل لا يسمي جميع حروفها ^{واحد} في بعض
 من كل مظنة التباس فاخذوا من الاول ليدل على المقصود من اول الامر
 فكان مضمنا فعني حادي عشر واحد من احد عشر واقع بعد العشرة
 فاعتبر هكذا في اخوانه ونحوه هو اي زيد مثلا جاري بالاضافة ^{تضمن انشا} بيت
 اي لاصقابيته الي بيتي او متلاصقابيته وبتى اي مجتمعين ^{مضى الى اول}
 اي هو الجار الاصقوا اما ليس بين اي بين هلا وبين ذلك وان كان
 الاول من الكلمتين لفظ اثنين بنى اللفظ الثاني لتضمن المذكور وارب
 الاول وحذف ثوبه وهو لفظ اثنين هذا مذهب جمهور النحاة لوجود
 الاختلاف فيه كما في الزيلان ولان نوعي المثنى والمجموع لم يعرفا
 في غير هذا الموضع الا للاضافة فصار كانه مضاف والتوكيد الاضافي
 لا يوجب البناء ^{وقال} ابن رستونه هو مبتدئ كسائر من الصدور لا متراجة
 مثلها واختلافه كاختلاف هذان وهذين علم مذهب بناءه خو حوله
 اثنا عشر رجلا ورايت اثني عشر رجلا ومررت باثني عشر رجلا
بعض الكنايات لان كلها ليس من المبتدئان والكتابة في اللغة والاصطلاح
 ان يعتبر عن خشي معين لفظا او معنى بلفظ غير صريح الدلالة عليه لغرض
 من الاغراض كالا بهام على السامعين نحو جاني فلان اي زيد وكان

اقى الاستعمال المشهور في الاصطلاح
 مثل يضيء الصلوق
 في قوله النبي
 مع حذف النون من الالفين واصله
 انه جاء في قوله تعالى
 واطفئوا نيرانكم
 باللام حذف
 النون
 القليلة والجمع عند نصبهما المفعول

فكان كيت وكيت وشناعة المعبر عنه مثل هجر للفرج او الفعل التبيح
 والاختصار كما في الضمير الغائب والظن الفصاحة كزيد طويل النجاد
 والمراد هنا ما يكتفى به ببعضه المعين ويتعذر تعريفه الا بالصرح ^{فلذا}
 قال وهو اي البعض كم مفردة عند البصرية ومركبة من المحاف وما استقفا ^{مئة}
 عند الكوفية وحذف الفها لكونه مع حرف الجر قياسا وكن ميم للتخفيف
 فكانت مجردة وعن معنى الاستفهام في الخبرية يكون للاستفهام عن العدد
 فيكون مبهما فينصب ما بعده على التمييز ويكون مفرد الجملة على تمييز ^{عده}
 الوصل وهو واحد عشر وما فوقه الى تسعة وتسعين نحو كم رجلا
 ضربت وكم رجلا ضربته وكم ضربت ضربت وكم ضربت ضربتها وكم يوم
 وكوم سارت فيه وكم يوم سافرك وكم زمانا سافرك ^{زمان} وكم درهما انضرت
 وكم غلاما كان غلامك ويكون للخبرية اي للخبر عن العدد والظاهر
 لقوله الاستفهام والخبر كما في بعض النسخ سميت بها وان كان للنشاء
 التثنية باعتبار ان متعلقها خبر فرقا بينه ما مفع التثنية فيضاف الي
 بهاء عند الجمهور وعند القراء مجرور بتقديرين والاختلاف يظن عند
 فصل التمييز فوجب الجمهور نصبه كما هو على تمييز الاستفهامية لا
 استتاع الاضافة والقراء يستوعج الخبر من المقدر ويجوز في تمييزها
 للفراد والمجموع نحو كم رجل ورجال لان تمييز العدة المضاف اتا

وهذا في العشرة والالف

اما فرد او مجموع فروعها فيها دفعا للتحكم ويجوز مخول من في تغييرها
 عند الزمخشري حيث يجوز ان يكون خبرية وانشائية في قوله بقاسل
 بنى اسرائيل كما اتيناهم من آية واكرهه الرضخ الاستفهامية قال لم يغير
 عليه في استعمال ولا في كتاب من كتب النحو **ولم** استفهامية وخبرية صدر الكلام
 وعرابها اعراب غير هالولم يكن تمييزا في كلام استعماله معكم وانتمنا
 اليه بالاشارة وبنائها لكون وضعها موضع الحرف او لكون الاستفهامية
 متضمنة لمعنى حرف الاستفهام وجعل الخبرية عليها او كونها بمعنى **رب**
 عطف على كرم يكون للعدد وكناية عنه ويجي كناية عن غيره نحو حيث
 يوم كذا اي يوم الجمعة مثلا وعرابه مثل اعراب كم ولا صدر له وبنائها
 لكونه اذا دخل عليه الكاف وصار الكلمة مثل كرم ينصب ما بعده على القير
 للعلة المذكورة في كرم نحو عنك كذا لهما ومن هذا القبيل كائن واصل
 اي دخل عليه الكاف وصار اسما مبنيا على السكون لخره نون ولذا
 يكتب بالنون وعرابه مثل ما ذكره صدر الكلام ويكون للتقدير **غالب**
 نحو قوله تعالى وكاين من بنى قاتل معه ربيون وللاستفهام نادرا فلا
 وجه لعدم ذكره هنا وكيت وثبت بفتح التاء على الشهر وجاء الضم
 والكسر لا يستعملان الا مكرين بالعطف يكونان للحديث اي للقصة
 وكناية عنها يقال قال فلان كيت وكيت وكان من الامر زينة



ايضا في يوم في الكي مثل الضم في يوم الاحد
 ووجه الدلالة

وزيت بنيا لانهما بمعنى الجملة **والكلمات** المتضمنة بمعنى ان مثل اسماء
 الشرط او الاستفهام كما ومن وكيف وجه البناء ظاهر غير اى واة
 فانها معربان كما سبق **وبعض** الظروف الزمانية او المكانية وانما
 قال بعض لان كلها ليس من المبتدات نحو امس ليوم تقدم على يومك
 وبنائها عند الحجازية وعند بني تميم معرب غير منصرف بنى لتضمنه معنى
 حرف التعريف ولذا كان معرفة تقول جئت امس الدابر وبني على
 الكسرة الاصل في البناء السكون فلما كان العين ساكنا حركت الهمزة
 بالكسرة فعلا لتقاء الساكنين وقطع الاستغراق نفي وقوع امر في الزمان
 الماضي نحو ما رأيتهم قط اي في جميع ايامه الماضي وقد يستعمل لتأيد
 المثبت نحو كنت اراه قط اي دائما في الزمان الماضي وفيه خمس لغات
 احديها هذه وهي فتح القاف وضم الطاء المشددة وهي اشهرها
 وتخفيف الطاء مع ضم القاف مع هم الطاء المشددة او المخففة والآخر
 ان يسكن الطاء مع فتح القاف بناؤها لكون وضع بعضها موضع الحرف
 وجعل باقيها عليها وعضوا لاستغراق نفي وقوع امر في الزمان المستقبل
 بقول لا اراه عوض اي ابد او الاكثر فيه البناء على الضم وجاء الفتح والكسر
 قبل هو معرب اذا اضيف يقال لا افعل عوض العائضين بالنصب
 اي دهر الدهرين فعلة بنائها لقطع الاضافة ومد ومنذ لمعنى اول

طوط
 والعلة في منع الصرف العلم والعدل

قطا قطا قطا
 قطا قطا قطا

والعائض والذاهر ما ينشأ على وجه الارض

مدة معينة باضافتها الى الجملة السابقة فعني ما رايته منذ يوم الجمعة
ويوم الجمعة سابق اول مدة علم الرأية فكانه مضاف الى الجملة السابقة
الترزم حذفها للعلم بها فيليه ح مفرد معين المراد كما مثل المذكور
ومثل مذ يوم لفتني فيه او بجمع المدة المعينة بالجملة السابقة
على ما عرفت فيليه المقصود به العدد مثل ما رايته مذ يومان او
ثلاثة ايام وقد يقع مصدره وفعل او ان او ان فيقدر زمان مضاف
الى الحذف مفرد في المعنى الاول وما يدل على العدد في الثاني فبنائها
لقطع اضافتها او لكون صورتها على صورتها حرفين قالوا ان
اصل مذ مذ خفف فصار مذ بدليل تصغيره بعد التسمية على منيد و
جمعه على امانا وقال صاحب المعنى ان قولهم غير منقول عن العرب
فلم يوثق به مع ان لغة عامة العرب ومنذ مخصوص بالمجازين وقال
الفاضل العصم يؤيد ما قالوا ان مذ اذا سمي به لا يشدد لخره و
الالفاظ الموضوعه على حرفين اذا سمي بها يشدد لخرها مثلا اذا
سمي قد يقان يشدد لخره واذا موضوع للاستقبال حتى يجعل الماضي
مستقبلا ويستعمل في الماضي وكثر استعماله في الشرط المطلق بوقوعه
بخلاف ان فاتها تستعمل في المحتمل الوقوع وعامله الشرط عند المتحققين
فيل مع اضافته اليه ونظيره كلم المجازاة وقيل بدونها والمجاز عند

عند الجمهور ويصح لجزء الظرفية والمفاجاة فيختار بعده المتسلا بناق
للزوم اضافته الى الجملة وقال الفاضل العصم بنا كل ما في لخره الف
مقصود بالمقايسة الى غيره مما يشاركه في عمله البناء والا فلا يميز
فيه المبنى من المعرب في اللفظ واذا بناؤه لما مر الماضي ويجوز ان يقع
بعده الفعلية والسمية نحو قوله تعالى واذا نزلت ابراهيم القواعد ونحو
الهمون ناكسوار وسهم وقد جي للتعليل والمفاجاة وما قيل انه
معنى حين وقبل بمعنى اذ لانه يستعمل في الماضي مثله وتحسنه ابن هشام
والمص يحتمل ان يميل اليه بما قرنه به وقال ابن خروف انه حرف نحو
امر لوجود غيره وحمل عليه كلام سبويه وانما يكون مثل لو فثبتته بالبو
ولو حرف وايد بفتح لما سلم دخل الجنة لانه لو كان للظرفية لزم ان يكون
وقت الدخول وقت السلام ولجيب باله محمول على المبالغة وسبب
بنائه كون صورته اسما صورته حرفا ويلزم ان يكون شرطه ماضيا و
جوابه ايضا يكون ماضيا بالاتفاق نحو قوله تعالى فلما نجحتم الى البر
اعرضتم ويجوز ان يكون جملة اسمية مع اذ المفاجاة او الفاعل عند ابن
مالك نحو قوله فلما نجحتم الى البر اذ هم يشركون وقوله فلما نجحتم
الى البر فنهتم مقصد وعند ابن كصفور يجوز ان يكون مضارعا ومتى
استفهاما او شرط للزمان واتى واين فيها للمكان ويكون انى بمعنى

من يقع اسمية خبرها ماضية

كيف وبمعنى متى ومن اين وبنائها وتضمنها معنى حقيقتهما وان كانا في الاستعمال
يستعمل في الفخيم من الزمان مثل ايان يوم القيمة فلا يقال ايان يوم الجمعة
وكيف فيه للحال والصفة والظرفية فيه اعتبارية واذا كان بعد الم
فهو الخبر المقدم وان فعل غير ناقص فالغالب انه حال نحو كيف جئت و
قد يكون مفعولا مطلقا نحو قوله تعالى الم تركيف فعل ربك ذكره الرض وان ناقصا
فهو خبره وحيث للمكان ويضاف الى الجملة غالباً وهذا وجه بناءه و
قد يضاف الى المفعول نحو حيث سرييل وبعضهم يرفع سرييل على انه مبتدأ
مخذوف الخبر اي حيث سرييل موجود ذكره الرض وعلم انما فاته لفظا
اندر كذا في التسرييل واذا اضيف الى المفرد قيل معرب واكثر البناء وقد
يجر دمعن الظرفية نحو الله اعلم حيث يجعل رسالته لانه مفعول يعلم
المقدر ولدى بالالف المقصورة وانكر الرض بناءه لكونه جمع عند وهو
معرب بالاتفاق وقال يثبت الفه مع الظاهر وينقلب ياء مع الضمير
تقول كنت لدى زيد ولديك كالف على والى وحكى يسويه لداك وعلاكو
والاكو ولا يضاف الى الضمير مقصوراً لا اصل لالفه سوى هذه الثلاثة
ولدن بفتح فضم فسكون مثل عضد هو اصل اللغات وقد جاء كدن
بفتح فسكون او ضمة فسكون فكسر النون دفعا لالتقاء الساكنين وكان
بفتحين فسكون او بفتح فكسر فسكون وجاء حذف النون نحو كدن بفتح

بفتح فسكون ولد بضم فسكون ولد بفتح فضم فولى لدن عمان لغان ولدى
معنى عند الاله لا يستعمل الا فيما هو حاضر قريب منك وعند يستعمل
في بعيد هو في حركتك ايضا ولدن لا يكون لامع من لفظا كثيرا او تقديرا
تأذرا ويكون جميع لغاته على حالة واحدة ولا يضاف مخذوف النون
من لغاته الى الضمير قبل وجه بناءه وضع بعضها وضع الحرف وحمل باقية
عليه والكاف عطف على بعض الظروف لا على ما دخله نحو كما لا يخفى
اي المبنى اللازم ما ذكره الكاف الذي هو بمعنى المثل نحو يضحك عن كالب
المعنى اي عن اسنان مثل البرد الذائب في جياضها ولطافتها وفي الحديث
ليكن علي امي كما لي علي بنى اسرائيل اي مثل ما لي وعلي معنى فوق
نحو من عليه اي من فوقه وعن بمعنى الجانب نحو من عن يميني وتارة من امامي
المعنى اي اللاتي نسبت الى الاسم لكونها اسما والليل على اميتها وقربها
فما يختص بالامم كالفاعل والمجرور **وعبر اللازم** من نوعي المبنى العارض
منه ما اي اسم من الظروف او من غيرها قطع عن الاضافة يحدف
المضاف اليه بلا تعويض تنوين ولو عوضت اعرب لانه التنوين لا
ياقمت مقام المضاف اليه كان كانه لم يقطع عن الاضافة وذلك في غير
الظرف كثير نحو كل البنا راجعون وكلا ضربنا الماشاة وفي الظرف
قليل نحو فساغ لي الشراب وكنت قبلا كاد اغض بالماء الفرات

اي قبيل هذا الزمان

الاضافة الى المضاف اليه

قال الراض طغى هذا لافرق في المعنى بين ما عرب من هذه الظروف
المقطوعة وما بنى منها وهو الحق وقيل المحذوف منون في المبنى مستى
في المغرب منون يافيه المضاف اليه ولو كان منسيا يعرب مع التنوين نحو
بعد كان خيرا من قبل ولم يسمع المنسني في غير الظرف نحو قبل وبعد
وقدام وخلف ووراء اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة المذكورة
وفوق وامام وودون واقل ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها بمقادير
نحو عين وشمال ولخر وسميت هذه الظروف غايات كما سبق وجبه
بنائها الاحتياج كالحرف وقد عرفت انه لم يبين نحو كل وان كان فيه
نسابة التنوين مناب المضاف اليه ونحو لا غير وليس غير ثم ان اللفظ
اليه المحذوف هو المنسني وفي ليس ضمير عند الرض ففي قولك جاتي زيد
ليس غير كانك قلت جاتي زيد ليس الجاتي الاكذ او عند الفاضل العصا
ان غير في ليس غير ولا غير على نحو واحد وليس في ليس ضمير والتقدير
ليس غيره جائيا كما ان تقدير لا غير لا غير جاء فلا نفى الجنس وعند
البعض حرف عطف فمعنى جاتي زيد لا غير جاتي زيد لا غيره وحسب
لقطوعه عن الاضافة لكثرة استعماله ومشابهته بغيره في علم التعريف
بالاضافة ونبي على الضم لشبهه به منه الا ان فهو عطف على ما لوقت
حضر جمعه او بعضه ويلزم اللام وظرفيته غالبية للازمة ولذا اخر

ولا يحدق المضاف اليه من غير ان
يكون له في اللفظ
نحو لا غير

اخر الى هذا المحل ولو قدم على لا غير لكان انصب ككته اراد ان يجمع جميع
ما قطع عن الاضافة ظروفها فاولها قال الفاضل العصا لم يذكر لعلته
بنائه وجه يقرب الى القبول وقيل هو مغرب لشبوت من اللان بالكسر
ومنه المنادى وهو ما دخل عليه لاحد حرف النداء لفظا او تقديرا
نحو يا زيد ويوسف ابر من هذا المفرد الذي ليس بمضاف ولا مشبه
نحو يا عبد الله ويا طلالا عاجيلا فاتهما معربان المعرفة بعد النداء فان
النكرة بعده معرب وسياق نحو يا جلا فانه اي المنادى المذكور مبني لوقوعه
موقع كاف اعوذك المشابه لكاف ذلك على ما اى شئ من الحركة والحرف
يرفع ذلك المنادى لو كان من المفعول المرفوع به اى بذلك الشئ لفظا
او تقديرا او محلا وهو الضمة في مثل يا زيد ويا رجل والالف والواو
في مثل يا مسلمان ويا مسلمون وانما بنى عليه للفرق بين حركتي المبنى
والمغرب من المنادى وحر وفرهما كذا في الرض لكن هذا ليس بمطلق بل ان
لم يلحق باخره الف الاستغاثة او الندبة اى الف حقوقه وقت الاستغاثة
او الندبة وظاهر ان هذا الشرط للمبنى على الضم خاصة لا مطلق المبنى
على ما يرفع به نحو يا زيدا اذ المبنى على الالف والواو يلحقه الالف المذكورة
بلا تغيير نحو يا زيدا ويا زيدا وناه ويدر على هذا قول وان لم يلحق باخره
الف بنى على الفتح لان البنية على الفتح انما يتصور في المبنى على الضم و

وقد يكسر لام التعجب والترديد وما كان النحت عن المبتنيات ولم
 يكن كل تابع للمنادى منها بل بعضها اراد ان يتيه فقال **والبدال**
 اي بدل المنادى والمعطوف عليه الخالي عن اللام اي لام التعريف
 اذا لم يمتد بها ليس حكمه حكم المنادى بل يجوز فيه الرفع والنصب
 اذا عطف على المضموم حكمه اي حكم كل منهما حكم المنادى المستقل
 الذي دخل عليه حرف النداء اي اذا كان تابعا للمبتنى يكون مبتنيا اذا
 كان سبب البناء موجودا الاكلام منها مقصود بالذکر فيكون كأنه
 باشرة الحرف نحو يا رجل زيد في المبنى ونحو يا زيد وعمرفيه ايضا
 اذا كان سبب البناء مفقودا يكون حكمه حكم مستقل سبب بنائه ^{مفقود}
 على ما عرفت نحو يا رجل طالع جبار او يا رجل وطالع جبار وقرن
 كثير من النحاة التاكيد للفطى مع البديل نحو يا زيد ويا رجلا
 رجلا وقرن الرفع عطف البيان معه لانه عنده البديل والبديل
 هو نحو يا عالم زيد وغير ما ذكر من التوابع ترفع على لفظ المبتنى على ما
 يرفع به وتنصب على محله وفي غير المبتنى يتبع لفظه وعند المصنف الرفع
 في المرفوع كالجوارى ولما لم يكن للمرفوع مستقلا للحرف وكان معرفة
 المنادى موقوفة على معرفة حروف النداء اراد ان يتيها فقال **ومروق**
النداء ستة على ما ذكره المصنف حيث عد المنذوب من المنادى واما

نحو يا زيد فلما رث

ووا من حروفه وعلى ما ذكره بعضهم ثمانية بعد اخرج وامنها الخ ها
 يا اعمها استعمالا ومعنى فانه يستعمل للقريب والبعيد واما كتهما لا
 فانه يكون محذورا ومذكورا ولا يحذف منها الا هو وينادي الم
 الله واللام المستغاث وايتها وايتها به لا بغيره ويندب به
 وبوالا بغيرها كما في القاموس وعند الزمخشري للبعيد والتمالة
 في القريب لتزليله منزلة البعيد ولتبعه الرض لا سواء استعمالا في القرب
 والبعيد وايا وهيا للبعيد واياي بالمد واء بهمزتين بينهما الف
 هذه الثلاثة للبعيد واى بالقصر للقريب وقيل للمتوسط وقيل
 للبعيد ذكره في المعنى وتامنها الهمزة للقريب ووا مختص بالندبة
 لا يستعمل في غيرها **ومنه** الهمزة التي لفظي الجنس اذا كان مفردا غير مضاف
 ولا مشبها به اذا المضاف والمشبها به منصوب اذا الاضافة ^{اي الهمزة} ورجح
 جانب الهمزة نكرة متصلة بلا اذا بالتعريف والانفصال لا يكون مبتنيا
 بل يجب الرفع والتكرار غير مكررة وسبحي بيان المكر نحو لا رجل
 في الدار بناؤه على الفتح ولا سلمات بالكسر ولا رجلين بالياء المفتوح
 ما قبلها ولا مسلمين بالياء المكسورة ما قبلها بناؤه لتضمنه معنى من
 الاستغراقية لانه جواب هل من رجل وبنائه على ما ينصب به
 ليكون بناؤه على ما عليه قبل البناء كما في الرفع **ومنه** المضاف المتصل به

صحة بعد الضمة لا غير بعد الفتح كما
 لا بد من حذف ان قال انضوا
 بل انما لان اسم كان مذكور
 فذكر ان كان مذكور
 نكرة مستقلة
 صفة الغرود والمطابقة غير لازمة
 لان النكرة ليست من المشتقات
 موزون

فون جمع المؤنث بنى كونه اخره بالفصل الضهير المرفوع المتحرك بمنزلة
 وسط الكلمة والاعراب في الاخر وعلى السكون الجملة على الماضي
 او فون التاكيد ثقيلة او خفيفة مثل ما ذكر وعلى الضم في جمع المذكر
 حذف واو كما اذا كان ما قبلها مضموما او لم يحذف كما اذا كان
 ما قبلها مفتوحا لاجراء ما قبل فون التاكيد في جميع انواع جمع
 المذكر مجزا واحدا وعلى الكسر المخاطبة حذف الياء او لم يحذف
 وعلى الفتح فيما عداه من متحرك الاخر لطول اللفظ بانصالها وحذف
 الفتحه وفي التنبيه وجمع المؤنث ما قبلها الف ولا يحذف لالتقاء
 الساكنين لئلا يلتبس بالفرد في التنبيه ولئلا يبطل الغرض في الجمع
 هذا مذهب سيبويه ومن تبعه وقبل ان المضارع المتصل به ما ذكر
 من النونات معرب اعرابه تقديره نحو يضربن لجمع المؤنث الغائب
 وتضربن لجمع المؤنث المخاطب وهل يضربن مفرد والياء مفتوح
 او جمع والياء مضموم وهل تضربن مفرد اخره مفتوح او جمع
 لخره مضموم او مخاطبة والآخر مكسور وهذه الالفاظ التي
 عدت من غير اللازم يجب بناؤها من حيث اثرها بالمخالات المذكورة
 ويحتمل ان يراد بالالفاظ المنية مطلقا من اللازم وغير اللازم
 اي يجب بناؤها مطلقا في اللازم وبالمخالات المذكورة في غير اللازم

هذا مذهب سيبويه ومن تبعه وقبل ان المضارع المتصل به ما ذكر من النونات معرب اعرابه تقديره نحو يضربن لجمع المؤنث الغائب وتضربن لجمع المؤنث المخاطب وهل يضربن مفرد والياء مفتوح او جمع والياء مضموم وهل تضربن مفرد اخره مفتوح او جمع لخره مضموم او مخاطبة والآخر مكسور وهذه الالفاظ التي عدت من غير اللازم يجب بناؤها من حيث اثرها بالمخالات المذكورة ويحتمل ان يراد بالالفاظ المنية مطلقا من اللازم وغير اللازم اي يجب بناؤها مطلقا في اللازم وبالمخالات المذكورة في غير اللازم

اللازم ويمتدح اعرابها **واتا جاز البناء** الذي لا يجب ولا يمنع قوله
 فالظروف المضافة الى الجملة ليس على اطلاقه بل في غير اللازم الاضافة
 وفي واجب الاضافة يجب البناء فانك تقول يوم يقدم زيد ويوما يقدم
 فيه زيد في صورة الاضافة يمنع الضمير الى المضاف في الجملة المضافة
 اليها بخلاف صورة عدم الاضافة فانه يلزم فيها للربط وقد جاء
 شاذا في المضاف اليها او الى اذ المضافة اليها فانها اي الظروف
 المذكورة يجوز بناؤها لاكتسابها اياه من المضاف اليه بلا واسطة
 او بهما على الفتح الخفة ويجوز اعرابها بالاتفاق لعدم لزوم اضافة
 فعلة البناء فيها عارضة بخلاف ما تقدم من الظروف اللازمة الاضافة
 الى الجملة ولو اعتبار الغالب كما في حيث نحو قوله تعالى هذا يوم
 ينفع الصادقين صدقهم قرى بالفتح والضم في اليوم والفتح علامة
 البناء والضم اعراب ونحو حيث ويوم مسك وعامد وساعتد
 ووقستد يجوز ايضا وها و اعرابها اتفاقا قرى قوله تعالى ومن قرى
 يومئذ يفتح يوم وجره **ثم اعلم** ان ظاهراضافة هذه الظروف الى
 اذ من قبيل اضافة المساوي فتحملو فيها قال الرضي ان هذه الظروف
 ليست في الحقيقة بمضافة الى اذ بل الى الجملة فلما حذف الجملة جيء
 باذ بعد هذه الظروف بدلا منها مع تنوين العوض ليكون التنوين

كأنه ثابت في الظروف المبدل منها لان بدل الكل في المعنى المبدل
 منه وقال غيره انها من اضافة الى الخاص لان اذ كان ^{العام} ~~خاصا~~ خاصا
 باضافته الى الجملة **وكذلك** اي مثل الظروف المذكورة في جواز
 البناء على الفتح مثل وغيره مع دخولها على ما وان المصدرين وان
 المستندة يجوز فيهما البناء لاضافتهما الى ما صدر من مبنى الاصل
 والاعراب لعدم لزوم الاضافة هذا مخصوص بمفردهما ولا يجوز
 في التثنية والجمع الا الاعراب تقول قلت مثل ما قام زيد او غيرها
 قام ومثل ان قام ومثل ان زيدا قام **ولم** المكررة وقد عرفت ان
 غير المكررة المتصل بها اي بلا المفرد غير المضاف والمشببه التكررة
 للمعرفة والمنفصل معرب برفوع وكذا المعرفة والمضاف وشبهه
 معرب منصوب اذا لم يفصل وقد سبق نحو لاجل عن معصية
 الله تعالى ولا تقوم على طاعة الله تعالى الا بعون الله تعالى وتوفيقه
 فانه يجوز بناؤها اي التامين على الفتح على ان يكون لافيهما ^{الظن} ~~الظن~~
 ولا قوة عطفها على لاجل عطف مفرد ولا بأس بتقدير خبر واحد
 مع تعدد الالات نوارد عاملين متماثلين على محمول واحد يجوز
 اتفاقا اي لاجل ولا قوة موجودان الا بالله اما على مذهب
 سيبويه ان لا المفتوح لهما لا تعمل والخبر فعلى ان التامين مبتدأ

مبتدأ والخبر مبتدأ فلا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ فيكون جملة
 واحدة مثل زيد وعمرو قائمان واما على مذهب غيره فلان لا المذكورة
 عامل في التامين والخبر فيعطف لاه الثانية مع المدة على الاولى والخبر لهما
 فيكون مثل ان زيدا وان عمرا قائمان ويجوز تقدير خبر واحد لهما
 لان في قوة لاشئ من الامرين فلا يكسبه واحد في احوال ولا
 قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اي لاجل الابل الله
 ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى بقربته الثاني ورفعها
 على الغاء لافيهما وجعلها مبتدأ لوجود شرط جواز الالغاء وهو
 التكرار ولانه كان في جواب بغير الله حول وقوة فرعا فيه ليطابق
 السؤال ويجوز فيه عطف مفرد على مفرد وعطف جملة على جملة
 وفتح الاول على ان يكون لان في الجنس مع نصب الثاني معطوف على
 لفظ الاول لانه سر كحركة الاعراب لعروضه بسبب عارض
 او محل القرب لان تابع المبتدأ تابع لمحل ولا زائدة فيه ويجوز في
 عطفه الاعتبار ان المذكوران ومع رفعة عطفها على محل البعيد
 ولا زائدة ويجوز ان تكون المشبهة بليس ولا يجوز على هذا الاعطاف
 الجملة وعلى الوجه الاول يجوز في عطفه عطف المفرد على مذكرة
 لان عنده لا يعمل لان في الخبر اذا كان الجملة مبتدأ كما عرفت

عطف جملة على جملة
 عطف خبر على خبر
 عطف خبر على خبر
 عطف خبر على خبر



اية الصفة المذكورة على الفتح لجملة على لفظ المتبوع لا تخاد معناه و علم
 الفصل منها نحو لا رجل ظريف بالفتح ويجوز اعرابها رفعاً حملاً على حملاً
 البعيد ونصباً حملاً على حملاً القريب او على لفظ لشبهه بالركبة الاعرابية
 نحو لا رجل ظريف بالرفع وظريفاً بالنصب والركبة المعطوفة على ذلك
 المنزلة لا تكبر ولا ترفع وتنصب ولا يجوز بناؤها لوجود الفاصل وهو
 حرف العطف مثل لا اب وابناء وابين وسائر التوابع لانصر عنهم
 فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى على ما عرفت ذكره
 الاندلسي هذا الخ ما اردنا جمعه من الفوائد ونظمه من الفوائد
 مع توزع البان وشئت الخال المح كما نعمت علينا به واقمت نعمتك
 باتمامه وفقنا بشكر يكون به حفظ لعنيد فضلك وتليبه وجعل
 موجبا لجزيل الثواب وحسن المطاب ودافعاً للعتاب والعقاب
 اللهم اتي رفعت اليك يدك يسوال لغفران ذنوبنا في الاقوال
 والافعال ولصالح اعمالنا في الحال والاستقبال وحسن
 ذكر اسمائنا عند تحرف النوال بيوم لا ينفع بنون ولا مال
 فلا ترده صوم مع ملال قد تريح عن كد الانتهاض لنقل السواد
 الى البياض صخرة يوم الجمعة اليوم الخامس عشر من سوانة
 لحدك واربعين ومائة ولف من هجرة من ارتدى بغاية العز

فيكون مع كنه مبتدأ والخبر بعده خير المبتدأ واما على مذهب غيره
 فتعين عطف الجملة لانه لو كان عطف مفرد لاجتمع عاملان متباينان
 لا والابتداء على معول واحد ورفع الاول على الغاء لا التي لتوحيش
 لوجود شرطه الذي هو التكرار ولو اعتبر كون لا المشبهة بليس لا يكون
 عاملاً لا لتفاض نقيده بالامع فتح الثاني لكونه لا في الخبر ويجوز
 ان يكون عطفه عطف الجملة وعطف المفرد تدبر وهله الوجوه
 خمسة اوجه تجوز في امثاله اي لا حول ولا قوة الا بالله في كون لا
 مكررة بعدها بكثرة متصلة مفردة نحو لا بيع ولا شرا في المصاحف
 وصيغة اسم لا في الخبر اي الذي بالثمة لا كما هو المتبادر عطف على
 الظروف او اسم لا المبنى مجرور صفة اسم اي لا المغرب فان صفتها
 رفعا او نصباً مثل لا غلام رجل ظريف او ظريفاً خرج باضافة الصفة
 الى الكم نحو لا ماء ماء بارد اعلى ان يكون بارداً صفة المؤكد فان التأكيد
 التي يجوز بناؤها حملاً على المتبوع الا انه لا يقال له اسم لا بالمعنى المذكور
 ولا يجوز في صفة البناء المفردة اي غير المضافة ولا المشبهة بها
 فانها معربان نحو لا رجل حسن الوجه او حسن الوجه المتكلم به
 اي بالاسم المبنى مخرج المنفصلة عنه نحو لا رجل فيها ظريف فانه
 اي الصفة المذكورة بتاويله بالوصف او النعت يجوز بناؤها اي

اللفظي
سار

والرجل ظريف
كربا
صح



هدايا تقرأ عند الموت

اللهم اني اخافك واخاف من لا يخافك ارفع عنا شرنا
من لا يخافك حرمة من لا يحل يخافك يا حافظنا

ونهاية الشرف ثم تاريخ المصنف قد رقت خيام الاقام و
وضعت خاتم التما في مدينة قسطنطينية في مدرسة حكيم
ليلة الثلثا من شهر ذي القعدة من سنة ثلث واربعين
ومائه والف كما نصبت صيام الابتداء والافتتاح
في مدرسة قرية دده من قضاء صوبجه
التي هي وطن الشارح الاستاد
المصنف واملو المؤلف وانما
كتبه طلبا لحسن رضاه
اسنادي ليكون
وسيلة الى غفران
رجي وانا الفقير
الحقير بكمين
ابراهيم
المنشور
المسوى
ككزلها
ري وطننا
ت